جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة

سبتمبر 2023

التقرير العربي
للتنمية الريفية المستدامة

www.aoad.org

فهرس المحتويات

الموضوع	ص
فهرس المحتويات	2
فهرس الأطر	3
فهرس الجداول	3
فهرس الأشكال	4
شكر وتقدير	5
الملخص التنفيذي	6
الفصل الأول: مقدمة	12
1.1. تمهيد:	12
2.1. أهمية ومبررات التقرير	13
3.1. التنمية الريفية من منظور المنظمة العربية للتنمية الزراعية	13
4.1. موضوعات التقرير	14
5.1. أهداف التقرير	14
6.1. المستهدفون من التقرير	14
الفصل الثاني: خلفية	15
1.2. تمهيد	16
2.2. منهجية إعداد التقرير	16
3.2. الريف وموقعه في العالم العربي والعالم	18
4.2. مفهوم التنمية الريفية المستدامة في ظل أدبيات التنمية	21
الفصل الثالث: اتجاهات وأنماط التنمية في الريف في العالم العربي	26
1.3. تطور إسهام الريف في قطاع الزراعة وفي الاقتصاد القومي بالدول العربية	26
2.3. نمو السكان الريف في العالم العربي مقارنة بالتغير الديموغرافي بالعالم	30
3.3. الموارد الطبيعية في المنطقة العربية	33
4.3. الفقر والحرمان في الريف في الدول العربية	36
5.3. التمييز والتفرقة بين الريف والحضر وتبعاتها	38
1.5.3. معايير تمييز المناطق الريفية في الدول العربية	40
6.3. أوضاع سكان الريف والفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية	41
1.6.3. تطور أعداد السكان ونسبة السكان الريفيين في الدول العربية	42
7.3. أهم الخصائص الديموغرافية لسكان الريف في العالم العربي ودلالاتها	45
1.7.3 التركيب العمري والنوعي للسكان	45
2.7.3 الفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية	46
الفصل الرابع: المبادرات والمشروعات الموجهة لتنمية الريف في الدول العربية	54
الفصل الخامس: التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الريفية	64
الفصل السادس: الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة للريف في المنطقة العربية	72
1.6. مجالات الاهتمام في التنمية الريفية	72
2.6. نموذج لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في الدول العربية	75
3.6. محاور الإطار الإستراتيجي المقترح للتنمية الريفية المستدامة في بلدان العالم العربي	77
4.6. مكونات إستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية	79

5.6. دروس مستفادة من بعض الخبرات السابقة وأدوات منهجية مقترحه للتنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية	80
الفصل السابع: إطار مقترح لمؤشرات تقييم الأداء لخطة تنمية ريفية مستدامة	84
1.7. إطار مقترح للمؤشرات المستقاة من أهداف التنمية المستدامة لتقييم الأداء في برامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة	86
المراجع والمصادر	88

(1)	نموذج لاستمارة جمع البيانات القطرية عن تنمية المجتمعات الريفية	94
(2)	التركيب النوعي والعمري لسكان الريف في 7 دول عربية (مستقاة من البيانات التي توفرت باستمارات البيانات القطرية)	102
(3)	الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحديد المناطق الريفية (بحسب ماورد باستمارات البيانات القطرية)	105
(4)	المشروعات المتعلقة بالتنمية الريفية في الدول العربية (بحسب ما وردت باستمارات البيانات القطرية)	113
(5)	التحليل الرباعي لعوامل التحدي والفرص للتنمية الريفية على المستوي الوطني (كما ورد بالتقارير القطرية)	125

فهرس الأطر

#	الموضوع	ص
1	الاستثمار في تنمية الزراعة في الريف لمكافحة الفقر أكثر فعالية من الاستثمار في أي قطاع آخر	19
2	حتمية إعادة النظر إلى التنمية الريفية لتحتل مركز الصدارة في جهود التنمية المستدامة العالمية	21
3	من التردد إلى الحسم	56
4	مبررات التحيز لصالح الحضر على حساب الريف	65

فهرس الجداول

#	العنوان	ص
1	تطور إجمالي الناتج المحلي GDP ونسبة إسهام قطاع الزراعة فيه بالدول العربية في الفترة 1990-2020	27
2	تطور إجمالي الناتج المحلي GDP ونسبة إسهام قطاع الزراعة فيه وقيمة إنتاج الزراعة في بعض الدول العربية والعالم بين عامي 1990 و2020	28
2	معدلات التغير بين 1990 و2020 في إجمالي الناتج المحلي وقيمة الانتاج الزراعي ومساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ببعض الدول العربية ومقارنة بالعالم	29
3	النمو السكاني العام وفي الريف في العالم والعالم العربي بين 1990 و2020	30
4	تطور النسبة المئوية لسكان الريف بالدول العربية مقارنة بإقليم الشرق الأوسط والعالم في الفترة 1960-2020	31
5	أعداد سكان الريف والحضر ومعدلات النمو السنوي وتوقعاتها بالدول العربية والعالم بين 1990 و2050	32
6	تطور بعض أهم المؤشرات الخاصة بالموارد الأرضية والزراعية في العالم العربي خلال الفترة 1990-2021	34
7	نصيب الفرد من الأراضي الكلية والأراضي المزروعة (هكتار) في الدول العربية عام 2019	35
8	التطور في بعض أهم المؤشرات السكانية والديموغرافية العامة في العالم العربي خلال الفترة 1990-2021	41
9	تطور أعداد السكان الكلي ونسبة السكان الريفيين منهم في الدول العربية في الفترة 1990-2020	43

10	معدل التغير في أعداد السكان ونسبة سكان الريف بالدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2020	44
11	الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب النقية والكهرباء في الدول العربية في 2019	47
12	مستوى الحرمان من مياه الشرب النقية والكهرباء (ريف-حضر) ونسبة التحضر	48
13	مستوى الحرمان من مياه الشرب النقية والكهرباء (ريف-حضر) في الدول التي تتخطى بها نسبة سكان الريف 50% (2019)	48
14	الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب النقية لبعض الدول العربية بمنطقة الهلال الخصيب (2019)	50
15	الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب النقية بالدول العربية بمنطقة شرق أفريقيا (2019)	51
16	الفجوة الريفية الحضرية في معدل البطالة (للقوى العاملة 15 سنةً فأكثر) عام 2019	52
17	المؤشرات المقترحة لتقييم الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناطق الريف	87

فهرس الأشكال

#	العنوان	ص
1	تطور نسبة إسهام قطاع الزراعة مئوياً في إجمالي الناتج المحلي بالدول العربية بين عامي 1990 و2020	28
2	معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي ونسبة إسهام الزراعة فيه وإجمالي الناتج المحلي الزراعي في الفترة ما بين 1990 و2020	29
3	تطور النسبة المئوية لسكان الريف بالمنطقة العربية مقارنة بالعالم خلال الفترة 1960-2020	32
4	تطور أعداد سكان الريف والحضر وتوقعاتها بالدول العربية والعالم (بالمليون) بالفترة بين 1990 و2050	33
5	نصيب الفرد من الأراضي الكلية والمزروعة في الدول العربية (هكتار) عام 2019	35
6	معدل التغير في أعداد السكان ونسبة سكان الريف في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 1990-2020	44
7	ظاهرة إعادة التموضع الجغرافي للخصائص المناخية بالمناطق	72
8	النموذج الشمولي المقترح من IFAD للتنمية الريفية	76
9	نموذج لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة بمكوناتها الرئيسية	77

شكر وتقدير

يتقدم معالي البروفيسور إبراهيم أحمد آدم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالشكر والعرفان إلى معالي وزراء الزراعة بدولنا العربية، لمشاركة وزاراتهم في إعداد هذا التقرير من خلال نقاط اتصال التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة الذين بذلوا كل جهدٍ ممكنٍ لتوفير البيانات والمعارف المرتبطة بالتنمية الريفية بدولهم العزيزة والتي ضمت (الأردن، البحرين، الجزائر، تونس، السعودية، السودان، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، وموريتانيا).

كما يتشرف بإهداء الإصدارة الأولى من التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة لصغار المزارعين والمنتجين الريفيين، بما فيهم النساء والشباب الريفي بالمنطقة العربية الذين يضطلعون بأعظم الأدوار للمساهمة في دعم القطاع الزراعي والاقتصادي الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لمجتمعاتهم، وتعزيز القدرات المحلية للمحافظة على الموارد الطبيعية والزراعية.

الشكر والتقدير موصول إلى السيد الخبير البروفيسور محمد حلمي نوار، أستاذ الاجتماع الريفي ومؤسس مركز بحوث ودراسات التنمية الريفية بكلية الزراعة، جامعة القاهرة لدوره في إعداد هذا التقرير، وللباحثين المساعدين الدكتورة/ رضوى غنيم لتطويرها بعض الأشكال المدرجة بالتقرير، والأستاذة م/ ياسمين حسين عيد والأستاذ م/ زهير نبيل عبد الهادي لمساهمتهم في توفير البيانات المتعلقة بالفجوة الريفية- الحضرية والسكان الريفيين من المصادر الثانوية.

الشكر والثناء لفريق عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدكتور أحمد عبد الولي السماوي المشرف على إدارة البرامج الفنية على الإشراف والمتابعة، والدكتورة لمياء عبد الغفار خلف الله خبير التنمية المستدامة والمشرف الفني على التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة.

وأخيراً خالص التقدير لخبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذين أثروا محتوى التقرير بالملاحظات القيمة والآراء المتميزة، وأخص بالذكر مستشار المدير العام البروفيسور كرار عبادي، والدكتور وحيد مجاهد.

مع صادق تمنياتنا أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية للمعرفة ومعيناً لمتخذي القرار وصانعي السياسات، والباحثين، ومرجعية فكرية وعملية لتجمعات وجمعيات المزارعين، والمنتجين والسكان الريفيين، والنساء والشباب بالريف العربي. ونعد إن شاء الله بأن تستمر المنظمة في إصدار هذا التقرير إسهاماً منها في الوصول إلى تحقيق ازدهار ونماء الريف.

الملخص التنفيذي

يصدر هذا التقرير في لحظة تاريخية فارقة، حيث لا يزال العالم ومنطقتنا العربية في مرحلة التعافي من الآثار المترتبة عن الجائحة الصحية كوفيد 19، والتي أعقبتها الحرب الروسية الأوكرانية لتمثل تهديداً حقيقياً لإمدادات الغذاء والطاقة بمنطقتنا العربية، بل وليعصف بآثار العديد من الجهود المحدودة لتنمية الريف وسكانه المحليين التي تمت في الماضي القريب ببعض الدول العربية خاصة خلال حقبة العقود الثلاث الأخيرة. تشكل هذه الصدمات تحدياً وعبئاً كبيراً على المنطقة العربية، ولمواجهتها تشتد الحاجة لتبني رؤية عربية موحدة وعمل مشترك بما يتيح وضع المنطقة العربية في المسار المنشود لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة، وذلك بالتضامن أيضا مع الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأجندتها العالمية بحلول 2030.

وفي إطار سعي المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمواكبة المستجدات الإقليمية والعالمية ومواصلة لجهودها في تنفيذ إستراتيجيتها العشرية، التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة في المنطقة العربية، يأتي التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة مواصلةً لجهود المنظمة في توليد المعارف الزراعية وفي مسار توحيد الجهد والعمل المشترك في تنمية وازدهار الريف العربي.

معلومات أساسية

في إصدارته الأولى هذه، يعتبر هذا التقرير تجميعيا يستعرض الملامح والخصائص العامة، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والزراعية والبيئية والديموغرافية والاجتماعية للريف العربي، حيث يلقى الضوء على الأوضاع الراهنة للأنماط المختلفة والاتجاهات المتعددة والجهود المبذولة من الحكومات، إلى جانب السياسات، والنماذج الرائدة لتنمية الريف في المنطقة العربية. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من خلال هذه الإصدارة، سيتناول التقرير في كل من إصداراته التالية في المستقبل موضوعاً محورياً يخاطب قضايا التنمية الريفية بالمنطقة العربية، ووضعا في الاعتبار خصوصية الدول والتباين بينها في مقومات وفرص تنمية الريف فيها.

أهداف التقرير:

1) حصر وتجميع وتحليل بيانات وإحصاءات ومؤشرات التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
2) جمع وحصر التشريعات والإستراتيجيات والسياسات والتقارير الوطنية حول التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
3) استعراض الملامح والخصائص العامة للريف العربي، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4) الوقوف على الوضع الراهن للتنمية الريفية بالمنطقة العربية، بالتركيز على اتجاهاتها وأنماطها المتعددة والمتباينة، وفقاً لتقسيم الأقاليم بالمنطقة العربية والسياق الوطني لكل بلد.
5) توثيق التجارب الناجحة في الريف العربي وفقاً لمؤشرات التنمية المستدامة.
6) تحديد مسارات لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الوطن العربي، وفقاً للموضوعات المحورية المختارة ووفقاً لكل إصدارة لاحقة من هذا التقرير.

ملخص التقرير

تم إعداد هذا التقرير في سبع فصول. استعرض فيها **الفصل الأول**- بعد التمهيد الذي تضمنه- أهمية ومبررات التقرير، وكذا مفهوم التنمية الريفية من منظور المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ثم الموضوعات التي شملها التقرير، وأيضا أهدافه، وأخيرا المستهدفين منه.

وطرح **الفصل الثاني** خلفية للتقرير شملت مناقشة للمبررات التي تمت مراعاتها عند تحديد منهجية إعداد التقرير والسياق العام الذي أحاط بما طرأ على قطاع الريف في دول العالم العربي في حقبة العقودٍ الثلاث الأخيرة منذ التسعينيات وحتى الوقت الراهن. إذ شهدت هذه الفترة تقلبات كثيرة ومبادرات جديدة أيضاً بدءا من الاهتمام العالمي بالتنمية البشرية برعاية الأمم المتحدة ممثلة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وتطوير مؤشر مركب لقياسها، والذي أعقبه بدء وضع إطار عالمي لأهداف إنمائية لكل دول العالم، والتي تبلورت في تبني الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها للأهداف الإنمائية للألفية 2000 - 2015 بعد سنوات إعداد طويلة، والتي تبعها تبني كل دول العالم لأهداف التنمية المستدامة SDGs للفترة اللاحقة 2015 - 2030. كما شمل العقد الأول من هذه الفترة تغيرات دولية هامة أخرى، شملت نشأة الاتحاد الأوروبي في نوفمبر من عام 1993 الذي تبلور كأكبر تكتل اقتصادي عالمي، وكذا إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، التي أرست قواعد مرحلة العولمة. كما اتسع- في تلك الفترة- الاهتمام بقضايا البيئة والاستدامة، والتي استدعت مع الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم- في العقد الأول من بداية الألفية- إعادة النظر في أولويات التنمية ليعود قطاع الزراعة وحاضنته الطبيعية بالريف على رأس اهتمامات العالم في الاستثمار في التنمية لمواجهة انتشار الفقر والبطالة والتعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي، وليتوالى تأكيد منظمات التنمية العالمية على هذا المسار.

وشمل هذا الفصل عرضا لأوضاع الريف وموقعه في العالم العربي والعالم، خاصةً من خلال البيانات التي تتعلق بالتغيرات التي طرأت علي الريف وسكانه على مستوى العالم ككل والمنطقة العربية، والتي أظهرت تشابها في اتجاهات هذه التغيرات، من حيث الانخفاض المستمر في نسبة سكان الريف- نتيجة تنامي ظاهرة التحضر- ولكن دون انخفاض أعدادهم المطلقة التي ستستمر في التزايد علي مستوى العالم حتي نهاية العقد الحالي، بينما ينتظر أن تصل دول المنطقة العربية لنقطة الانقلاب هذه عام 2050 والتي ستحدث مع وصول عدد سكان الريف العربي لنحو مائتي مليون نسمة سيمثلون نحو 30 % من إجمالي سكان دول المنطقة العربية آنذاك، أي بعد وصول العالم لهذه النقطة بنحو عقدين من الزمان، بما يعكس استمرار ثقل تأثير سكان الريف بين جملة السكان العرب على كافة خصائص سكانه لفترة ليست بالقصيرة.

وقد تم التعرض بإيجاز لمفهوم التنمية الريفية المستدامة في ظل أدبيات التنمية وكيف ارتبط بالبيئة الريفية أكثر منه بالبيئات الأخرى، بسبب هشاشة أوضاع الريفيين وتدهورها، والذي فاقمه تأثير التواتر السريع للأزمات العالمية خاصة في الآونة الأخيرة، مما أصبح يمثل التحدي الأول للعالم في سياق سعيه لتحقيق أهم وأولي أهداف التنمية

المستدامة بنهاية هذا العقد، وهو الأمر الذي دعى الأمم المتحدة في تقريرها الاجتماعي للعالم في 2021 للتوجيه بضرورة إعادة النظر في التنمية الريفية كمسار حتمي لتحقيق تلك الأهداف.

وتعرض **الفصل الثالث** لاتجاهات وأنماط التنمية الريفية في العالم العربي من خلال مناقشة تطور إسهام قطاع الزراعة- الذي هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف في الاقتصاد القومي بمعظم الدول العربية- الذي وإن كان يتناقص نسبيا، إلا أن حجمه المطلق يزداد في العديد من الدول العربية، وذلك وفق سياق تطور حجم الاستثمارات في إجمالي الاقتصاد القومي، ووفقا لاهتمام الدول بالاستثمار في هذا القطاع.

لذا تعرض هذا الفصل للقاعدة المتاحة من الموارد الطبيعية- خاصة الأراضي والمياه- في المنطقة العربية، والتي تفسر- من جانب- الفقر والحرمان الشائع بين نسبة لا يستهان بها من سكان في الريف في الدول العربية، كما تحدد- من الجانب الآخر- طبيعة وحجم الفرص المتاحة لتنمية ريفية مستدامة معتمدة على الاستثمار في قطاع الزراعة، ولأي درجة يحتاج الأمر إلى التعويل على تنويع النشاط الاقتصادي لتفادي سلبيات القيود الضيقة المتاحة من تلك الموارد على الفرص الممكنة.

واستطرد هذا الفصل في استعراض الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في التمييز والتفرقة بين الريف والحضر على مستوي العالم وتبعات ذلك على المستوي السياساتي أو الإجرائي في سياق جهود التنمية الريفية، وهو ما تم مقارنته بالمعايير التي يتم تطبيقها لتمييز المناطق الريفية في الدول العربية وفق ما أتاحته البيانات التي وفرها ممثلو الدول العربية عبر الاستبيان القطري الذي أعد لهذا الغرض. ويشير هذا الجزء من التقرير إلى الحاجة إلى جهود مجمعة للتوصل إلى معايير مطورة تتناسب وتباين البنية المؤسسية والتشريعية والاقتصادية والثقافية للبلدان العربية للاستفادة منها في توظيفها في التخطيط الصحيح لمسارات التنمية الريفية، مع أهمية الاستفادة من بعض التجارب القطرية في هذا الشأن والتي تم استعراض أهم ملامحها بالتقرير.

وامتد هذا الفصل لاستعراض أوضاع سكان الريف والفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية، خاصة من حيث تطور أعداد السكان ونسبة السكان الريفيين في الدول العربية، وكذا أهم الخصائص الديموغرافية لسكان الريف في العالم العربي ودلالاتها، خاصة من خلال التركيب العمري والنوعي للسكان الريفين.

وانتهي الفصل باستكشاف لوضع الفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية، والذي كان من الواضح أنه يتماشى مع أوضاع التنمية والتطور العام في المجتمعات، لكنه يتطلب اهتماما خاصا في دول شرق أفريقيا التي هي أكثر معاناة، إذا ما تم التوصل إلى رؤية جمعية وتوافقا عاما حول عمل مشترك للتنمية المستدامة لريف المنطقة العربية.

واهتم **الفصل الرابع** باستعراض لأهم المبادرات والمشروعات الموجهة لتنمية الريف في الدول العربية وفق ما تم توفره من المعلومات والبيانات التي ضمنها ممثلو الدول العربية عبر الاستبيان القطري الذي أعد لهذا الغرض. وقد عكس هذا الجزء ثراء وتباين الخبرات العربية في هذا الشأن، لكنه أمر يتطلب توثيقا أكثر معيارية ليكون أداة موضوعية للمقارنة، والتي تسمح بالتالي من الاستفادة من خصوصيات كل تجربة والدروس المستفادة منها على المستوى الإقليمي والقطري.

واختص **الفصل الخامس** باستعراض للتحديات الأساسية التي تواجه التنمية الريفية في المنطقة العربية، والتي تم حصر أهمها في عدد من العوامل الهيكلية كالتحيز لصالح الحضر على حساب الريف الذي هو انعكاس لغياب الإرادة السياسية الموالية للريف وما يترتب عليه من الفجوة الريفية الحضرية، والمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة خاصة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وآثارها علي خصائص السكان التي تنعكس في ارتفاع معدلات الأمية التي يصاحبها ارتفاع معدلات عمالة الأطفال وارتفاع معدلات البطالة بين الريفين وتزايد معدلات الفقر الريفي، هذا فضلا عن هشاشة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية، والذي ينتشر معه انتشار التمييز وفق النوع الاجتماعي والهوية- سواء الثقافية أو العقيدة. وشملت هذه التحديات أيضا ضعف قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة بريف معظم دول المنطقة العربية بل وتدهورها نتيجة إساءة استخدامها ومن ثم تلوثها، الأمر الذي تضاعف بتأثير تعاظم التقلبات المناخية التي تطال العالم كله وازدادت وتيرتها بشكل استنفر الجميع بحثا عن حلول للتكيف معها وللتخفيف من حدتها. وانعكست التحديات السابقة في تحد آخر هو التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي ومن ثم انخفاض الإسهام النسبي للزراعة في مجمل الاقتصاد الوطني للبلدان العربية، والذي صاحبه بالتالي انتشار العديد من مظاهر انعدام الأمن الغذائي بين نسبة متزايدة من سكان الريف في معظم البلدان العربية، خاصة في أعقاب أزمات كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية.

واستشرف **الفصل السادس** الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة للريف في المنطقة العربية من خلال تناوله لمجالات الاهتمام الرئيسة في التنمية الريفية، ومناقشة نموذج لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في الدول العربية، وكذا طرح عدد من المحاور لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في بلدان العالم العربي، هذا فضلا عن تحديد مكونات أساسية لإستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية، وهو ما أعقبه عرض مختصر لدروس مستفادة من بعض الخبرات السابقة و أدوات منهجية مقترحه للتنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية.

ويشكل طرح الإطار المقترح لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في العالم العربي، مبادرة لبدء للحوار العميق والجاد للمسؤولين، المهتمين والمتخصصين بهذا المجال وأصحاب المصلحة Stakeholders للوصول إلى الحد الأدنى من التوافق بينهم على عناصر ومكونات هذا الإطار، والذي لابد وأن يتسم بمرونة كافية تستوعب- بل وتتفادى- آثار التباينات المتوقعة للرؤى الوطنية في هذا الشأن، والتي يحكمها غالباً تباين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان.

إن هذا النموذج المقترح يسعى لإثارة حوار علمي بين المتخصصين والمهتمين والممارسين المعنيين بالتنمية الريفية في العالم العربي حوله، وذلك بهدف إضفاء التعديلات اللازمة عليه وتطويعه للظروف الخاصة بكل بلد، وللوفاء بما هو ممكن أو غير ممكن من الشروط، ومن ثم تيسير التوصل لإطار أكثر مرونة وقدرة على الاستفادة من ظروف كل بلد عربي لتحقيق أعلى مستوى من الإنجاز في اتجاه التنمية المستدامة لأريافنا العربية.

واستكمالا للرؤية الشاملة لمستقبل التنمية الريفية المستدامة للريف في العالم العربي، يعرض **الفصل السابع** إطاراً أولياً مقترحاً لمؤشرات تقييم مستقاة من أهداف التنمية المستدامة لتقييم الأداء في برامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة في البلدان العربية، ليكون نواة- يتم تطويرها بشكل تشاركي بين ممثلي البلدان العربية مستقبلا- لبناء أداة أكثر شمولاً للتقييم في هذا الشأن، والذي لابد أن يكون مكوناً رئيسياً في أي إستراتيجية أو برنامج أو مشروع للتنمية الريفية المستدامة في دول المنطقة العربية.

1

الفصل الأول: مقدمة

الفصل الأول: مقدمة

1.1 تمهيد:

تناول التقرير العربي للتنمية المستدامة الأوضاع الراهنة للريف بمنطقتنا العربية في العقود الثلاث الماضية (1990-2020)، ارتباطاً مع الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2020-2030، وخطة التنمية المستدامة 2030. تعكس البيانات والمعلومات التي يتضمنها التقرير موقع المنطقة العربية من الحراك المستمر والتقدم المحرز في مجال التنمية الريفية على المستويين الإقليمي والعالمي.

قدم التقرير عرضاً للفرص الكبيرة والمتنوعة المتوفرة بالمنطقة العربية التي تساعد على إحداث التغييرات الهيكلية في تعزيز حوكمة الريف بما فيها التشريعات والسياسات والمؤسسات، إلى جانب تبني التدخلات التي من شأنها تحقيق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة التي لا تستثني أحداً من ركب التنمية.

كما استعرض التقرير التحديات التي تواجه التنمية الريفية بالمنطقة العربية، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من الدول العربية التي لا تزال بعيدة في هيكلتها عن نهج التحول والاستدامة والشمول؛ لذا فإن الأمر يستدعي بذل جهود أكثر تضامنٍ وترابطٍ لمواجهة جميع أوجه اللامساواة ولاسيما بين الريف والحضر، مراعاة تداعيات تغير المناخ وآثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، إلى جانب ضرورة الاهتمام بالممارسات الجيدة للإنتاج والاستهلاك.

يصدر هذا التقرير في حقبة تاريخية مهمة، حيث لا يزال العالم ومنطقتنا العربية في مرحلة التعافي من الآثار المترتبة عن الجائحة الصحية كوفيد 19، والتي أعقبتها الحرب الروسية الأوكرانية لتمثل تهديداً حقيقياً لإمدادات الغذاء والطاقة بمنطقتنا العربية بما في ذلك الريف وسكانه المحليين. تشكل هذه الصدمات تحدياً وعبئاً كبيراً على المنطقة العربية، ولمواجهتها هناك ضرورة لرؤية عربية موحدة، تضع المنطقة العربية في المسار المنشود لتحقق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة بحلول 2030.

في إطار سعي المنظمة لمواكبة المستجدات الإقليمية والعالمية ومواصلة لجهودها في تنفيذ إستراتيجيتها العشرية، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة في المنطقة العربية، ساهمت في توليد ونشر المعرفة الزراعية على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث أصدرت العديد من التقارير المتخصصة والمرتبطة بالموارد الطبيعية والزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، شملت تقرير جهود الدول العربية في تنفيذ اتفاقية تحييد الأراضي، التقرير العربي الأول الموحد حول جهود الدول العربية في مجال التنوع البيولوجي وبلوغ أهداف أيشي 2020، وتقرير جهود الدول العربية في تنفيذ اتفاق باريس المتعلق بالمناخ (تحت الإجراء)، هذا إلى جانب التقارير السنوية الخاصة بأوضاع الأمن الغذائي بالمنطقة العربية. ويأتي التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة مواصلةً لجهود المنظمة في توليد المعارف الزراعية وفي تنمية وازدهار الريف.

2.1 أهمية ومبررات التقرير:

شهدت المنطقة العربية في العقدين الأخيرين العديد من التطورات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية التي انعكست آثارها بشكل واضح على الموارد الزراعية بصفة عامة، وعلى السكان الريفيين بشكل خاص. حيث شملت التغييرات: النمو البطيء في الإنتاج الزراعي والغذائي، ندرة المياه وتغير المناخ، الصراعات التي أدت إلى تدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاجية، ونزوح السكان.

انطلقت في عام 2015 الأجندة العالمية للتنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر، وأصبحت ضمن أهم التطورات والمستجدات العالمية باعتبارها تشكل التزاماً على كافة دول العالم، كما تمثل دليلاً دولياً لخطط وإستراتيجيات التنمية حول العالم. تسعى الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030 إلى: تحقيق التحول الشامل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عدم استثناء أحد من ركب التنمية، استدامة التنمية واستخدام الموارد للحفاظ عليها للأجيال الحالية والقادمة مستقبلاً، تعزيز القدرة على الصمود، والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة. حيث اعترفت الخطة صراحة بالدور المحوري للتنمية الريفية، من خلال تخصيص غايات محددة لمخاطبة قضايا التنمية الريفية: الغايات (2-2،3-4، 2-أ)، للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الجوع.

يأتي إعداد «التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة « استجابةً للتطورات والمستجدات التي طرأت على الساحتين العربية والدولية خلال العقد الأخير، واستشرافاً لعقد جديد لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، وتمشياً مع النهج التحولي للإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2020-2030، ليصبح ضمن المنصات المعرفية للمنظمة الداعمة لرسم الإستراتيجيات والسياسات المحابية للتنمية الريفية الشاملة والمستدامة.

3.1 التنمية الريفية من منظور المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تأتي القيمة المضافة للتقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة، لتركيزه على المنطقة العربية التي تمثل النطاق الجغرافي لعمل المنظمة، كما أنه يتناول التنمية الريفية من منظور إستراتيجية المنظمة للتنمية الزراعية والتي تتبنى نهج الترابط بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، ومدى تأثير نمو القطاع الزراعي في إحداث تحول في القطاع غير الزراعي. وكذلك من منظور أهداف التنمية المستدامة والتي ركزت على مضاعفة الإنتاجية الزراعية، وزيادة دخل صغار المنتجين الزراعيين، وتأثيرهما على انخفاض معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز الأمن الغذائي.

ويمثل التقرير منصة معرفية تشاركية لإدارة الحوار حول الوضع الراهن للتنمية الريفية في البلدان العربية، واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية الريفية المستدامة لتعظيم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية والمستدامة في جميع بلدان المنطقة العربية.

واعتمد التقرير في جمع البيانات على مصادر متعددة للبيانات الأولية والثانوية، والتي شملت إستراتيجيات، وسياسات، وتقارير وطنية عن التنمية الريفية في الدول العربية، والتقارير والدراسات التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية، والجامعات ومراكز البحث العلمي، إلى جانب التقارير الدورية والمتخصصة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. وتمثل هذه البيانات نواة لتأسيس قاعدة بيانات خاصة بالتنمية الريفية بالمنطقة العربية.

تبنى التقرير منهج الشراكة مع أصحاب المصلحة والشركاء المستفيدين من التقرير بما فيهم السكان الريفيين عبر تنظيماتهم المتعددة، وآليات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بما فيها وزارات الزراعة، الجهات الحكومية ذات الصلة بالتنمية الريفية، الشبكات المتخصصة (شبكة المرأة الريفية والبدوية والساحلية) والشبكات الأخرى ذات الصلة، إلى جانب الشراكة مع المنظمات الإقليمية النظيرة بالمنطقة العربية، وذلك عبر إدارة الحوار في المراحل المختلفة لإعداد التقرير، واستيعاب رؤى ومطلوبات أصحاب المصلحة والشركاء في حدود إطار المواضيع المحورية للتقرير.

سيصدر التقرير سنوياً ويتناول موضوعاً متخصصاً في مجالات التنمية الريفية المستدامة بالمنطقة العربية، مثال لذلك العلاقات المتبادلة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، الفقر الريفي، مشاركة المرأة والشباب في التنمية الريفية، التحول الرقمي وتغير المناخ في الريف العربي وغيرها من القضايا المرتبطة باستدامة التنمية الريفية في المنطقة العربية، إلى جانب إعداد تقريرين تجميعيين للأعوام 2025، 2030.

4.1 موضوعات التقرير:

يعد هذا التقرير في إصدارته الأولى هذه، تقريراً تجميعيا يستعرض الملامح والخصائص العامة للريف العربي، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والزراعية والبيئية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية، وألقى الضوء على الأوضاع الراهنة للتنمية الريفية في المنطقة العربية من أنماط مختلفة واتجاهات متعددة، والجهود المبذولة من الحكومات، إلى جانب السياسات، والنماذج الرائدة. كما سيتناول التقرير في كل إصدارة موضوعاً محورياً يخاطب قضايا التنمية الريفية بالمنطقة العربية، مع الوضع في الاعتبار خصوصية الدول والتباين بينها في مستويات التنمية الريفية.

5.1 أهداف التقرير:

1) حصر وتجميع وتحليل بيانات وإحصاءات ومؤشرات التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
2) جمع وحصر التشريعات والإستراتيجيات والسياسات والتقارير الوطنية حول التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
3) استعراض الملامح والخصائص العامة للريف العربي، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4) الوقوف على الوضع الراهن للتنمية الريفية بالمنطقة العربية، بالتركيز على اتجاهاتها وأنماطها المتعددة والمتباينة، وفقاً لتقسيم الأقاليم بالمنطقة العربية والسياق الوطني لكل بلد.
5) توثيق التجارب الناجحة في الريف العربي وفقاً لمؤشرات التنمية المستدامة.
6) تحديد مسارات لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الوطن العربي، وفقاً للموضوعات المحورية المختارة ووفقاً لكل إصدارة من التقرير.

6.1 المستهدفون من التقرير:

صانعو السياسات ومتخذو القرار بالدول الأعضاء للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والعاملون في مجال التنمية الزراعية، والباحثون، وشركاء التنمية من المنظمات الإقليمية والعالمية.

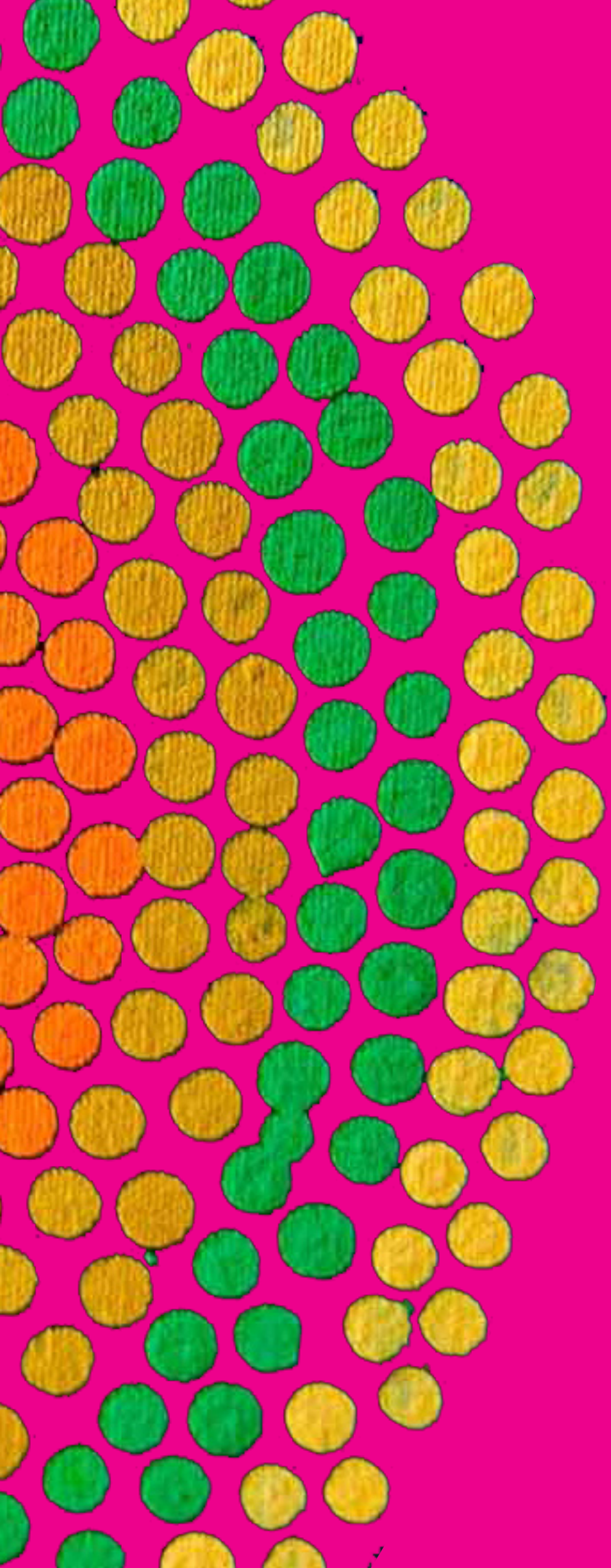

2

الفصل الثاني: خلفية

الفصل الثاني: خلفية

1.2. تمهيد:

بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية على المستوى العالمي منذ منتصف القرن الماضي، والذي واكبه نمو الاهتمام بتخصص التنمية الريفية الذي يستمد أصوله النظرية من علم الاجتماع الريفي، ليستقل بدوره مع التطور العلمي ليصبح له علماء متخصصون فيه يدرسون ويبحثون فيه من خلال برامج دراسية متخصصة في الجامعات المرموقة، والمعاهد العلمية، ومراكز البحث المتخصصة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا وأستراليا.

إن مجال التنمية الريفية يهتم بتناول قضايا تتعلق بمصالح وظروف الحياة والعيش لما يقارب من نصف سكان العالم في ظل أوضاع راهنة متشابكة لحد بعيد، سواء بسبب الظروف البيئية والتغيرات المناخية شديدة التعقيد، أو بسبب الأوضاع الجيوسياسية الراهنة التي أصبحت تؤثر على مجمل سكان العالم، بل وبشكل أكثر حدة على الفئات الأكثر هشاشة التي يقيم معظمها في المناطق الريفية. ويسهم تفاقم التدهور الذي تم رصده في أوضاع تلك الفئات في المنطقة العربية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020) في مزيدٍ من التعقيد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل غير مسبوق، خاصة بتأثير ظاهرة العولمة وما تفرضه من تشابكات على كل المستويات، وتحديدا إذا علمنا أن من بين 178 دولةً التي تم قياس المؤشر العام لهشاشة الدول فيها في عام 2020 (http://fragilestatesindex.org/data)، كانت هناك أربع دولٍ عربيةٍ تقع بين الدول العشر الأكثر هشاشة، وارتفعت لتصبح ستة دول بين العشرين دولة الأكثر هشاشة في العالم، وهو أمر سبق تفاقم الأوضاع بشكل حادٍ في العديد من الدول العربية بسبب COVID 2019 (UNDP, 2022) والأزمات الدولية الراهنة. وقد انعكس ذلك في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) لعام 2020، والذي أقر بأن "حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع- المحدد بالعيش على 1.9 دولارٍ في اليوم- شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة 2013-2015، حيث ارتفعت من 4 % عام2013 إلـى 7.6 % نتيجةً للصراعات، وأن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي- المحدد ب 1.9 دولارٍ في اليوم في البلدان العربية- وصل إلى 16 في المائة تقريباً، وهي تفوق المتوسط العالمي لنسبة الفقر المدقع والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن هذه الأوضاع المعقدة التي نعلم أن السبب فيها هو ارتفاع الفقر بكل أشكاله المتعددة في الريف الذي لايزال سكانه يمثلون ما يقارب 41 % من سكان العالم العربي (جدول 1)، لا تتطلب فقط الاهتمام بها على المستويات الوطنية وبين السياسيين وصانعي القرار، ولكنها تتطلب إثارة اهتمام ووعي المجتمع المحلي الريفي بمؤسساته المختلفة والمنظمات المعنية بشئون تطوير كافة جوانب الحياة فيه، إضافة إلى المنظمات الإقليمية التي ينبغي أن يكون لها دور محوري في تنمية وتطوير الريف العربي من خلال الدعم الذي تقدمه من برامج لبناء القدرات الوطنية والمؤسسية، وكذا المشروعات التنموية ونقل التكنولوجيا التي تخاطب أولويات الدول لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية.

2.2. منهجية إعداد التقرير:

وفقاً للهدف من هذا التقرير وطبيعته- حيث يعد الأول من نوعه من إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن الريف في المنطقة العربية- فقد تطلب الأمر الاعتماد على أكثر من أداة ومصدر لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة، مثل الاستعراض المرجعي المكتبي واستخدام البيانات الثانوية والدراسات السابقة والمنشورة كمصادر أساسية لتوفير متطلبات إعداده. وبالتزامن مع تحديد المنهجية والأدوات المطلوب اتباعها في إعداد هذا التقرير، تمت مناقشة أهمية

تحديد إطار زمني للبيانات والمعلومات المطلوب توفيرها لتغطية الجوانب والنقاط المختلفة المتضمنة فيه. ولتحديد هذا الإطار كان من المهم ربطه بالسياق العام للتطورات التي طرأت على قطاع الريف في دول العالم العربي في حقبة ليست طويلة تخل بمصداقية البيانات المتاحة لها أو الإحاطة بمنظومة الأحداث التي شملتها؛ ولذا تم اختيار فترة زمنية تمتد إلى مدى ثلاثة عقودٍ منذ التسعينيات وحتى الوقت الراهن لتغطي الفترة من 1990 إلى 2021، وهي فترة شهدت تقلبات كثيرة ومبادرات جديدة أيضاً. فقد بدأ الاهتمام العالمي القائم على أساس علمي بالتنمية البشرية برعاية الأمم المتحدة ممثلة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، حيث صدر أول تقرير دولي للتنمية البشرية التي استخدمت مؤشراً مركباً لقياسها (UNDP, 1990)، والذي أعقبه نشر التقارير الوطنية للتنمية البشرية التي تستخدم ذات المنهج والأدوات بمعظم دول العالم. كما بدأ العمل من خلالها لوضع إطار عالمي لأهداف إنمائية لكل دول العالم، والتي تبلورت في تبني الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها للأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015 بعد سنوات إعداد طويلة. فضلا عن ذلك، فقد تضمن العقد الأول من هذه الفترة تغيرات دولية عديدة، شملت مواكبته لنشأة الاتحاد الأوروبي في نوفمبر من عام 1993 (European Union, n.d.) بعد فترة إعداد طويلة، والذي تبلور كأكبر تكتل اقتصادي عالمي- توسع لاحقاً بشدة، ولحقها إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 بدلا عن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) (https://www.wto.org/english/thewto_e/history_e/history_e.htm) التي أرست قواعد مرحلة العولمة، وبالتالي مبادرة عددٍ كبيرٍ من دول العالم النامي للبدء في مرحلة الإصلاحات الهيكلية بتوجيهات وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد آنذاك، وذلك برغم الملاحظات العديدة حول مدى عدالتها أو مراعاتها لاهتمامات ومصالح الدول النامية التي تم إدعاء استفادتها من هذه البرامج. كما اتسع- في تلك الفترة- الاهتمام بقضايا البيئة والاستدامة، والتي استدعت مع الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم- في العقد الأول من بداية الألفية- إعادة النظر في أولويات التنمية ليعود قطاع الزراعة والريف- حاضنته الطبيعية- على رأس اهتمامات العالم في مجال التنمية لمواجهة انتشار الفقر والبطالة ومخاطر انعدام الأمن الغذائي (World Bank, 2007).

وللحصول على البيانات الأساسية اللازمة لإعداد التقرير، فقد تم الاتفاق على الاستعانة بمشاركة نقاط اتصال خاصة بالدول العربية المتضمنة في التقرير، ليسهموا في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من خلال ملء استمارات أعدت خصيصاً لجمع البيانات والمعلومات القطرية التي تتيح الوقوف على أوضاع الريف العربي وإمكانية المقارنة بين أوضاع الدول المختلفة. وخضعت النسخ الأولى من الاستمارة لمراجعة متبادلة بين الخبير الاستشاري ونقاط اتصال التقرير بالدول العربية، وبتسهيل من المنظمة من خلال التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن تم التوصل إلى نموذج متوافق عليه من قبل كل الأطراف (ملحق (1)). ولقد شملت هذه الاستمارة أسئلة ومؤشرات تتعلق بخمسة أقسام متسلسلة منطقيا تضمنت: الإطار المؤسسي والتنظيمي في الدولة لتحديد موقع الريف فيها، الخطط والإستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية بكل بلد، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان إجمالاً والريف تحديداً، مؤشرات محددة ومختارة لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد المعني، التحليل البيئي الرباعي لأوضاع الدولة والريف فيها من حيث: التحديات/ نقاط الضعف وأيضاً الفرص/ نقاط القوة.

على أنه بسبب تباين البنى المعلوماتية والإحصائية المتاحة بالدول العربية أو مشكلات في الحصول على البيانات أو عدم توفرها أصلاً لاختلاف المنهجيات المتبعة في جمع وتصنيف البيانات، بما أفاد أن الاعتماد عليها وحدها سيؤدي لوجود فجوات معلوماتية كبيرة في التقرير؛ لذا وتفادياً لحدوث هذا القصور فقد تم إعداد نماذج لعدة جداول تجميعية أخرى تعتمد على آليات إعداد البيانات الإحصائية لبعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المسوح الصحية الديموغرافية، فضلاً عن منظمات متخصصة أخرى، والتي تتسم بكونها تتبع منهجيات محددة لإعداد البيانات لكل البلدان، كما أنها تتخطى لحدٍ كبيرٍ

التباين في سنوات التعدادات بين البلدان المختلفة، بل وتستخدم منهجيات متوافق عليها لإعداد التقديرات للسنوات البينية بين التعدادات، وذلك لتفادي التباين في المنهجية التي تم تبنيها من جانب الدول المختلفة أو الفجوات الزمنية التي تفصل بينها.

وقد صاحب توزيع هذه الاستمارة متابعة دقيقة ودؤوبة من جانب وحدة التنمية الريفية بالمنظمة لضمان الحصول على أكبر قدرٍ من التغطية للبيانات المطلوبة من كافة الدول العربية، وذلك في ظل اتصالات تعرضت لفترات انقطاع متعددة بتأثير الظروف المحيطة غير المستقرة وتأثيرات جائحة كورونا على ظروف العمل وانسيابية تدفق البيانات، وهو ما أسفر في النهاية عن الحصول على بيانات من اثنتي عشرة دولةً هي: من إقليم المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، إقليم المشرق العربي: (الأردن، فلسطين، لبنان)، ومن إقليم شبه الجزيرة العربية: (السعودية، عمان، البحرين)، ومن إقليم وادي النيل: (مصر والسودان).

ويتباين مستوى تغطية المعلومات والبيانات المتاحة للمطلوب في الاستمارة بين الدول المختلفة، من حيث مستوى التفاصيل التي تمت إتاحتها ودوريتها وشمولها، مما أوضح صحة التوقعات التي تم البدء بها عند تحديد المنهجية والأدوات، وهو الأمر الذي استدعى الاعتماد على بيانات الهيئات الدولية بدرجة أكبر مع استخدام طرق التدقيق الثنائي، وأحياناً الثلاثي في التحقق من جدارة البيانات المتاحة من المصادر المختلفة قبل اعتماد استخدامها في التقرير، كما شملت أيضاً الرجوع إلى بعض ممثلي نقاط اتصال التقرير بالدول العربية لتدقيق بعض البيانات المستقاة من الأنظمة الإحصائية التي تستخدمها بعض الهيئات الدولية لإعداد مؤشرات التنمية العالمية.

3.2. الريف وموقعه في العالم العربي والعالم:

يشكل قطاع الريف في أي مجتمع أهمية خاصة، نظراً لطبيعة الدور الذي يلعبه في هذا المجتمع اقتصادياً واجتماعيا وديموغرافياً. وقد يختلف كثيرون حول ما هو المقصود بالمجتمع الريفي؟ فهو غالباً يعد الشكل الأول للتوطين في معظم المجتمعات الإنسانية، وهو التجمع الإنساني في الأماكن التي تتسم غالباً ببساطة البنية الاجتماعية وغلبة العلاقات الأولية التي تقوم على التفاعل المباشر بين الناس للمحدودية النسبية للبقعة الجغرافية التي يقيمون عليها ويتفاعلون في إطارها، بما يشير إلى أهمية التقارب الجغرافي Geographical Proximity وآثاره على نمط المعيشة السائد والمستقر نسبياً لأزمنة طويلة تدوم ويتوارثها الأجيال، وهو بذلك مستودع للثقافة الأصيلة Indigenous Culture والتراث المحلي في أي بلد. كما أن الريف هو الحاضنة الطبيعية للغالبية من السكان خاصة في بدايات أي مجتمع قبل أن تنتشر ظاهرة التحضر Urbanization- أي الانتقال للمعيشة في المناطق الحضرية- والتي تسارعت وتيرتها في العالم بشكل كبير في النصف الأخير من القرن الماضي حتي وصلت لنقطة الانقلاب عام 2007 عندما بدأ عدد السكان الحضريين يفوق نظيره في الريف، وينمو بمعدل يفوق نمو سكان الريف الذي بدأ يتراجع(UN,Department of Economic and Social Affairs-Population Division, 2019) وإن لم يعني ذلك تراجع عددهم، والتي نقلت الاهتمام من الريف إلى الحضر بشكل أكثر وضوحاً، مما أثر سلباً على حياة من استمرت إقامتهم في الريف رغم استمرار احتضانه لجزء ما زال مؤثراً في تعداد السكان خاصة قطاع الشباب، وفوق هذا وذاك هو مستودع لا ينضب للقوى العاملة الشابة المطلوبة لحيوية الاقتصاد الوطني ونموه وتطوره سواء في الريف نفسه أو حتى في الحضر.

والريف بالبساطة النسبية لبنيته الاجتماعية يمكن أن يضم أنشطة اقتصادية متباينة، لكنها في النهاية ليست من الأنشطة التي تشمل عمليات تحويلية معقدة، فقد تكون أنشطة زراعية أو حراجية أو غابية أو تتعلق بالرعي أو صيد الأسماك وحتى بأعمال المناجم، وحديثاً في النشاط السياحي؛ لذا فمصطلح المجتمع الريفي يمكن أن يضم طيفاً واسعاً من المجتمعات البسيطة التركيب نسبياً، ولكنها شديدة التباين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السائدة فيها

(World Bank, 2007)، وهو ما كان سبباً في الحيرة التي تنتاب العديد من الكتاب والمهتمين والمعنيين بالشأن الريفي في تعريف ما هو التجمع البشري المقصود بالمجتمع الريفي؟ ومتي يمكن أن ينسحب هذا الوصف عنه؟

من جانب آخر، تكمن أهمية الريف ومعظم المناطق غير الحضرية التي قد تكون في مرحلة التحول من الريف إلى الحضر- رغم التباين في طبيعتها والاختلاف على معايير تحديدها بين البلدان المختلفة- في موقع قطاع الزراعة فيهما، الذي هو القطاع الاقتصادي الأكثر حيوية لاستقرار الحياة في المجتمعات للوفاء بحاجاتها الأساسية من الغذاء والكثير من المواد الخام، فالريف هو الذي يحتضن الوظيفة الاقتصادية الجوهرية لهذا القطاع وهو الإنتاج، وذلك بخلاف موقف المناطق الحضرية التي تحتضن وظائف لاحقة في أنشطة هذا القطاع، أهمها عمليات التحويل والتوزيع ثم الاستهلاك. وليس بخافٍ على أحد أن وظيفة الإنتاج للخام من المنتجات الزراعية تتم بشكل رئيسي في الفضاء الريفي وليس الفضاء الحضري- وإن بدأ مفهوم الزراعة الحضرية يتقدم يوماً بعد الأخر ليستحوذ على بعضٍ من أنشطة الإنتاج، بينما تتم وظيفة التوزيع- وما قد يشملها من العديد من عمليات التحويل- وكذلك وظيفة الاستهلاك بشكل أضعف في الريف وبشكل رئيسي في الفضاء الحضري.

والتحليل الأشمل للعلاقة بين الريف والزراعة لا ينبغي أن يقف عند حد الوظيفة الاقتصادية للزراعة، التي أضحت تمثل منظوراً قاصراً في تحليل دور قطاع الزراعة في أي نظام اقتصادي واجتماعي، حيث أصبحت الوظائف البيئية والاجتماعية والثقافية بل والسياسية للزراعة أكثر وضوحاً وإلحاحاً، وهو ما يشار إليه الآن بالوظيفة متعددة الأبعاد (Multi-functionality)- (World Bank, 2007)، خاصة في ظل المتغيرات الكوكبية المتلاحقة التي تتعلق بأوضاع الموارد الطبيعة التي يستخدمها قطاع الزراعة بخاصة المياه والأراضي، سواء في الدول النامية أو المتطورة، وعلاقتها بالتطورات الحادة في الأوضاع البيئية العالمية ومسار التغيرات المناخية التي تمثل الهم الأول للعالم اليوم، أو ما نشهده اليوم من تغيرات مقلقة في الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تلقي بأول ظلالها على القطاع الريفي وسكانه سواء لطبيعة العلاقة بين الزراعة والريف من جانب أو لكون القطاع الريفي وغير الحضري هو في الغالب الجزء الأكثر هشاشة في مواجهة هذه التغيرات التي تطاله مباشرة.

Development Rural and Agriculture (org.worldbank) (FAO, 2007) ولكن في المقابل يملك هذا القطاع طاقة تغيير في بنية الاقتصاد القومي هي الأكثر قدرة وفاعلية (أنظر الإطار (1))، والتي تقدرها منظمة IFAD بأحد عشر مثلاً على الهروب بالشق الأكبر من الفقراء- الذين يقع معظمهم في الريف- من براثن الفقر إذا تم التركيز على الاستثمار في تنمية قطاع الزراعة (https://www.ifad.org/ar/investing-in-rural-people).

إطار (1) الاستثمار في تنمية الزراعة في الريف لمكافحة الفقر أكثر فعالية من الاستثمار في أي قطاع آخر

للزراعة سجل قوي في التنمية ولها قوى خاصة في تخفيض الفقر. النمو الزراعي له قواه الخاصة في تخفيض الفقر في جميع أنواع البلاد. تشير التقديرات عبر البلدان إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن الزراعة هو على الأقل ضعف فعالية نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ خارج الزراعة في تخفيض الفقر. يمكن أن تكون الزراعة القطاع الرائد للنمو العام في البلدان القائمة على الزراعة. للزراعة سجل راسخ كأداة للحد من الفقر. لكن هل يمكن أن تكون أيضاً القطاع الرائد في إستراتيجية النمو للبلدان القائمة على الزراعة؟	«Agriculture has a strong record in development. Agriculture has special powers in reducing poverty. Agricultural growth has special powers in reducing poverty across all country types. Cross-country estimates show that GDP growth originating in agriculture is at least twice as effective in reducing poverty as GDP growth originating outside agriculture. Agriculture can be the lead sector for overall growth in the agriculture-based countries. Agriculture has a well-established record as an instrument for poverty reduction. But can it also be the leading sector of a growth strategy for the agriculture-based countries?»
البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية لعام 2008، «الزراعة من أجل التنمية»، ص 6	

وبرغم التطور الهائل في طبيعة المدخلات في الكثير من أنشطة الزراعة- التي هي النشاط الاقتصادي الأهم في الريف- لتصبح الزراعة في المزيد من أنشطتها قطاعاً أقرب للصناعة، بما يعنيه ذلك من قدرة الإدارة على التحكم في معظم- إن لم يكن في حالات معينة كافة- ظروف إتمام العملية الإنتاجية، إلا أن الموارد الطبيعية- من أراض ومياه- التي تمثل المدخلات الأساسية في عملية الإنتاج الزراعي في الفضاء الريفي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الطبيعية والمناخية؛ ولذا كان ولا يزال للتغيرات المناخية الكونية التي تتفاقم حدتها يوماً بعد الآخر آثارا أكثر حدة على الريف والنشاط الزراعي- بطبيعة الحال- وهو ما انعكس سلباً بالمزيد من **حالة اللايقين** على أوضاع عملية الإنتاج الزراعي، ومن ثم ازدياد حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الريف، والتردي في ظروف حياة الريفيين ومستويات معيشتهم.

من هنا يبدأ أهمية وضرورة فهم طبيعة العلاقة الديناميكية بين الزراعة- كنشاط اقتصادي في الأساس- والتي موطنها الرئيسي هو الفضاء الريفي بكل ما يتضمنه من عناصر للحياة وما يضفيه عليها ذلك من تعددية الوظائف وامتداد الأثر(World Bank, 2007)، وعوامل تشكيل الحياة الاجتماعية والثقافية في الريف التي تتأثر تماما بطبيعة هذا النشاط وخصائصه التي لا تتكرر كثيراً في المناطق الحضرية، كموسمية الدخول والاتجاه القدري في سلوك الريفين من المزارعين نتيجة التأثر الشديد بكافة ظروف البيئة الريفية وما تواجهه مباشرة من تقلبات المناخ والتغير في الظروف البيئية السائدة.

وبرغم أهمية دور الريف الذي يحتضن القطاع الزراعي، فقد عانى الريف والزراعة معاً- خاصة في الدول النامية- من تهميش وتحيز ضدهما بشكل ساهمت فيه حتى بعض المنظمات الدولية المعنية بالتنمية- التي لم تستوعب دروس التنمية التي مرت بها الدول المتطورة بشكل صحيح- بدعوى أن الاستثمار في قطاعات أخرى هو أكثر جدوى، بل وقد تكون أقل كلفة إذا قيست بالنسبة للفرد. وكان هذا التوجه الذي ساد لعقود سبباً في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية التي امتد تأثيرها للحضر ليشمل كل المجتمع، فانتشر الفقر أكثر في الريف وزادت البطالة بين شبابه، وأصبح طارداً لسكانه في موجات هجرة نازحة نحو الحضر في الداخل والخارج (Wegner & Abulfotuh, 2019) لتنشئ لها تجمعات هامشية عشوائية أصبحت مصدراً للعديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية، والتي بدراسة أسبابها أماطت اللثام عن أن أهمها كان إهمال الريف والتمييز السياساتي ضده. من هنا فقط أدرك صانعو السياسات والمختصون خطأ توجهاتهم في الماضي وأدركوا أن أهداف التنمية العالمية والمحلية لن تتحقق إلا بإزالة الأسباب الحقيقية للمشكلة. ومن هنا عاد التوجه على كافة المستويات بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة للريف، وفي القلب منه قطاع الزراعة، خاصة في الدول النامية وتلك التي هي في مرحلة تحول، وهو ما ينطبق على معظم الدول العربية، مثلما ينطبق على الدول المتطورة أيضاً، حيث يعطي الاتحاد الأوروبي اهتماماً واسعاً بتنمية ريفه، سواء من خلال اعتباره التنمية الريفية هي "الركيزة الثانية" للسياسة الزراعية المشتركة (CAP)، التي تعزز "الركيزة الأولى" لدعم الدخل وإجراءات السوق من خلال دعم فرص ومقومات الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بل والثقافية للمناطق الريفية

https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/rural-development_en، أو من خلال سلسلة المؤتمرات الدورية التي يخصصها للتنمية الريفية وآخرها المؤتمر الثالث عشر، المقرر عقده في سبتمبر 2022 تحت عنوان "بناء مناطق ريفية مستدامة ومرنة ومزدهرة" في وقت تتأكد فيه حتمية الاهتمام بدور الريف، لضمان الأمن الغذائي للدول جميعها- وبالذات النامية منها- خاصة في ظل التجاذبات الجيوسياسية التي تسود العلاقات الدولية حاليا https://www.oecd.org/rural/rural-development-conference/13th-Rural-Agenda-EN.pdf وليس

أدل على الاهتمام المتزايد بالتنمية الريفية على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة من اختيار الأمم المتحدة لعنوان **«إعادة النظر في التنمية الريفية»** لتقريرها الاجتماعي العالمي لعام 2021، وهو تقرير يتسم بالرصانة والقوة، حيث يتم الإقرار فيه بضرورة إعادة النظر في الريف، ودفع التنمية الريفية لتحتل مركز الصدارة في الجهود الكونية للتنمية المستدامة (UN-Department of Economic and Social Affairs , 2021). كما أنه يطرح إستراتيجيات جديدة لضمان عدم تخلف سكان الريف عن الركب، حيث يضاعف العالم جهوده لتعزيز الاقتصاد وتقليل عدم المساواة ومعالجة أزمة المناخ. ويدعو التقرير إلى تحسين حياة الناس أينما كانوا، وتحسين مستويات المعيشة في الريف، خاصة وأن ظهور التقنيات الرقمية الجديدة يوفر فرصة لسد الفجوة بين الريف والحضر، من خلال تزويد سكان الريف بإمكانية الوصول إلى التمويل الرقمي، والأدوات الدقيقة لتحسين إنتاجية المحاصيل، فضلاً عن الوظائف التي يمكن القيام بها عن بُعد.

إطار (2)حتمية إعادة النظر إلى التنمية الريفية لتحتل مركز الصدارة في جهود التنمية المستدامة العالمية

يجب الآن إعادة النظر في التنمية الريفية. بدلاً من النظر إليها باعتبارها عرضاً جانبياً أو ملحقاً للتنمية الحضرية، يجب دفع التنمية الريفية إلى مركز الصدارة في جهود التنمية المستدامة العالمية.	**«Rural development must now be reconsidered. Instead of being viewed as a sideshow or an appendix to urban development, rural development should be pushed to the Centre stage of global sustainable development efforts».**
الأمم المتحدة، التقرير الاجتماعي العالمي 2021: «إعادة النظر للتنمية الريفية»، ص 17	

وفي إطار مواكبتها للاهتمام العالمي والإقليمي بقضايا التنمية الريفية، بادرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعمل على إصدار التقرير العربي الأول للتنمية الريفية المستدامة، وذلك تنفيذاً لإستراتيجيتها العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2020-2030، والتي ينص الهدف الإستراتيجي الرابع فيها على «تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي» (جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020). ووفقاً للمخطط فإن أول المخرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى الطويل تحددت في «استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية» (ص 25)، كما تستأثر الأنشطة المتعلقة بهذا الهدف في توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الخمس التي تضمنتها الإستراتيجية بنحو 20% من المخصصات (ص 41)، ويعتبر إعداد هذا التقرير- باعتباره الأول في سلسلة تقارير من المخطط إعدادها عن التنمية الريفية المستدامة في العالم العربي مستقبلاً- مؤشراً على هذا الاهتمام.

4.2. مفهوم التنمية الريفية المستدامة في ظل أدبيات التنمية:

تشير أدبيات التنمية إلى أن الفكر التنموي منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبدءاً من عقد الستينيات، قد قام على أساس أن التخلص من حالة الركود والدمار الاقتصادي في الدول التي تأثرت بالحرب بشكل مباشر، قام على أساس تكثيف النمو الاقتصادي المعتمد على تراكم رأس المال وتعزيز تطبيق المعرفة الفنية How-Know والذي ستعم نتائجه على كل المجتمع في ظل ما عُرف بالنموذج الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية (Illiott, 2006). ولقد أثر هذا النموذج- الذي اصطلح على تسميته بالنموذج الغربي- على الفكر التنموي في المجتمعات النامية التي كانت

تسعى- فور استقلال معظمها في بداية النصف الثاني من القرن الماضي من أشكال الاستعمار المختلفة- للتخلص من حالة التخلف التي زادت معاناتها منها. وكان ذلك في مقابل النموذج الاشتراكي الذي عرف بالنموذج الشمولي الذي يقوم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتحقيقها للنمو الاقتصادي على أساس التخطيط المركزي وليس ديناميات قوى السوق، مع السعي لمزيد من عدالة توزيع عوائد التنمية بين فئات المجتمع وليس توجيهها للمزيد من تراكم رأس المال لدى فئات معينة كأساس للنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي كان- في حالة كل من النظامين- هو حجر الزاوية للتخلص من حالة التخلف أو الفجوة التنموية، وإن اختلفت آليات تحقيق هذا التراكم أو الأسس والقيم والمعايير والمبررات التي تحكم كيفية توزيع عوائد هذا النمو بين فئات المجتمع المختلفة، وفق النظام السياسي والأيديولوجيات المتبناة في المجتمع.

ولقد كان تطبيق هذا الفكر التنموي- في ظل النظامين-الذي استمر حتى حقبة الثمانينات والتسعينات هو ما جعل التنمية من منظور النمو الاقتصادي تجري في- غالب الأحيان- لصالح القطاع الحضري على حساب القطاع الريفي لطبيعة إمكانات وفرص تحقيق التراكم الرأسمالي في الحضر أكثر منه في الريف. وفي نطاق الغالبية من الدول العربية كان نموذج التنمية الذي تم تبنيه في حقبة التحرر من الاستعمار في الخمسينات والستينات هو النموذج الاشتراكي، وشهدت مصر- على سبيل المثال- تطبيقاً لنظام الإصلاح الزراعي الذي استهدف عدالة توزيع الموارد بين العاملين في قطاع الزراعة في الريف، ولكنه في إطار السعي للتنمية الشاملة شهد تحويل فوائض عوائد التنمية من الزراعة في قطاع الريف لتطوير قطاع الصناعة الذي وإن كان لصالح كل المجتمع، إلا أنه يصب أولاً لصالح القطاع الحضري، بما أنتج فجوة بين أوضاع الريف والحضر وتزايداً للفقر في الريف عنه في الحضر (EL GHONEMY, 1968). وهو نموذج شاع انتشاره في معظم الدول النامية- ومن بينها الدول العربية- وانتشرت معه ظاهرة الفقر الريفي التي أصبحت الآن عقبة للتنمية في كل المجتمع وليس قطاعاً دون الآخر.

وتطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية عبر نماذج عديدة متأثرة بتطور السياق العالمي ومدارس الفكر التنموي في دول العالم المتطور(Piasecki & Wolnicki, 2004; NELSON, 2008) ، والتي أثرت على نماذج التنمية في الدول النامية، فمرت عبر مفهوم التنمية المتكاملة Integrated، ثم التنمية البشرية Development Human وتأثرت بالعولمة Globalization لتزدهر في النهاية مدرسة فكر التنمية المستدامة Development Sustainable التي يتعاظم تأثيرها في الحقبة الراهنة، خاصة في ظل تفاقم آثار التغيرات المناخية التي تهدد التنمية في العالم كله، برغم التباين الشديد في دور الدول المسئولة عن مصادر الخلل في النظام البيئي، والتي تعد فيه الدول النامية هي الضحية الأولى له، ولكن عليها أن تواجه آثاره التي تضر بشدة بمصالح وحياة فئات وقطاعات كبيرة من سكانها- خاصة سكان الريف والعاملين بالزراعة- لمحدودية قدراتها التقنية والمادية.

لكل ذلك تقدمت هيئات ومنظمات التنمية والمعونة الدولية بمبادرات لمساعدة الدول النامية في مواجهة ما تواجهه من تحديات، خاصة في القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، والتي يقع الريف في مقدمتها. وكان على تلك المنظمات- بالتالي - أن تطرح رؤاها في تنمية هذه القطاعات لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها (UNECE, FAO, OECD, and Eurostat, 2007). وفي هذا الصدد يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) وباعتبارها منظمة دولية معنية أساساً بتنمية الحياة في الريف، مفهوماً للتنمية الريفية على أنها "هي عملية تحسين الفرص

والرفاه للسكان الريفيين". وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، حيث إنها بالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط. ولذلك، تشمل التنمية الريفية كافة القطاعات/ شاملة الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما أنها تستخدم نهجاً متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، والسياحة، والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة." (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016).

وقد كان للبنك الدولي إسهام ملحوظ في هذا الشأن من خلال عدة استراتيجيات اعتمدها للتنمية الريفية، كان أولها تحت عنوان "من الرؤية إلى العمل From vision to action" في الفترة ما بين 1997 و2000، ثم أعقبها استراتيجيته الخاصة ب "الوصول إلى فقراء الريف-Reaching the Rural Poor" بدءا من عام 2002 والذي ركز فيه علي عدة محاور شملت: 1) ترشيد إدارة وسياسات المياه، 2) تحسين الوصول إلى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، 3) تيسير النمو الزراعي والقدرة التنافسية، 4) تعزيز الأنشطة الاقتصادية الريفية غير الزراعية وأنشطة القطاع الخاص، و 5) تحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وأدرك البنك الدولي الدور شديد الأهمية لقطاع الزراعة وحاضنته الطبيعية في الريف في التنمية الشاملة لكل المجتمع في أعقاب الأزمة المالية وأزمة الغذاء في 2007 و 2008، والتي دعته إلي إصدار تقريره الشهير قي 2007 عن التنمية في العالم 2008 تحت عنوان "الزراعة من أجل التنمية - Development for Agriculture" والتي يركز فيها علي ثلاثة مجالات لتحقيق مجتمعات ريفية نابضة بالحياة يغيب فيها الفقر الريفي، أوجزها في: 1) تعزيز النمو الريفي الواسع النطاق الذي تقر بحقيقة أنه مع الإقرار بأن الزراعة هي الحافز للنمو الاقتصادي العام في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن هناك ضرورة لازدياد أهمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية مع النمو الاقتصادي وتحسين الروابط بين الريف والحضر 2) تحسين الرفاه الاجتماعي وإدارة المخاطر وتقليل الضعف، حيث يحتاج سكان الريف إلى الوصول المستدام إلى السلع والخدمات التي ستساعدهم على تقليل مخاطر تعرضهم للصدمات الاقتصادية وخلق نطاق أوسع من خيارات سبل العيش، وذلك بالإضافة 'لي 3) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، حيث لا يزال الاقتصاد الريفي يعتمد إلى حد كبير على قاعدة الموارد الطبيعية - التربة والمياه والغابات والتنوع البيولوجي. وستساعد الصيانة المستدامة لتلك القاعدة على ضمان الحد من الفقر بشكل دائم.

وقد يكون من المفيد طرح مفهوم التنمية الريفية من وجهة نظر أحد العلماء المشهود لهم بالأصالة الفكرية والدينامية والشمولية في تناول هذا المفهوم في ضوء تطور خبراته الأكاديمية والتطبيقية((Singh, 2009 (3rd ed.) . فهو ينظر للتنمية الريفية باعتبارها "التنمية الشاملة للمناطق الريفية التي تعنى بتحسين نوعية الحياة للسكان الريفيين". وهو بذلك يراها كمفهوم شامل متعدد الأبعاد، كما يمكن أن ينظر لها باعتبارها عملية Process، وظاهرة Phenomenon، وإستراتيجية Strategy. وهو يشير- في هذا الصدد- إلى تعريف Chambers السابق له- في الثمانينات من القرن الماضي- بأن التنمية الريفية " هي إستراتيجية تمكين فئة معينة من الناس- هم الرجال والنساء الريفيون الفقراء- من الحصول لهم ولأطفالهم على المزيد مما يرغبون فيه ويحتاجون إليه. كما أنها تتضمن مساعدة الأشد فقراً من بين هؤلاء الذين ينشدون العيش في المناطق الريفية وفق طلبهم على التحكم بدرجة أكبر في المنافع التي يمكن أن تتحقق من التنمية الريفية. هذه الفئة تضم صغار المزارعين، والأجراء من العمالة والمعدمين". وهو تعريف يشير ضمناً لعددٍ من المفاهيم وأطر العمل التي ينتشر تداولها حديثاً عند التعرض لقضية التنمية عامة والتنمية الريفية خاصة،

مثل الاستدامة Sustainability- بأبعادها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والحوكمة Governance، الشمول والتكامل Integration، سبل العيش المستدام Livelihood Sustainable ونوعية الحياة في الريف بإطاره الديناميكي ومكوناته جميعها، الاستهداف Targeting والانحياز للفقراء poor-Pro، فضلاً عن ضرورة رفع قدرة المجتمعات المحلية والوحدات المعيشية في الريف علي التصدي للأزمات والتعافي منها- خاصة في ظروف ارتفاع حالات اللايقين.

إن الرؤية المستقبلية لتنمية الريف في المنطقة العربية تتطلب تكثيف وتكامل الجهود لتبني وتفعيل مثل هذه المفاهيم وأطر العمل المرتبطة بها، وذلك إضافة لكل ما يستجد عليها من خبرات متراكمة، بأسرع وقت ممكن وعلى أوسع نطاق متاح.

3

الفصل الثالث: اتجاهات وأنماط التنمية في الريف في العالم العربي

الفصل الثالث: اتجاهات وأنماط التنمية في الريف في العالم العربي:

1.3. تطور إسهام الريف في قطاع الزراعة وفي الاقتصاد القومي بالدول العربية:

يمثل قطاع الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في الفضاء الريفي، وهو في ذات الوقت يمثل مصدراً مهماً للدخل القومي في معظم البلدان غير النفطية. وفضلاً عن ذلك فإن له دوراً مهماً في تشغيل نسبة لا يستهان بها من القوى العاملة خاصة المجتمع الريفي، وإتاحة فرص العمل لنسبة مقدرة من القوى العاملة التي تعمل في سلاسل الإمداد والعرض خارج هذا المجتمع (Ferris, Best, Lundy, Ostertag, Gottret, & Wandschneider, 2006)، وهو ما أقرت به معظم هيئات التنمية الدولية- خاصة في العقدين الأخيرين- وأكدت فيه بناءا على ذلك على أن الاستثمار في الزراعة- وبالتبعية في الريف- هو أنجع السبل وأكثرها فاعلية في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030- وهو القضاء على الفقر- عنه من الاستثمار في أي قطاع آخر.

وليس هناك أدنى شك في أن دور قطاع الزراعة في الريف لا يؤثر على اقتصاديات الريفيين فحسب، بل يمتد تأثيره على مجمل أوضاع الأمن الغذائي على المستوى القطري الذي بات أكثر حساسية وتأثراً بالأزمات العالمية المعاصرة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2021، 2022). ومن ثم فإن الأمر يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في القطاع الزراعي لتحقيق مزيدٍ من الأمن الغذائي، والذي يمكن أن يتحقق من خلال إجراء تغييرات مواكبة في السياق المحيط والحاضن لهذا النظام، وهي المناطق الريفية ذاتها، التي تستدعي تنمية ريفية مستدامة وشاملة.

ومع التطور الاقتصادي والذي صاحبه ارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي في جميع الدول العربية عبر الفترة 1990-2020 كانت هناك زيادة مطلقة في قيمة الإنتاج للقطاع الزراعي، إلا أن نسبة إسهام القطاع في جملة الدخل القومي كانت تتجه- في معظم الحالات- للتناقص باستمرار.

ويبين الجدول التالي (1) هذا الاتجاه الذي يعكس زيادة حجم المساهمة المطلقة لقطاع الزراعة في الاقتصاد القومي، ولكن مع الانخفاض المستمر في نسبة إسهامه في الدخل القومي، والذي يصاحبه غالباً التراجع التدريجي لدور الزراعة في اقتصاديات وفرص العمالة في الريف أيضاً، خاصة إذا لم يجذب هذا القطاع استثمارات ضخمة لتطويره، لتحافظ، بل وترفع من إسهاماته المطلقة والنسبية في الاقتصاد القومي واقتصاديات القطاع الريفي، فضلا عن سوق العمل وفرص التشغيل للقوى العاملة في الريف.

جدول (1) تطور إجمالي الناتج المحلي GDP ونسبة إسهام قطاع الزراعة فيه بالدول العربية لدول العالم العربي والأقاليم المناظرة والعالم 1990- 2021

غ.م. = غير متاح

الدولة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار أمريكي الحالي) ونسبة إسهام الزراعة فيه (%)									
	1990		2000		2015		2020		2021	
	إجمالي الناتج المحلي	إسهام الزراعة %	إجمالي الناتج المحلي	إسهام الزراعة %	إجمالي الناتج المحلي	إسهام الزراعة %	إجمالي الناتج المحلي	إسهام الزراعة %	إجمالي الناتج المحلي	إسهام الزراعة %
الجزائر	62049	غ.م.	54800	8.40	166000	11.58	145000	14.13	163000	13.03
البحرين	4230	0.95	9060	غ.م.	31100	0.32	34700	0.31	38900	0.28
جزر القمر	430	29.38	351	29.38	966	30.60	1230	35.80	1300	35.51
جيبوتي	452	غ.م.	551	غ.م.	2420	1.06	3180	1.68	3480	غ.م.
مصر	42979	18.51	99800	15.54	329000	11.39	365000	11.57	404000	11.83
العراق	180408	8.25	48400	4.63	167000	4.19	184000	5.97	208000	3.95
الأردن	4160	6.88	8460	2.02	38600	4.39	44200	4.70	45700	4.74
الكويت	18428	غ.م.	37700	0.36	115000	0.54	106000	0.46	غ.م.	غ.م.
لبنان	2838	غ.م.	17300	6.24	49900	3.28	31700	3.08	23100	1.40
ليبيا	28902	غ.م.	38300	غ.م.	48700	4.39	50400	غ.م.	42800	غ.م.
موريتانيا	1507	21.89	1780	24.83	6170	20.63	8410	19.62	10000	18.58
المغرب	30180	15.10	38900	11.88	110000	11.80	121000	10.66	143000	12.04
عمان	11685	2.59	19500	2.24	78700	1.73	75900	2.47	88200	2.12
قطر	7360	غ.م.	17800	0.37	162000	0.16	144000	0.34	180000	0.30
السعودية	117630	5.71	190000	4.92	654000	2.62	703000	2.54	834000	2.31
الصومال	917	62.74	غ.م.	غ.م.	5340	غ.م.	6880	غ.م.	7630	. غ.م.
السودان	33641	39.02	12300	40.68	85000	31.56	27000	20.32	34300	6.36
سوريا	23904	28.29	80600	24.73	16500	33.13	11100	36.63	غ.م.	غ.م.
تونس	12291	15.72	21500	10.01	45800	9.21	42500	10.38	46700	10.14
الإمارات	50701	1.06	104000	2.26	370000	0.72	349000	0.96	415000	0.91
فلسطين	غ.م.	غ.م.	4310	9.68	14000	7.41	15500	7.10	18000	غ.م.
اليمن	5647	24.38	9650	13.74	42400	14.07	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
العالم العربي	644066	10.38	816000	8.74	2540000	5.92	2490000	5.45	2860000	4.98
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	805600	غ.م.	1050000	7.38	3160000	5.27	3120000	5.20	3680000	5.14
العالم	22783800	5.09	33800000	3.38	75200000	4.23	85100000	4.35	96500000	4.30

المصدر: البيانات مشتقة من آلية مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (محدثة بتاريخ 22/12/2022) https://datacatalog.worldbank.org/public-licenses#cc-by

ويوضح شكل (1) التغير في إسهام قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي بالدول العربية خلال الفترة بين عامي 1990 و2020.

شكل (1) تطور نسبة إسهام قطاع الزراعة مئويا في إجمالي الناتج المحلي بالدول العربية بين عامي 1990 و2020

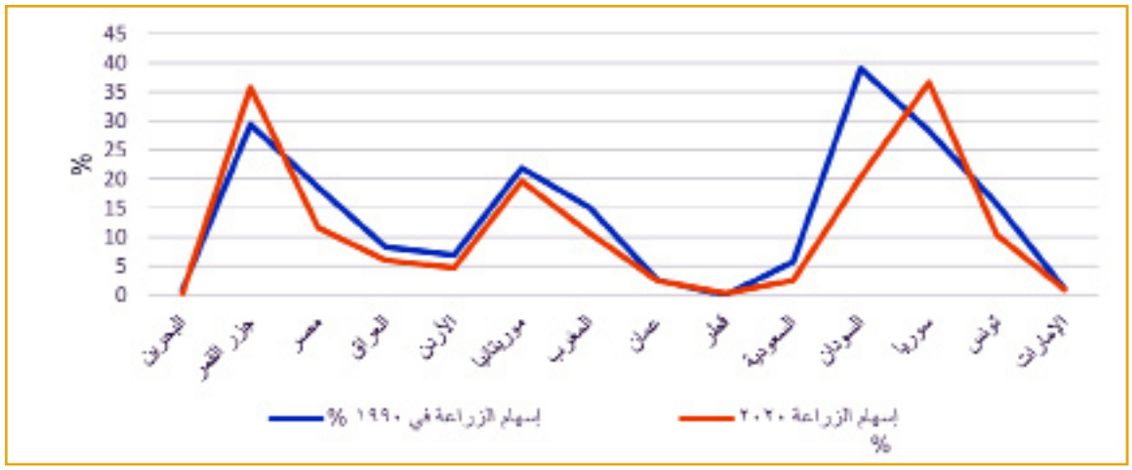

وبحسب البيانات المتوفرة لبعض الدول عن إجمالي الناتج المحلي القومي GDP والنسبة المئوية لإسهام الزراعة فيه، ومن ثم قيمة الناتج المحلي الزراعي) بالدولار بالسعر الحالي لكليهما (عامي 1990 و 2020، تم إعداد الجدول(2) ليعرض التطور في هذه المؤشرات على مدي فترة العقود الثلاث .وفي حالة مصر على سبيل المثال كانت الزراعة تسهم بنحو 18.51%، وبقيمة تصل لنحو 8 مليارات دولار من إجمالي الناتج المحلي عام 1990، ولكن انخفضت نسبة الإسهام عام 2020 لنحو 11.57% ولكن بقيمة تزيد على 42 مليار دولار وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي القومي في بداية فترة القياس .أي أنه خلال فترة العقود الثلاثة وبرغم انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي قيمة الناتج المحلي بأكثر من الثلث إلا أن قيمة الإنتاج الزراعي تضاعفت بنحو خمسة أمثال، وهو الوضع الذي أوضحته البيانات في جدول (2) وإن كان بدرجات متفاوتة ،ولكن في ذات الاتجاه بمعظم البلدان التي توفرت لها بيانات مماثلة خلال نفس الفترة.

جدول (2) تطور إجمالي الناتج المحلي GDP ونسبة إسهام قطاع الزراعة فيه وقيمة إنتاج الزراعة في بعض الدول العربية والعالم بين عامي 1990 و2020

الدولة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار أمريكي الحالي)		نسبة إسهام الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (%)		إجمالي الناتج المحلي الزراعي (بالمليون دولار أمريكي الحالي)	
	1990	2020	1990	2020	1990	2020
البحرين	4230	34700	0.95	0.31	40.185	107.57
جزر القمر	430	1230	29.38	35.8	126.334	440.34
مصر	42979	365000	18.51	11.57	7955.41	42230.5
العراق	180408	184000	8.25	5.97	14883.7	10984.8
الأردن	4160	44200	6.88	4.7	286.208	2077.4
موريتانيا	1507	8410	21.89	19.62	329.882	1650.04
المغرب	30180	121000	15.1	10.66	4557.18	12898.6
عمان	11685	75900	2.59	2.47	302.642	1874.73
السعودية	117630	703000	5.71	2.54	6716.67	17856.2
السودان	33641	27000	39.02	20.32	13126.7	5486.4
سوريا	23904	11100	28.29	36.63	6762.44	4065.93
تونس	12291	42500	15.72	10.38	1932.15	4411.5
الإمارات	50701	349000	1.06	0.96	537.431	3350.4
العالم العربي	644066	2490000	10.38	5.45	66854.1	135705
العالم	22783800	85100000	5.09	4.35	1159695	3701850

المصدر: محسوب من بيانات مشتقة من آلية مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (محدثة بتاريخ 2022/12/22)

* ملحوظة هامة: اقتصر هذا الجدول على الدول العربية المتاح لها بيانات تسمح بالمقارنة خلال تلك الفترة

ولتوضيح معدلات التغير في كل من إجمالي الناتج المحلي القومي وقيمة الناتج المحلي الزراعي ومساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ببعض الدول العربية مقارنة بالوضع المقابل في العالم ما بين 1990 و2020 (بقسمة العدد في عام 2020 على العدد في 1990)، تم إعداد الجدول (2-أ).

جدول (2-أ) معدلات التغير بين 1990 و2020 في إجمالي الناتج المحلي وقيمة الإنتاج الزراعي ومساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ببعض الدول العربية ومقارنة بالعالم

الدولة	إجمالي الناتج المحلي (Current US$)	نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي %	إجمالي الناتج المحلي الزراعي Current US$))
البحرين	8.2	0.33	2.7
جزر القمر	2.9	1.22	3.5
مصر	8.5	0.63	5.3
العراق	1.0	0.72	0.7
الأردن	10.6	0.68	7.3
موريتانيا	5.6	0.90	5.0
المغرب	4.0	0.71	2.8
عمان	6.5	0.95	6.2
السعودية	6.0	0.44	2.7
السودان	0.8	0.52	0.4
سوريا	0.5	1.29	0.6
تونس	3.5	0.66	2.3
الإمارات	6.9	0.91	6.2
العالم العربي	3.9	0.53	2.0
العالم	3.7	0.85	3.2

المصدر: تم حساب معدلات التغير من بيانات مشتقة من آلية مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (محدثة بتاريخ 2022/12/22)

شكل (2) معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي ونسبة إسهام الزراعة فيه وإجمالي الناتج المحلي الزراعي في الفترة ما بين 1990 و2020

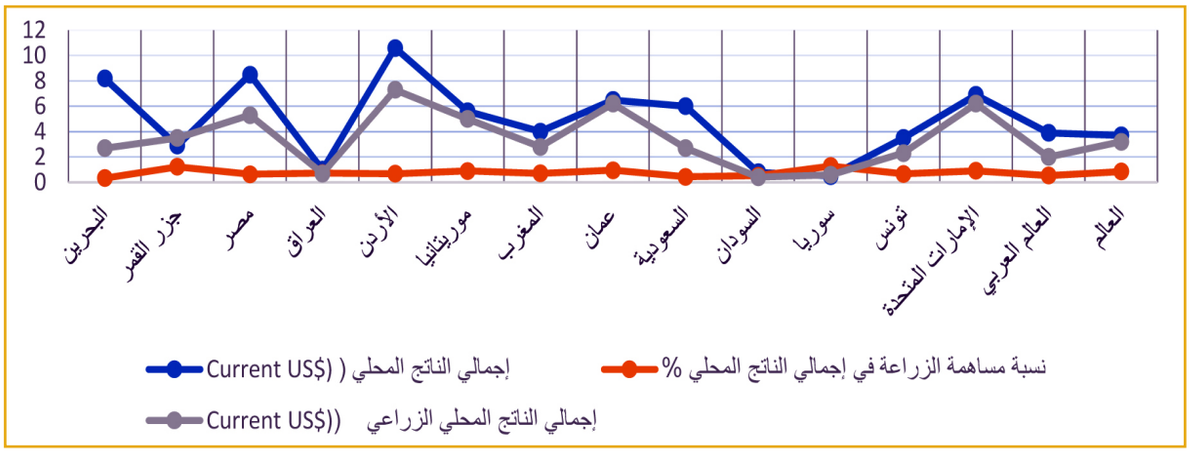

ويتضح من البيانات السابقة أن التضاعف في قيمة الناتج الزراعي يتجه- بشكل عام وفي معظم الحالات- للتوافق مع التغير في إجمالي الناتج المحلي، بالرغم من استمرار انخفاض نسبة إسهام الزراعة في الدخل القومي. وعلي سبيل المثال كان معدل تغير قيمة الناتج الزراعي أعلى ما يمكن ووصل في 2020 لنحو 7.3 أمثال ما كان عليه في 1990 في دولة الأردن، تليها سلطنة عمان والإمارات ومصر وموريتانيا بنحو 6.2، 6.2، 5.3 و5.0 أمثال على الترتيب، وذلك مقابل معدل تغير في إجمالي الناتج المحلي وصل ل 10.6 في الأردن و6.5، 6.9، 8.5 و5.6

في الدول الأربع التالية على الترتيب رغم توجه نسب إسهام الزراعة فيها للانخفاض المستمر. وكان الوضع مختلفا في السعودية والبحرين اللتان تغير إجمالي الناتج المحلي فيهما بمعدلات 6.0 و8.2 مقابل معدلات تغير لقيمة الناتج الزراعي 2.7 و2.3 غلي الترتيب.

وكان الحال مشابها في بقية الدول التي أتيحت لها بيانات مناظرة- فيما عدا سوريا وجزر القمر اللتان زاد فيهما معدل إسهام الزراعة على النحو الموضح في جدول (2) - بينما صاحب الانخفاض في نسبة إسهام الزراعة انخفاض مقابل في قيمة الناتج الزراعي في العراق والسودان واليمن على وجه التحديد.

وتحتاج هذه التغيرات التي ظهرت من التحليل السابق للمزيد من تدقيق البيانات والتحليل للتعرف على أسبابها للاستفادة منها في سياق تخطيط التنمية الريفية المستدامة وتطوير دور قطاع الزراعة فيها بوضوح في المرحلة القادمة.

كما أنه استنادا إلى المعلومات الواردة أعلاه، والتي أوضحت تغييرات كبيرة في إسهامات القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي بالدول العربية، فإن الأمر يتطلب إجراء مزيد من الممسوحات الدراسات المعمقة وتحليل البيانات للتعرف على الأسباب الجذرية لهذه التغيرات والنتائج المترتبة عليها، والاستفادة منها في سياق التخطيط السليم للتنمية الريفية المستدامة وضخ المزيد من الاستثمارات لتطوير مساهمة قطاع الزراعة وتنويع الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمعات الريفية العربية لتلعب أدواراً أكثر حيوية تتناسب مع حجم سكانها وكذا الوظائف المتعددةMultidimensionality لقطاعي الريف والزراعة، والتي يتم التأكيد على أنها لا تقتصر على توفير الغذاء- رغم أهميته- وذلك بحسب كل الدراسات الحديثة وتقارير هيئات التنمية العالمية.

2.3. نمو السكان الريف في العالم العربي مقارنة بالتغير الديموغرافي بالعالم:

رغم أن حوالي 67 % من سكان البلدان المنخفضة الدخل و60 % من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض يعيشون في الريف، فإن مؤشرات النمو السكاني على مستوى العالم والدول العربية تشير إلى استمرار وتيرة التسارع في ظاهرة التحضر، التي تعني أنه مع النمو السكاني تتجه النسبة الأكبر من السكان للإقامة والحياة في الحضر عنه في الريف، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات والإحصاءات الوطنية والدولية، كما توضحه البيانات في جدول (3)

جدول (3) النمو السكاني العام وفي الريف في العالم والعالم العربي بين 1990 و2020

عدد السكان	1990	2000	2010	2015	2020
العالم (بالمليون)	5280.06	6114.32	6921.85	7347.68	7761.62
ريف العالم (بالمليون)	3007.04	3258.67	3346.10	3385.23	3402.18
سكان الريف بالعالم (%)	57	53	48	46	44
العالم العربي (بالمليون)	222.65	282.34	354.89	396.03	436.08
ريف العالم العربي (بالمليون)	110.45	132.73	154.59	166.21	176.74
سكان الريف بالعالم العربي (%)	50	47	44	42	41

المصدر: حسبت من بيانات مشتقة من The World Bank ,Data Bank ,The World Development Indicators site

ويتبين من بيانات الجدول أن عدد سكان الريف في العالم كان نحو 3 مليارات وسبعة ملايين نسمة عام 1990 يمثلون نحو 57% من سكان العالم آنذاك، بينما تزايد عددهم خلال عشر سنوات ليصل لنحو ثلاث مليارات ومائتين وتسع وخمسين مليون نسمة عام 2000، ولكن بنسبة أقل تصل إلى نحو 53% من سكان العالم آنذاك. هذا التغير

في الأعداد بالزيادة استمر في السنوات التالية حتى أصبح عدد سكان الريف بالعالم أكبر منه في أي وقت مضي بنحو ثلاث مليارات وأربعمائةٍ واثنين مليون نسمةٍ عام 2020، ولكن حدث ذلك مع وتيرة متناقصة في نسبة سكان الريف لإجمالي سكان العالم، حيث انخفضت نسبتهم إلى 44% من بين سكان العالم، أي أنه برغم ارتفاع أعداد سكان ريف العالم بنحو 13% إلا أن ذلك حدث مصحوباً بانخفاض في النسبة بنحو 22.8% على مدي العقود الثلاثة. هذا الاتجاه هو نفسه الذي تم رصده في العالم العربي رغم بعض الاختلاف في التفاصيل، حيث إنه برغم زيادة أعداد السكان الريفيين في العالم العربي من نحو 110.4 مليونٍ إلى نحو 176.7 مليونٍ أي بنسبة 60% خلال ذات العقود الثلاثة المشار إليها من 1990إلي 2020، فإن نسبتهم إلى إجمالي السكان قد انخفضت من 50% إلى نحو 41% في نفس الفترة أي بانخفاض في النسبة بنحو 18%. وهو ما يعني أنه برغم أن نسبة الزيادة في أعداد الريفيين في العالم العربي تمثل نحو 4.6 مثل نسبة الزيادة في الريفيين في العالم فإن التغير يسير في نفس الاتجاه العالمي، ولكن بنسب مختلفة.

وتشير بيانات أكثر تفصيلاً عن تغير النسب المئوية للسكان الريفيين في دول العالم العربي معاً وعلى المستوى القطري مقارنة بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جانب والعالم من جانب آخر، وعلى مدى ستون (60) عاماً بالجدول (4)، أن الاتجاه السائد عالمياً لهذه التغيرات الديموغرافية هو السائد أيضاً في أقطار العالم العربي، ولكن بمعدلات مختلفة.

جدول (4) تطور النسبة المئوية لسكان الريف بالدول العربية مقارنة بإقليم الشرق الأوسط والعالم في الفترة 1960-2020

الدولة /السنة	%							
	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2015	2020
الإمارات	26.5	20.2	19.3	20.9	19.8	15.9	14.3	13.0
جزر القمر	87.4	80.6	76.8	72.1	71.9	72.0	71.5	70.6
جيبوتي	49.7	38.2	27.9	24.0	23.5	23.0	22.6	21.9
الجزائر	69.5	60.5	56.5	47.9	40.1	32.5	29.2	26.3
مصر	62.1	58.5	56.1	56.5	57.2	57.0	57.2	57.2
العراق	57.1	43.8	34.5	30.3	31.5	30.9	30.1	29.1
الأردن	49.1	44.0	40.0	26.7	21.7	13.9	9.7	8.6
الكويت	25.1	14.3	5.2	2.0	1.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	57.7	40.5	26.3	16.9	14.0	12.7	11.9	11.1
ليبيا	72.7	50.3	29.9	24.3	23.6	21.9	20.7	19.3
المغرب	70.6	65.5	58.8	51.6	46.7	42.0	39.2	36.5
سلطنة عمان	83.6	70.3	52.4	33.9	28.4	24.8	18.7	13.7
فلسطين	56.0	45.7	37.6	32.3	28.0	25.9	24.6	23.3
قطر	14.7	11.6	10.6	7.2	3.7	1.5	1.1	0.8
السعودية	68.8	51.3	34.1	23.4	20.2	17.9	16.8	15.7
السودان	89.3	83.5	80.0	71.4	67.5	66.9	66.1	64.7
الصومال	82.7	77.3	73.2	70.3	66.8	60.7	56.8	53.9
سوريا	63.2	56.7	53.3	51.1	48.1	44.4	47.8	44.5
تونس	62.5	56.5	49.4	42.1	36.6	33.3	31.9	30.4
اليمن	90.9	86.7	83.5	79.1	73.7	68.2	65.2	62.1
موريتانيا	93.1	85.4	72.6	60.7	61.9	53.4	48.9	44.7
العالم العربي	68.8	61.2	55.2	49.6	47.0	43.6	42.0	40.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	65.1	57.3	50.4	45.1	41.4	37.3	35.6	34.0
العالم	66.4	63.4	60.7	57.0	53.3	48.4	46.1	43.8

المصدر: The World Bank, Data Bank, The World Development Indicators site

شكل (3) تطور النسبة المئوية لسكان الريف بالمنطقة العربية مقارنة بالعالم خلال الفترة 1960 - 2020

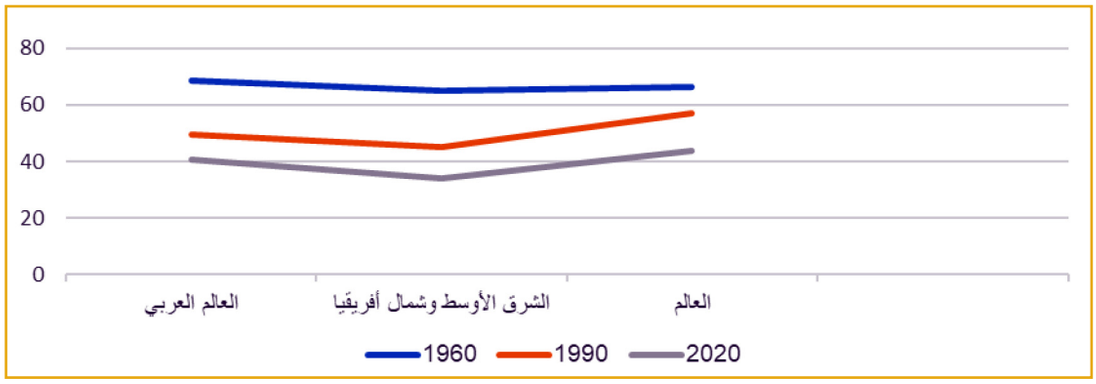

ووفق بيانات وتوقعات البنك الدولي والأمم المتحدة للتغيرات في أعداد ومعدلات نمو سكان الريف والحضر في العالم والمنطقة العربية حتى 2050، يوضح الجدول (5) اتجاهات جديرة بالاهتمام والأخذ في الاعتبار في التخطيط للتنمية الريفية المستدامة بالمنطقة العربية.

جدول (5) أعداد سكان الريف والحضر ومعدلات النمو السنوي وتوقعاتها بالدول العربية والعالم بين 1990 و2050

الفئة	السنة						
	1990	2000	2010	2020	2030	2040	2050
سكان الريف بالدول العربية (مليون)	110.45	132.73	154.59	176.74	195.20	202.46	200.97
سكان الحضر بالدول العربية (مليون)	112.2	149.6	200.3	259.3	323.9	393.8	469.7
معدل النمو السنوي لسكان الريف بالدول العربية (٪)	2.54	1.62	1.38	1.24	0.65	0.15	-0.25
معدل النمو السنوي لسكان الحضر بالدول العربية (٪)	4.82	2.63	3.17	2.38	2.08	1.91	1.65
نسبة سكان الريف لإجمالي السكان بالدول العربية (٪)	49.60	47.01	43.56	40.53	37.60	33.95	29.97
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان بالدول العربية (٪)	50.40	52.99	56.44	59.47	62.40	66.05	70.03
سكان الريف بالعالم (مليون)	3007.04	3258.67	3346.10	3402.45	3370.72	3256.39	3069.03
سكان الحضر بالعالم (مليون)	2271.13	2853.93	3573.94	4359.22	5138.53	5895.87	6614.49
معدل النمو السنوي لسكان الريف بالعالم (٪)	1.09	0.60	0.17	0.03	-0.21	-0.45	-0.72
معدل النمو السنوي لسكان الحضر بالعالم (٪)	2.60	2.16	2.19	1.85	1.53	1.28	1.06

المصدر: محسوب من بيانات مشتقة من The World Bank, Data Bank, The World Development Indicators .(Last Updated: 04/28/2022)

إن تحليل البيانات المتضمنة بالجدول وكذا شكل (4) يوضح توقعات باستمرار نمو الأعداد المطلقة لسكان الريف في العالم ككل حتى يبدأ في الانخفاض بدءاً من 2030. ويحدث هذا الانخفاض بتأثير تنامي ظاهرة التحضر (أي معيشة السكان في مناطق حضرية) ليتزامن ذلك مع ظاهرة انخفاض نسبة السكان في الريف. أما في المنطقة العربية فإن نقطة التحولpoint Turningهذه لن تحدث في دول المنطقة إلا في عام 2050 بعدما يصل عدد سكان الريف إلى نحو مائتي مليون نسمةٍ مقابل نحو أربعمائةٍ وسبعين مليون نسمةٍ في الحضر أي بنسبة نحو 30 % على مستوى كل المنطقة، ولكن بالطبع مع اختلافات قطرية تحتاج للمزيد من الدراسات التفصيلية عند الإعداد لخطط التنمية المستدامة في ريف كل دولة.

شكل (4) تطور أعداد سكان الريف والحضر وتوقعاتها بالدول العربية والعالم (بالمليون) بالفترة بين 1990 و2050

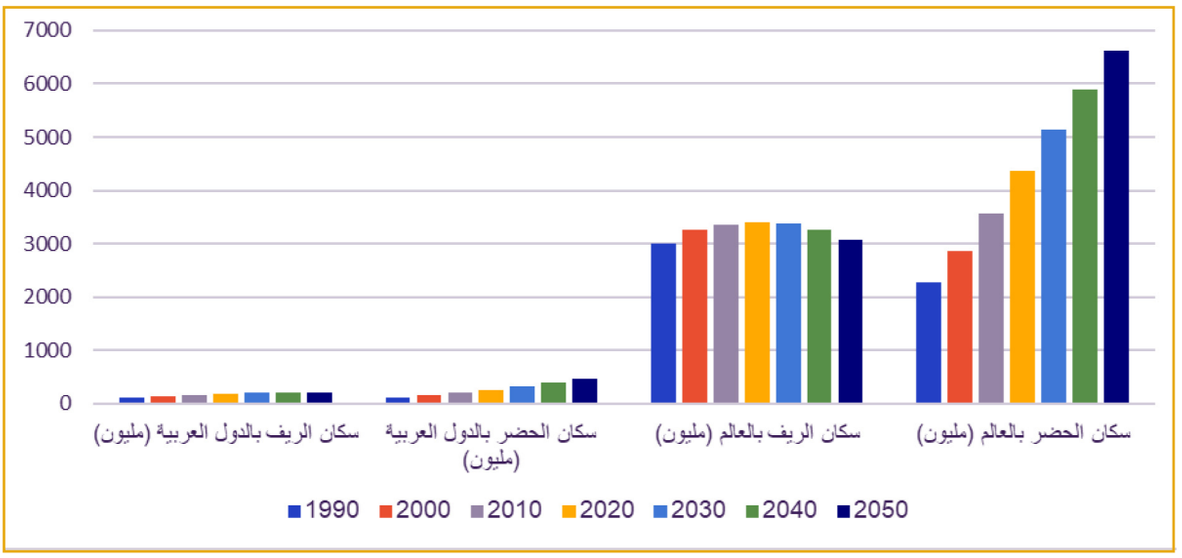

3.3. الموارد الطبيعية في المنطقة العربية:

توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الموارد الأرضية الكلية والمساحة المزروعة بدول العالم العربي عام 2019 بجدول (7) أن متوسط نصيب الفرد من الأرض عامة أعلى في العالم العربي عنه من المتوسط العالمي، حيث كان 3.145 هكتارٍ مقابل 1.931هكتار على الترتيب. إلا أنه في المقابل وبسبب انتشار المناطق الصحراوية في العالم العربي، كان متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة على المستوى العالمي أعلى منه في العالم العربي حيث كان 0.616 هكتارٍ مقابل 0.150 هكتار على الترتيب، أي أقل من 25 % من المتوسط العالمي، وذلك باستثناء دولة عربية وحيدة هي السودان التي فاقت المتوسط العالمي- وإن كان بنسبة ضئيلة- وهو ما يفسر حالة الاعتماد الشديد للعالم العربي على العالم الخارجي في توفير متطلبات أمنه الغذائي، والذي يوضح أيضاً القيود الموضوعية على إمكانات التوسع في النشاط الزراعي في الريف، خاصة مع وضع الموارد المائية في الدول العربية، والتي تعد من بين أكثر الدول في العالم شحاً. "فمن أصل 22 دولةً عربيةً، تقع 18 منها دون العتبة السنوية لشح الموارد المائية المتجددة التي تبلغ 1000 مترٍ مكعبٍ للفرد، وتقع 13 منها دون عتبة الشح المائي المطلق التي تبلغ 500 مترٍ مكعبٍ للفرد في السنة، مما يضع ما يقرب من 362 مليون شخصٍ في المنطقة في أوضاع تتراوح من مستوى دون الشح

المائي إلى الشح المائي المطلق" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019).

وتوضع البيانات المدرجة بجدول (6) تطور بعض أهم المؤشرات الخاصة بالموارد الأرضية والزراعية في العالم العربي خلال العقود الثلاث الأخيرة المستمدة من بيانات مؤشرات التنمية للعالم بالبنك الدولي.

جدول (6) تطور بعض أهم المؤشرات الخاصة بالموارد الأرضية والزراعية في العالم العربي خلال الفترة 1990-2021

	المؤشر	1990	2000	2010	2015	2020	2021
1	**مساحة الأراضي (كيلومتر مربع)**	13.72	13.72	13.71	13.08	13.08	13.08
2	**الأراضي القابلة للزراعة (٪ من مساحة الأراضي)**	3.53	3.54	3.37	4.46	غ.م.	غ.م.
3	**الأرض الزراعية (مليون هكتار)**	354.30	407.96	409.16	478.58	غ.م.	غ.م.
4	**الأراضي الزراعية (٪ من مساحة الأراضي)**	31.53	36.31	36.43	36.58	غ.م.	غ.م.
5	**الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)**	غ.م.	0.16	0.12	0.15	غ.م.	غ.م.

المصدر: مستقاة من موقع مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (تاريخ آخر تحديث للبيانات 20/07/2022).

إن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة في معظم الدول العربية، مع الشح المائي الذي يعاني منه سكان معظم هذه البلدان، فضلا عن عدم استقرار هذه الموارد الشحيحة لأسباب جيوسياسية (Debay, 2009) يجعل المهتم بتنمية الريف العربي من خلال الاستثمار في الزراعة في وضح شديد الدقة، **وإن كان يؤكد- من جانب آخر- على أهمية إحدى المبادئ المهمة في التنمية الريفية المستدامة، ألا وهي ضرورة تنويع النشاط الاقتصادي والأنشطة الأخرى في سياق عملية التنمية المستدامة للريف لأقصى درجة ممكنة.**

كما أن تحليل هذه البيانات ذاتها بين الدول العربية يوضح تبايناً شديداً يعكس أثر الكثافة العالية للسكان- التي تنعكس في انخفاض نصيب الفرد من الأراض الجغرافية- في بعض البلدان كما في دول الخليج العربي والأردن وفلسطين ولبنان وجزر القمر مقابل كثافة منخفضة للغاية في ليبيا وموريتانيا، واللتان كان نصيب الفرد فيهما 25.963 و22.773 هكتار على الترتيب، ونسبياً في بعض البلدان كما في عمان والسعودية والجزائر، والتي كان نصيب الفرد فيها 6.728 و6.274 و5.539 هكتار على الترتيب، يليها السودان والصومال بمعدل 4.328 و4.129 هكتار على التوالي، بينما تأتي الدول الأخرى بمساحات أقل كثيراً.

ولا ترتبط تلك الكثافة بنصيب الفرد من المساحة المزروعة التي كانت أعلى ما يمكن في دولة السودان بمتوسط 0.620 هكتارٍ يليه تونس وسوريا وليبيا بمتوسطات 0.365 و0.336 و0.302 هكتار على الترتيب، بينما تأتي

باقي الدول بمعدلات أدنى من ذلك بكثير، خاصة في دول الخليج العربي.

جدول (7) نصيب الفرد من الأراضي الكلية والأراضي المزروعة (هكتار) في الدول العربية عام 2019

الدولة	إجمالي المساحة سنة 2019 بالألف هكتار		نصيب الفرد من المساحة سنة 2019 بالهكتار	
	الجغرافية	المزروعة	الجغرافية	المزروعة
الأردن	8934.20	225.00	0.847	0.021
الإمارات	8360.00	81.75	0.856	0.008
البحرين	77.80	4.60	0.047	0.003
تونس	16361.00	4254.37	1.403	0.365
الجزائر	238174.10	5724.78	5.539	0.133
جزر القمر	223.50	112.00	0.263	0.132
جيبوتي	2320.00	1.37	2.382	0.001
السعودية	215000.00	3598.00	6.274	0.105
السودان	188606.80	27033.00	4.328	0.620
سوريا	18517.97	5733.00	1.085	0.336
الصومال	63766.00	1125.00	4.129	0.073
العراق	43707.20	1567.00	1.117	0.040
سلطنة عمان	30950.00	110.17	6.728	0.024
فلسطين	620.70	160.00	0.125	0.032
قطر	1158.60	17.00	0.420	0.006
الكويت	1781.80	14.00	0.424	0.003
لبنان	1050.00	258.00	0.219	0.054
ليبيا	175954.00	2050.00	25.963	0.302
مصر	100200.00	3862.00	1.001	0.039
المغرب	71085.00	6657.00	1.949	0.183
موريتانيا	103070.00	411.00	22.773	0.091
اليمن	52800.00	1124.49	1.768	0.038
الوطن العربي	1342718.67	64123.53	3.145	0.150
العالم	14894000.00	4752110.71	1.931	0.616

المصدر: مشتق من إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2020- المجلد 40

شكل (5) نصيب الفرد من الأراضي الكلية والمزروعة في الدول العربية (هكتار) عام 2019

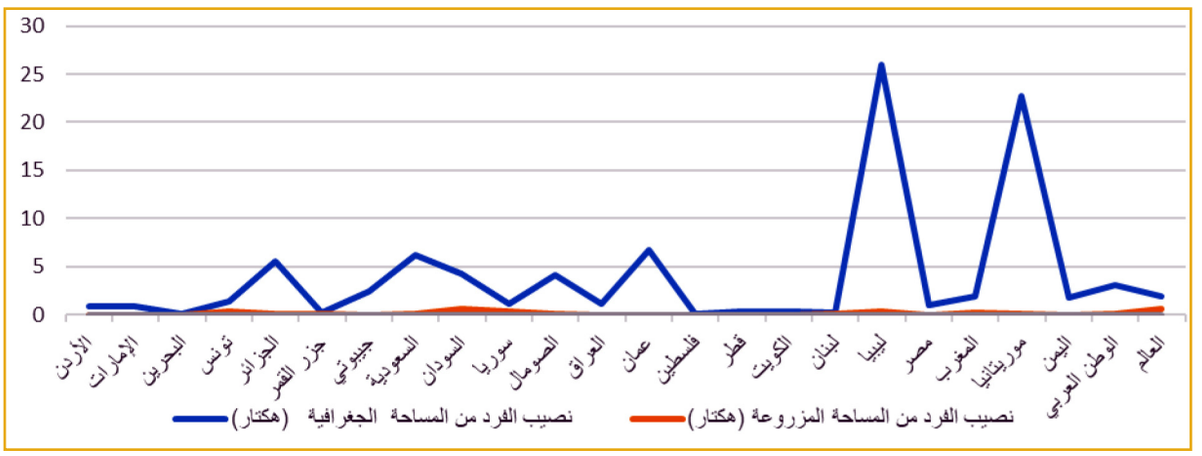

إن ذلك التحليل يوضح الممكنات (العوامل الداعمة او المساندة) المحدودة للموارد الأرضية- التي تقع في الريف أصلاً- فضلا عن شح الموارد المائية في دول العالم العربي لتعزيز أمنها الغذائي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

2021) مما يضع قيوداً على إمكانات التوسع في طاقات الإنتاج الزراعي في الريف، مالم يتم ذلك باستخدام تقنيات حديثة تقوم على الترشيد الشديد في استخدام هذه الموارد التي تهدف لاستدامتها بشكل مؤكد وحاسم. وهو أمر يؤكد في ذات الوقت على أن التنمية الريفية المستدامة وتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة المرتبطة بها لا يمكن أن ينحصرا في ربطهما فقط بالتنمية الزراعية المستدامة، وإن كانت ستظل الزراعة حجر الزاوية والأساس الأصيل في هذا الشأن.

4.3. الفقر والحرمان في الريف في الدول العربية:

يمثل الفقر مشكلة يعاني منها العالم أجمع، سواء كان ذلك في الدول النامية أو حتى المتطورة (منظمة العمل الدولية، 2003؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006). وتتحدد درجة الفقر- خاصة المتعدد الأبعاد- بدرجة الحرمان من الفرص المتاحة في الحياة وفق مؤشرات تتوزع بين جوانب مختلفة تشمل التعليم والصحة والظروف المعيشية (الإسكوا، 2017).

ويعيش حوالي 80 في المائة من أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في المناطق الريفية، في حين يعيش حوالي خمس سكان الريف في فقر مدقع- وهو معدل أعلى بأربع مراتٍ من معدل سكان الحضر- فهم لديهم فرص أقل في الحصول على خدمات التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى(UN-Department of Economic and Social Affairs , 2021).

ولقد دعا ذلك الأمر كل دول العالم ومؤسساته المهتمة بالتنمية بتتبع ودراسة هذه الظاهرة وأشكالها وتطور انتشارها وأسبابها، سعياً للتخفيف من حدتها وآثارها السلبية على التطور الإنساني والرفاه العالمي. وكانت دراسة البنك الدولي عن الفقر وصوره وخريطة انتشاره في سبعينيات القرن الماضي مدخلاً للمزيد من الاهتمام العالمي الذي تعرض للتذبذب في درجة التعرض له بين التراخي والجدية بين الحين والآخر، إلى أن تم وضعه- في النهاية- على رأس القائمة في أجندة عمل مؤسسات التنمية العالمية والدولية والوطنية سواء في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية 2000 - 2015 (القضاء علي الفقر المدقع والجوع(بهدف خفض عدد الفقراء للنصف في تلك الفترة، أو في الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2015 - 2030 كأول هدف مستقل عن الجوع (لا فقر) الذي يستلزم القضاء علي الفقر بكل درجاته تماماً.

والفقر ظاهرة تعود في المقام الأول إلى خلل هيكلي في توزيع الثروة وعوائد أنشطة النظام الاقتصادي بين فئات المجتمع المختلفة، وكذا السياق الاجتماعي والسياسي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002) الذي يحدد أولويات وآليات عملية التوزيع، فضلاً عن ظروف البيئة الطبيعية التي يعيش فيها أفراد المجتمع الإنساني والعلاقة بينهما (حتر و عبد القادر، 2009). على أن الاتجاه العام لتوزيع الفقر عالمياً يشير إلى أنه كان ولا يزال يتركز في الدول النامية أكثر منه في الدول المتطورة (United Nations: Department of Economic and Social Affair, 2021)، وفي قطاعه الريفي- خاصة بالدول الأكثر اعتماداً على الزراعة - (The World Bank, 2007) أكثر من القطاع الحضري (Weber, Jensen, Miller, Mosley, & Fisher, 2005; Tickameyr, 2006) وبين الإناث أكثر من الذكور. هذا التركز للفقر في القطاع الريفي استدعى تطوير أدوات أكثر شمولاً ودقة لقياس الفقر في الريف بأشكاله وجوانبه المختلفة، وهو الأمر الذي دعا منظمة الأغذية والزراعة إلى طرح منهجية جديدة في هذا الشأن (FAO, 2022).

وتفيد دراسة حديثة عن الفقر متعدد الأبعاد (UNDP and OPHI, 2021) بأن "هناك نحو 1.3 مليار شخصٍ يمثلون 21.7 % من سكان 109 بلدٍ في فقر حاد متعدد الأبعاد. حوالي نصف هذا العدد (644 مليوناً) هم من الأطفال دون سن 18 سنةً. وهناك واحد من كل ثلاثة أطفالٍ يعاني من فقر متعدد الأبعاد مقارنة بواحد من كل ستة بالغين.، كما أن حوالي 8.2 % من الأشخاص الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد (105 مليونٍ) يبلغون من العمر

60 عاماً أو أكثر. ويعيش ما يقرب من 85 % في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (556 مليوناً) أو جنوب آسيا (532 مليوناً)، **وأن ما يقرب من 84 في المائة (1.1 مليار شخصٍ) يعيشون في المناطق الريفية**، ويعيش 16 في المائة (حوالي 209 مليونٍ) في المناطق الحضرية ".

وفي أول دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن الفقر في الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002) تم طرح قضية الفقر الريفي من منظور شامل ولكن دون تحليل معمق لأوضاعه في تلك الدول، وهو الأمر الذي تداركته الدراسة الثانية للمنظمة عن الفقر الريفي في الوطن العربي (حتر و عبد القادر، 2009) حيث قدم الكاتبان تحليلاً معمقاً لانتشار ظاهرة الفقر الريفي في اثنتي عشرة من الدول العربية، والتي أوضحا فيها- نقلاً عن تقارير للصندوق الدولي للتنمية الزراعية- أن نحو 44.6 % من سكان الريف يقعون تحت خط الفقر الوطني في بلدانهم، وأن فقراء الريف كانوا يمثلون نحو 66.3 % من إجمالي الفقراء في دولهم.

وتشير تقييمات البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة لأداء دول العالم لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية- وهو الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع- إلى أنه قد حدث تقدم ملموس في إنجازه على مستوى دول العالم في السنوات الأولى من الألفية لولا الأزمة المالية العالمية، وارتفاع أسعار الغذاء بنهاية العقد الأول من هذا القرن. وهذا هو الأمر الذي دعا البنك الدولي لأن يخصص تقريره السنوي للتنمية لعام 2008 لموضوع "**الزراعة من أجل التنمية**" (The World Bank, 2007)، وأن يؤكد فيه أن الاستثمار في تنمية قطاع الزراعة هو أنجع المناهج وأكثرها فاعلية في التغلب على الفقر خاصة في الريف، وأن يؤكد على أن مثل هذا الاستثمار الذي يؤثر على سبل العيش Livelihood للريفين هو- أيضاً- الذي يمكن أن يسهم في استدامة التنمية إلى جانب النواحي الأخرى مثل الإصحاح البيئي والاستقرار الاقتصادي، للحد الذي أقر فيه البنك الدولي بأن "للنمو الزراعي قوته الخاصة في الحد من الفقر في جميع أنواع البلدان»، وأن التقديرات عبر الدول تشير إلى أن «نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن الزراعة هو على الأقل ضعف فعالية نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ من خارج قطاع الزراعة، وكان أكثر فاعلية بمقدار 3.5 مرةٍ في الحد من الفقر مقارنة بالنمو خارج قطاع الزراعة» (The World Bank, 2007) ، وهذا أمر يستدعي التأكيد على ضرورة تحديث أوراق إستراتيجية الحد من الفقرPRSPs للدول- والتي سبق إعدادها في نهاية القرن الماضي- لربطها بخطط إستراتيجية شاملة لتنمية مستدامة للريف تركز فيها على الدور المحوري لتنمية القطاع الزراعي كركيزة أساسية لهذا المسار، والذي تؤكد الأحداث الجارية في العالم الآن أنه أمر لا مفر منه بالنسبة للدول العربية، خاصة تلك التي ما زال القطاع الزراعي يلعب دوراً مهماً في اقتصادها القومي وأمنها الغذائي.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديث أوراق إستراتيجية الحد من الفقرPRSPs في سياق عملية التنمية الريفية المستدامة يتطلب استخدام أدوات تحليلية أكثر تفصيلاً مثل خرائط الفقر، التي يمكن أن تساعد في فهم المزيد من أبعاد هذه الظاهرة وتفاصيلها، مثل إبراز التباينات الجغرافية في توزيع الفقراء- مثلما هو الحال بين الريف والحضر- والتمايز بين الفئات المختلفة في التعرض لتلك الظاهرة. ويسهم ذلك في تحقيق المزيد من فهم محددات الفقر مثل التباين بين العاملين في القطاعات والأنشطة المختلفة أو الفئات العمرية والنوعية أو مستويات التعليم المختلفة، مما يتيح تصميم وترتيب أولويات أكثر دقة وفاعلية للتدخلات التي تتضمنها البرامج والمشاريع التنموية التي تسعى للحد من انتشار تلك الظاهرة (البنية التحتية، الصحة، التعليم، الخ). من ثم يمكن اختيار برامج الاستهداف المناسبة، كالاستهداف الجغرافي Geographical targeting– على النحو الذي سنراه مثلاً في بعض التجارب لبعض الدول العربية- وتطوير السياسات الإقليمية/المناطقية Territorial المحابية للفقراء pro-poor، وتحديد الأولويات داخل وبين القطاعات كالتنمية الريفية المستندة إلى الاستثمار الرشيد في الزراعة Agriculture-based، والتنسيق بين القطاعات/

السياسات / البرامج / المشاريع وأولويات توزيع الميزانية وتخصيص الموارد داخل البرامج وبين المشاريع وبين المناطق. ويسهم كل ذلك في تحقيق المزيد من الشفافية في عمليات التخصيص، ومن ثم تيسير المساءلة وفق عمليات الرصد والتقييم M&E التي تتطلب بداية تحديد خط أساس للظروف المعيشية قبل أو عند بدء التدخل بما يضمن موضوعية رصد التقدم المحرز بمؤشرات المخرجات والنواتج في سياق عملية التنمية (The World Bank, 2007).

5.3. التمييز والتفرقة بين الريف والحضر وتبعاتها:

تعد قضية التمييز والتفرقة بين الريف والحضر قضية متوارثة تشغل اهتمام العلماء والمنظرين مثلما تهم أيضاً الساسة وصناع القرار في المجتمعات المعنية بالتنمية وتطوير حياة سكانها. ولقد طرحها واهتم بتحليلها كل من اهتم بالعمران البشري وعلى رأسهم عالم الاجتماع العربي الأول ابن خلدون (بن خلدون) (الكايخ، 2009)، والذي اهتم بها بعده علماء معاصرون وبالذات المعنيون بعلم الأنثروبولوجيا والاجتماع الريفي سواء لمبررات نظرية وأكاديمية أو لأسباب تطبيقية.

ولتحديد المناطق الريفية وتمييزها عن غيرها من أنواع التجمعات السكانية، فلقد طرح المهتمون من العلماء والممارسون للتنمية عدداً من الأطر النظرية التحليلية لتحديد الفروق الريفية الحضرية، ومرت هذه النظريات بمراحل تطور عديدة بدءاً بفكرة استخدام المعيار الواحد في التمييز بين الريف والحضر وامتداداً إلى استخدام مجموعة من المعايير التي يمكن أن تعزى إلى فروق خاصة بالبناء الاجتماعي. فقد شاع استخدام حجم المجتمع (عدد سكانه) أو كثافة سكانه (عدد السكان لوحدة المساحة) كمعيار وحيد للتصنيف والتمييز، وهو ما ينتمي إلى فكرة النموذج المثالي Ideal Model (الريف-الحضر) الذي يتم فيه تجريد Abstraction خصائص الأشكال الطرفية لشكل التجمعات السكانية موضع الاهتمام وتحديد خصائصها النقية (مثال علاقات أولية تقوم على المواجهة والمعرفة الشخصية مقابل علاقات ثانوية لا تتحدد فيها الهوية الحقيقية لأطراف العلاقة)، وذلك بهدف فهم العالم الواقعي وتحليل الأوضاع الواقعية بناءً على معايير معينة، إلى أن ظهرت فكرة النموذج التطوري المعروف بالمتصل Continuum الريفي-الحضري متعدد المراحل على يد عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي Robert Redfield، وهو الأمر الذي ساعد الدارسين وأخصائيو التنمية وصانعو القرار في تبني نماذج مختلفة يتابعون فيها التغيرات التي تطرأ وتتتابع في شكل وبنية المجتمع باعتباره منطقة تفاعل وتداخل وإحلال واستبدال بين خصائص الريف وخصائص الحضر. ومن بين هذه التغيرات مثلاً التحول في أنماط استخدام الموارد الطبيعية خاصة الأراضي والمياه، وهل هي في اتجاه النضوب والتدهور أم التواصل والاستدامة؟ كما يمكن رصدها أيضاً في نمط حياة السكان وطريقة استخدامهم للموارد والأصول المتاحة في الحيز العمراني الذي يقطنون فيه، وفي شكل علاقاتهم وأنشطتهم في مناطق ذات خصائص بيئية تتعرض للتغير التدريجي بشكل يمكن أن يصف ويساعد في تفسير كيفية انتقال المجتمعات من شكل إلى آخر، وتبعات ذلك على تطور حياة الناس ومستوى رفاهيتهم في كل حالة.

بيد أنه من المهم التأكيد على أن الكتابات التي تحاول التفرقة بين الريف والحضر بشكل عمومي وشامل وخاصة المحاولات الأولى منها، كانت تتم غالباً على نحو افتراضي Arbitrary ومجازي لحد بعيد؛ لأنها تتعرض لظاهرة هي في حد ذاتها متباينة وفقاً للسياق الذي يضمها، حيث لم تعتمد تلك المحاولات على معايير موضوعية تأخذ في الاعتبار أنماط الاستيطان السكاني، وطبوغرافية الموقع الجغرافي، وخصائص التجمع البشري وتاريخ التطور فيه، والذي يجعل هذه الكتابات دينامية بشكل كبير لطبيعة التباين في خصائص الظاهرة التي تتعلق بها. فالمدينة والقرية نشأتا- في النهاية- لتمثلا الشكلين الأساسيين الذين يتركز فيهما نشاط الإنسان، وليس هناك خطوط فاصلة بين الاثنين بحيث يمكن أن نحدد بشكل نهائي أين تنتهي القرية؟ وأين تبدأ المدينة؟ فهي مسألة إجرائية أولاً وأخيراً، ولابد أن نعي

أن الريف والمدينة هما شكلان من أشكال عملية تطور اقتصادي اجتماعي وثقافي، وأن المدينة- غالباً- هي مرحلة متقدمة ومتطورة من أصل ريفي في معظم الأحيان، وإن كان هناك- خاصة في الحقبة المعاصرة- مدن أخرى نشأت بطريقة إرادية ولأغراض محددة ليست امتداداً أو تطوراً لمجتمع ريفي، وإن كانت الحضارة الصناعية الحضرية في أي مجتمع قد أخذت- بالرغم من ذلك- الكثير من خصائصها- غالباً- من التراث الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المجتمعات الزراعية الريفية من قبل (أمل، 2005).

ويستخدم في عملية التمييز بين الريف والحضر في الوقت الراهن بعض المعايير التي تختلف ما بين دولة وأخرى (The International Transport Forum, 2021)، بل ومن حقبة لأخرى في ذات المجتمع لتخدم أهداف ذات طبيعة تنموية أو سياسية، خاصة في الدول النامية في سياق سعيها لتوفير المقومات اللازمة- من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمادية- الضرورية لتطوير حياة مواطنيها من خلال بنى اجتماعية (منظمات وهيئات) وبنى مادية (مرافق عامة) تتخذ غالباً من المدن مراكز لمؤسسات تقديم مثل هذه الخدمات. فتقديم خدمات كالكهرباء أو المياه النقية تبدأ مبادراتها من شركات أو هيئات عامة تتخذ الحضر مقراً لها، سواء لطبيعة السعة الاقتصادية التي ينبغي أن تبدأ مثل هذه المنظمات العمل بها، أو لطبيعة الخبرات والمقومات المادية والفنية التي لابد وأن تتولى المبادرة بها، مما يصعب توفره في الريف، ومن ثم ضرورة أن تتحدد طبيعة العلاقة بين مقدم أو مدير الخدمة- الذي غالباً ما يكون في الحضر- ومتلقي الخدمة المستفيد منها الذي يضم الريف. وفضلاً عن ذلك فإن قدر ومستوى الخدمات المتاحة في مجتمع ما يتحدد تدريجياً بحسب موقع هذا المجتمع في سلسلة التقسيم الإداري للدولة.

ومن الشائع استخدام واحد أو أكثر من ثلاثة معايير شائعة (الإدارية والمهنية والإحصائية- أي العددية) لتمييز المناطق الريفية عن غيرها من المناطق الحضرية. فتستخدم بلدان كثيرة المعيار الإحصائي، مثل ما هو عليه الحال في الولايات المتحدة التي تعد المنطقة السكنية التي تتجاوز 2500 نسمةٍ منطقة حضرية وما دون ذلك فهي منطقة ريفية. على أن هذا المعيار يعد جائراً- كونه يستخدم قيمة واحدة للفصل بين القطاعين الريفي والحضري، وحيث أنه ليس من المعقول أن تتحول خصائص وصفات المجتمع لمجرد انتقال العدد من قيمة لأخرى؛ لذا يستخدم معيار آخر داعم ومتعدد الأبعاد لتحديد مستوى التحول لأي منطقة من نموذج لآخر ليتحدد تصنيفها وفق تلك الأوضاع، ومن ثم تسهم في النهاية في تحديد **مسارات التخطيط المتاحة لمستقبل التنمية فيها**

(U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service, n.d.)

إن تعريف "حضري" و"ريفي" وتحديد أي المناطق هي الحضرية؟ وأي المناطق هي الريفية؟ يمثل تحدياً حقيقيا (Kyzyma, 2018). وفي الولايات المتحدة- مثلاً- لا يسمح تعداد السكان بشكله الراهن (CPS) ومصادر البيانات الفيدرالية التي تستخدم الولايات كوحدات جغرافية أساسية بتحديد المناطق "الحضرية" و"الريفية«، ويستخدم عوضاً عن ذلك تقسيم الولايات إلى "مترو" و"غير مترو" فقط وفق حدود دنيا وعليا معينة لعدد السكان بالمناطق.

لكل ما سبق، فإن التمييز ما بين الريف والمدينة يعتمد على معايير متباينة تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى بذات المجتمع وفق متطلبات معينة. أي أنه ليس هناك اتفاق عام وحاسم على تحديد مفهومي ريفي وحضري، كما أنه لا يوجد معيار واحد للتفرقة بين الريف والحضر صالح لكل زمان ومكان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى كثيرٍ من الخلط والاضطراب. كما أن تعريف الريف والمدينة يرتبط في الغالب بحكم قيمي Value Judgement، حيث إن الكثير من الكتابات تصور الريف دائماً بحسب درجة اختلافه عن الحضر، وباعتباره انحرافاً إلى حدٍ ما عن الصورة الأكثر تفضيلاً. ومن جانب آخر، فإن العديد من المنظمات والهيئات المعنية بقضايا الريف والتغير فيه وتنميته لا تتبنى تعريفاً محدداً قاطعاً مانعاً للتمييز بين الريف والحضر، بل ويقر البنك الدولي مثلاً "بأنه لا يوجد معيار عالمي متفق عليه للتمييز بين المناطق الريفية والحضرية، وأن أي فصل بينهما قائم على ثنائية Dichotomy حضر/ريف هو

تبسيط مخل" خاصة إذا كان هذا التمييز لأغراض المقارنة بين أرياف وحضر بلدان مختلفة تتباين في المعايير التي تتبناها وتطبقها للتمييز ما بين الريف والحضر. إن الواقع معقد بدرجة قد لا تسمح بهذا التبسيط المفرط- بالرغم من أنه يتم اللجوء إليه عادة لأسباب محددة ولتبسيط العرض- إذ أنه لن يكون مفيداً في نهاية المطاف، مالم تكن هناك ضرورة عملية لربط التغير الحادث في المجتمع- من حالة التريف إلى التحضر- بمعايير تستمد موضوعيتها وأهميتها وشرعيتها من جدواها في مساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة- خاصة سكان الريف- في توجيه مسار التغيير إلى اتجاه مفضل مرغوب فيه.

إن الاهتمام بظواهر التغير في الريف- خاصة في سياق عملية التحضر التي تتسارع وتيرتها على مستوى العالم- هو أمر ضروري لتتبع شكل التطور في المستوطنات البشرية السكانية وطبيعة العلاقات بين الحضر والريف، حيث تزداد نسبة سكان الحضر باستمرار على حساب نسبة سكان الريف (أنظر جدول (5))، وهي وتيرة تتسارع في دول القارة الإفريقية بنحو 3.56% مقابل 1.98% في دول القارة الآسيوية، و1.35 % في دول القارة الأوقياسونية و1.22 % في دول البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، وأقل من ذلك في باقي دول العالم (Times Statistics: World urban population, n.d.).

من جانب آخر، تتمثل الأهمية العملية في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري أو غيره من المجتمعات الأخرى في تحديد مسار التغيرات، التي تطرأ سواء بشكل طبيعي أو عمدي إرادي في سياق انتقال المجتمع من صورة لأخرى سواء كان هذا التغيير محموداً أو غير محمود، وكذا شكل علاقات التشابك والتبادل بين الريف ومحيطه الحضري- الذي ينمو باستمرار- بحيث لا تكون مصلحة الحضر على حساب الريف (El-Kholei, 2005).

إن قضية التمييز ترتبط بتصنيف التجمعات السكانية وفق مستويات متباينة تنازلياً لتنتهي بأصغر هذه التجمعات، وهم ما يستتبعه تحديد أنماط علاقات الإشراف والتبعية إدارياً وسياسياً بين المستويات المختلفة، وفقاً لتصنيفات يتفق عليها للمدن بأحجامها وصورها المختلفة وصولاً إلى القرى وتوابعها، لتحديد مسار عمليات اتخاذ القرار وتدفق الخدمات. كما أن تحديد المناطق الحضرية والريفية ييسر عمل القائمين على شؤون التعدادات العامة للسكان بتنظيم وتصنيف نتائجها من البيانات السكانية وفقاً للريف والحضر. ولا تخفى أهمية بيانات هذه الجداول المصنفة في إعداد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتنفيذها، إضافة إلى أهميتها للباحثين في تخصصات عدة لإجراء الدراسات العلمية ذات العلاقة بالتنمية والتخطيط لرفاهية السكان.

1.5.3. معايير تمييز المناطق الريفية في الدول العربية:

وفقاً للبيانات التي توفرت من خلال استمارة جمع البيانات القطرية (ملحق 1) في سبعٍ من البلدان العربية، يتضح أن **الإطار المؤسسي (التشريعي) لتمييز المناطق الريفية** عن غيرها من المناطق في هذه البلدان كان هو الأساس في تحديد المنهج المتبع في هذا الشأن، إذ يستخدم- غالبا- المنهج الطرحي (الرسوبي) الذي يعتمد على المعيار الإداري. ففي **مصر** تتحدد- أولا- المناطق الحضرية ونطاقها الجغرافي بناءً على قرارات إدارية، **وما عداها** من التوابع فهي تعد مناطق ريفية. وفي **المملكة المغربية** يقصد بالمجال القروي» النطاق الجغرافي الذي **يقع خارج** المدارات الحضرية. حيث يحدد «العالم القروي» بالفضاء الذي يستقرفيه السكان القرويون المعتمدون في حياتهم بالأساس على الأنشطة المرتبطة بالفلاحة، بما يوحي بخلطه مع المعيار المهني. وفي **تونس** فإن التنوع الشديد في معايير تحديد الفضاء الريفي في تشكيله وتسلسله الهرمي وتوزيعه المكاني يخضع للقرارات السياسية والإدارية. وفي **موريتانيا** لا توجد تقسيمات معتمدة أو رسمية إلا أن هناك ولايات ريفية ورعوية وأخرى صالحة للتنمية الحيوانية. وفي **السودان** تتحدد المستويات الأدنى وهي: القرية والأفرقة والكنابي والمعسكرات. وفي **السعودية** يتم تقسيم المحافظة إلى منطقة

ريفية وحضرية حسب النشاط الزراعي، دون توضيح وتفاصيل في هذا الشأن، والإعلان صراحة عما إذا كان المعيار المهني هو المستخدم في هذا الشأن أم لا. وتختلف بالطبع مسميات الوحدات الإدارية على المستويات المختلفة بشكل كبير بين دولة وأخرى، ولكنها تتفق جميعاً في أن تبعية المناطق الريفية إداريا للمستويات الأعلى تتحدد وفقاً لنصوص قانونية تصدر بتلك البلدان وذلك تبعاً للنظم التشريعية السائدة فيها.

من ثم، فقد يتطلب الأمر دراسة تفصيلية لهذه الجوانب وعلاقتها بتوظيف معايير التمييز في سياق عمليات اتخاذ القرار والتخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة للمناطق الريفية في كل دولة، وفق إطار من المؤشرات المعيارية لتتبع وتقييم الأداء والإنجازات لتحقيق التغيرات المنشودة في رفاهية سكان الريف، واتساقاً مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

6.3. أوضاع سكان الريف والفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية:

يمثل السكان في أي بلد المورد الأول الذي يتم الاعتماد عليه في تنمية هذا البلد، ولكنهم- من جانب آخر- يمكن أن يكونوا قيداً وعبئاً على التنمية إذا لم تكن أعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم تتناسب ومتطلبات التنمية في كافة جوانبها.

ويعد النمو السكاني وما يرتبط به من معدلات الخصوبة الفعلية والزيادة الطبيعية ومعدلات تغيرهم السنوي من أول المؤشرات التي يتم ربطها بمؤشرات أخرى كنمو الموارد الطبيعية والاقتصادية، لفهم مسار واتجاه التغير في أحوال الناس ومعيشتهم سواء نحو مزيد من التحسن أو التدهور. ويعد توزيع السكان بحسب العمر والنوع مؤشرين ذوْي دلالة عالية في الحكم على حيوية السكان وإمكانات التطور في أي مجتمع. كما أن استخراج مؤشرات أخرى منهما كنسبة النوع أو معدلات الإعالة للفئات العمرية المختلفة يمكن أن يستدل منها على الكثير من التغيرات الديموغرافية- كالهجرة والحراك الجغرافي- والأعباء الاقتصادية التي تقع على كاهل الفئات النشطة اقتصادياً في المجتمع، ومن ثم احتمالات مستويات المعيشة التي يمكن أن تتاح لهؤلاء السكان.

جدول (8) التطور في بعض أهم المؤشرات السكانية والديموغرافية العامة في العالم العربي خلال الفترة 1990-2021

المؤشر	1990	2000	2010	2015	2020	2021
إجمالي تعداد السكان (مليون)	223	282	355	396	436	445
معدل الزيادة السكانية السنوية (%)	3.68	2.15	2.38	2.10	1.92	1.93
إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة)	64.35	67.80	70.35	71.25	72.17	غ.م.
معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)	5.19	3.85	3.47	3.37	3.15	غ.م.
تعداد السكان في الشريحة العمرية من 14-64 (% من الإجمالي)	53.59	57.51	62.04	62.71	62.68	62.73
سكان المناطق الريفية (مليون)	110	133	155	166	177	179
سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان)	49.60	47.01	43.56	41.97	40.53	40.26
إجمالي القوى العاملة (مليون)	61	82	112	126	134	137
معدل المشاركة في القوى العاملة (% من إجمالي عدد السكان 15 عاماً فأكثر)	47.77	47.39	47.85	47.61	45.55	45.71
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان للفئة 15 عاماً فأكثر (%)	غ.م.	41.42	43.35	42.39	40.32	40.40
إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	غ.م.	12.60	9.40	10.97	11.49	11.63
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	غ.م.	30.29	23.12	20.83	غ.م.	غ.م.
نسبة الإعالة العمرية، مسنون (% من السكان في سن العمل)	6.76	6.99	6.66	6.86	7.59	7.77
عدد المهاجرين الدوليين (% من السكان)	6.37	6.13	8.14	9.07	غ.م.	غ.م.
معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	غ.م.	غ.م.	13.31	13.16	غ.م.	غ.م.

المصدر: محسوب من بيانات مستقاة من موقع مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (تاريخ آخر تحديث للبيانات 2022/7/20).

وتعرض البيانات المتاحة في جدول (8) التطور في بعض من أهم المؤشرات السكانية والديموغرافية العامة في المنطقة العربية خلال الفترة 1990 - 2021، والتي تعكس السياق العام للمتغيرات المناظرة بالقطاع الريفي بدول المنطقة، والتي لابد وأن نؤكد- في الوقت ذاته- على وجود تباينات شاسعة بينها، بما يستدعي التطرق لتفاصيل هذه الاختلافات عند الاهتمام بوضع رؤية عامة، أو إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية المستدامة بدول المنطقة العربية.

وسنعرض في الجزء التالي من التقرير أهم المؤشرات المتعلقة بالسكان وتغيرها- كلما تيسر ذلك- في ريف الدول العربية، خاصة تلك التي يمكن أن يستنتج منها اتجاهات التغير، وكذا الأعباء التي يمكن أن تترتب عليها أمام المعنيين بالتخطيط والتنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة.

1.6.3. تطور أعداد السكان ونسبة السكان الريفيين في الدول العربية:

تم إعداد البيانات الواردة بجدول (9) لتعكس تطور إجمالي أعداد السكان ونسبتهم في ريف الدول العربية، وكذا معدل التغير في تلك الأعداد والنسب خلال العقود الثلاثة الأخيرة 1990 - 2020، وهي الفترة التي تم تحديدها في المنهجية الموضحة ببداية هذا التقرير. وتشير هذه البيانات إلى أنه في عام 1990 عندما كان مجموع السكان في الدول العربية نحو 222.6 مليون نسمةٍ كان عدد سكان الريف نحو 110.4 مليون نسمةٍ، أي بنسبة 49.6 % من إجمالي السكان. وعندما وصل مجموع سكان الدول العربية لنحو 436.4 مليون نسمةٍ في 2020 كان عدد سكان الريف نحو 176.7 مليون نسمةٍ أي بنسبة 40.5 % من إجمالي السكان. ويعني ذلك أنه بينما تضاعف عدد السكان الكلي لنحو الضعف (196.2 %)، فقد انخفضت نسبة سكان الريف بنحو 20 % ولكن زادت أعدادهم بنسبة حوالي (160 %) في ذات الفترة.

ويمكن من استقراء البيانات المتاحة في هذا الجدول التوصل إلى استنتاجين، أولهما أن هناك اتجاهاً عاماً لتزايد أعداد السكان الكلي بما يتعدى الضعف في معظم الدول العربية خلال العقود الثلاثة 1990 - 2020، عدا دول المغرب العربي وهي: ليبيا والجزائر وتونس والمغرب، فضلا عن جيبوتي والجمهورية السورية. بينما لامس هذا التزايد الضعف في مصر، حيث وصل 1.82 في تلك الفترة، وقد وصل في موريتانيا وقطر والبحرين لمعدلات عالية للغاية وهي 5.61 و6.05 و3.43 مثلا على الترتيب.

وقد تباينت نسبة سكان الريفيين في الدول العربية في بداية فترة القياس (1990) لتصل في أعلى مستوى لها بدول اليمن (79.1 %) وجزر القمر (72.1 %) والسودان (71.4 %) والصومال (70.3 %). يلي ذلك دول لبنان (60.7 %) ومصر (56.5 %) والمغرب (51.6 %) وليبيا (51.1 %) والجزائر (47.9 %) وتونس (42.1 %)، بينما كانت في حدود الثلث في دول الأردن (33.9 %) ودولة فلسطين (32.3 %) والعراق (30.3 %). وتأتي باقي الدول بأقل من ذلك، حيث كانت بالإمارات (26.7 %) والجمهورية السورية (24.3 %) وجيبوتي (24.0 %) والمملكة العربية السعودية (23.4 %) وموريتانيا (20.9 %)، تليها سلطنة عمان والبحرين وقطر والكويت بأقل من 20 %.

واختلفت الأوضاع فيما يتعلق بنسبة الريفيين بعد ثلاثة عقودٍ - عام 2020- بشكل كبير. وبرغم أن جميع الدول انخفضت فيها هذه النسبة، إلا أن مصر كانت هي الدولة الوحيدة التي تغيرت النسبة فيها قليلاً، ولكن بالزيادة حيث أصبحت 57.22 % بدلاً من (56.5 %)، بينما ظلت جزر القمر وحدها هي من يتعدى نسبة سكانها من الريفيين الـ 70 % (70.62 %)، وانخفضت النسبة دون ذلك في الدول الثلاث التي كانت تشارك جزر القمر هذا الارتفاع

من قبل، حيث أصبحت بدول اليمن 62.09 % بدلاً من(79.1 %) والسودان64.75 % بدلاً من (71.4 %) والصومال 53.86 % بدلاً من (70.3 %)، وإن ظلت جميعها في الفئة الأعلى في نسبة السكان الريفيين، بينما تباين معدل هذا الانخفاض على النحو الذي سيرد في الجزء التالي.

جدول (9) تطور أعداد السكان الكلي ونسبة السكان الريفيين منهم في الدول العربية في الفترة 1990-2020

الدولة	السنة									
	1990		2000		2010		2015		2020	
	إجمالي السكان (000)	% الريفيين	إجمالي السكان (000)	% الريفيين	إجمالي السكان (000)	% الريفيين	إجمالي السكان (000)	% الريفيين	إجمالي السكان (000)	% الريفيين
مصر	56134	56.522	68831	57.203	82761	56.981	92442	57.215	102334	57.217
الجزائر	25758	47.915	31042	40.081	35977	32.46	39728	29.152	43851	26.267
السعودية	16233	23.417	20663	20.152	27421	17.916	31717	16.82	34813	15.713
المغرب*	167 24	51.351	283 28	46.671	32 182	42	34 125	39.188	35 952	36.626
السودان	20147	71.39	27275	67.505	34545	66.911	38902	66.106	43849	64.747
العراق	17419	30.294	23497	31.504	29741	30.897	35572	30.079	40222	29.107
تونس	8242	42.054	9708	36.568	10635	33.343	11179	31.944	11818	30.432
الإمارات	1828	20.949	3134	19.764	8549	15.913	4046	14.326	4649	12.952
الأردن	3565	26.709	5122	21.73	7261	13.912	9266	9.744	10203	8.582
سلطنة عمان*	1812	33.898	2267	28.431	*2773	24.839	*4159	18.65	*4481	13.724
لبنان	2803	16.88	3842	14	4953	12.666	6532	11.894	6825	11.075
موريتانيا	2034	60.677	2630	61.909	3494	53.412	4046	48.911	4649	44.673
اليمن	11709	79.069	17409	73.733	23154	68.224	26497	65.223	29825	62.092
الكويت	2095	2.026	2045	1	2991	0	3835	0	4270	0
الصومال	7225	70.342	8872	66.753	12043	60.69	13797	56.755	15893	53.859
جزر القمر	411	72.131	542	71.92	689	72.027	777	71.53	869	70.62
قطر	476	7.214	592	3.689	1856	1.499	2565	1.055	2881	0.765
البحرين	495	11.86	664	11.628	1240	11.366	1371	11.001	1701	10.494
جيبوتي	590	24.043	717	23.468	840	23.001	913	22.583	988	21.938
سوريا	12446	51.069	16410	48.053	21362	44.4	17997	47.832	17500	44.525
ليبيا	4436	24.277	5357	23.613	6197	21.948	6418	20.73	6871	19.309
فلسطين	1978	32.291	2922	28.031	3786	25.851	4270	24.632	4803	23.281
المجموع الكلي (000)	**222643**	**110442**							**436071**	**176732.6**

المصدر: عدد السكان https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL
نسبة الريفيين https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SP.RUR.TOTL.ZS&country
*هذه القيم تم تعديلها بواسطة الممثل الرسمي لنقطة الاتصال للقطر المعني.

وقد تم حساب معدل التغير في أعداد السكان الكلي (بقسمة العدد في عام 2020 علي العدد في 1990) وذلك مقابل معدل التغير في نسبة سكان الريف بكل دولة خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2020 بحسب ما هو موضح في جدول (10)، حيث اتضح أنه برغم اتجاه أعداد السكان الكلي نحو التضاعف في غالبية البلدان العربية- لكن بنسب متفاوتة- إلا أن ذلك كان مقابل انخفاض نسبة الريفيين في خلال ذات الفترة- ولكن بنسب أقل تفاوتاً- فيما عدا مصر التي اتجهت للاستقرار (1.01)، وبنسب محدودة كما في جزر القمر (0.98) والعراق (0.96) والسودان وجيبوتي (0.91) لكليهما، في حين كانت أكثر معدلات الانخفاض في دول الخليج التي وصلت نسبة الريفيين فيها لمستويات شديدة الانخفاض- عدا البحرين- بينما وصلت نسبة الريفيين في الكويت لنحو الصفر.

جدول (10) معدل التغير في أعداد السكان ونسبة سكان الريف بالدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2020

الدولة	معدل التغير في أعداد السكان	معدل التغير في نسبة سكان الريف
مصر	1.82	1.01
الجزائر	1.70	0.55
السعودية	2.14	0.67
المغرب	1.49	0.71
السودان	2.18	0.91
العراق	2.31	0.96
تونس	1.43	0.72
موريتانيا	5.41	0.62
الإمارات	2.86	0.32
الأردن	2.82	0.40
سلطنة عمان	2.44	0.66
لبنان	2.29	0.74
اليمن	2.55	0.79
الكويت	2.04	0.00
الصومال	2.20	0.77
جزر القمر	2.11	0.98
قطر	6.05	0.11
البحرين	3.43	0.88
جيبوتي	1.67	0.91
ليبيا	1.41	0.87
السوريا	1.55	0.80
فلسطين	2.43	0.72

المصدر: محسوب من بيانات مشتقة من The World Bank, Data Bank, The World Development Indicators

ويتفق هذا الاتجاه العام للتغير في المنطقة العربية مع الاتجاه العام على المستوى العالمي فيما يعرف بظاهرة التحضر- أي انتقال المزيد من السكان من الريف إلى الحضر للعيش فيه، برغم انعكاس هذه الظاهرة الآن في العديد من الدول الأوروبية التي تشهد منذ العقد الماضي هجرة عكسية إلى الريف-، لكن في ظروف البلدان العربية لا تزال هناك أعداداً كبيرة من السكان تتجاوز المائة وسبع وستون مليون نسمةٍ، **والذين هم مسئولين بشكل أساسي عن توفير المقومات الأساسية للأمن الغذائي لكافة سكان بلدانهم** يعيشون في الريف- تضم مصر وحدها نحو ثلثهم، وثلثهم الآخر بالسودان واليمن والعراق معا.

شكل (6) معدل التغير في أعداد السكان ونسبة سكان الريف في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2020

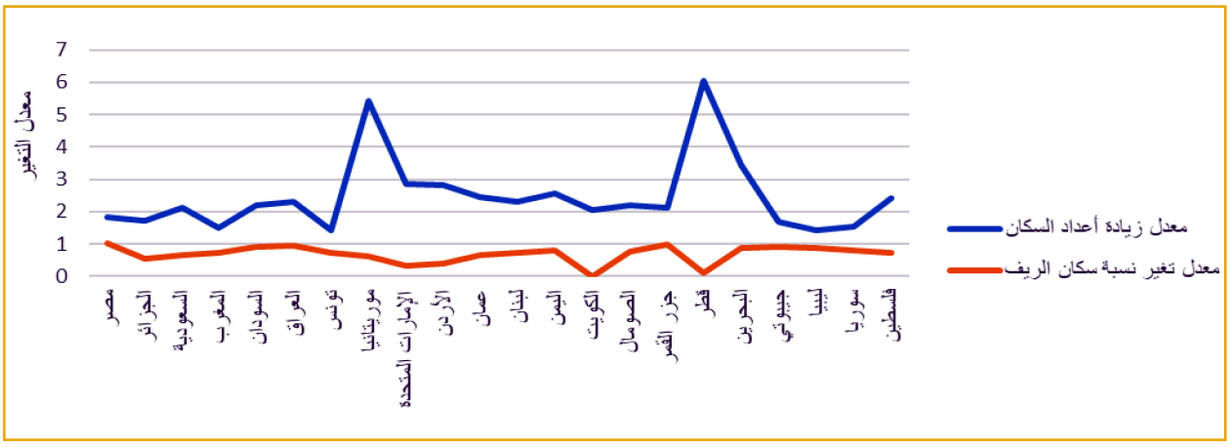

7.3. الخصائص الديموغرافية لسكان الريف في العالم العربي ودلالاتها:

1.7.3 التركيب العمري والنوعي للسكان الريفين:

إن التعرف على توزيع السكان في الريف بحسب العمر والنوع يتيح- كما سبق الذكر- إمكانية استخدام مؤشرين ذوْي دلالة عالية في الحكم على حيوية السكان وإمكانات التطور في أي مجتمع ريفي. إلا أن هذه البيانات لم يتح الحصول عليها من مصدر موثوق فيه لكل الدول العربية؛ ولذا تم الاعتماد فيه على ماورد من بيانات باستمارات البيانات القطرية التي توفرت لسبع دولٍ هي مصر وثلاث دول من المغرب العربي وهي تونس والمغرب وموريتانيا، فضلا عن المملكة العربية السعودية وفلسطين والأردن.

في مصر تصل نسبة الذكور لإجمالي السكان نحو 51.5 % وكانت النسبة النوعية في الريف - والتي هي عدد الذكور لكل مائة أنثى- هي 106.7 وهي تماثل النسبة المقابلة على مستوي المجتمع ككل، مما يثير التساؤل حول حقيقة تأثير ظاهرة الهجرة الريفية في مصر، التي يغلب عليها صفة الانتقائية Selectivity، حيث غالباً تكون من بين الذكور أكثر منه بين الإناث. أما بالنسبة للتركيب العمري فقد كانت نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً عالية ومتقاربة جداً بين النوعين، حيث كانت نحو 63.3 % للذكور و63.7 % للإناث.

في **تونس** كانت النسبة النوعية هي 98.5، وهو الأمر الذي قد يكون بسبب الهجرة التي يغلب أن تكون بين الذكور أكثر منه بين الإناث. أما بالنسبة للتركيب العمري فقد كانت نسبة فئة الشباب أقل من 30 عاماً تفوق 50 % للذكور و49 % للإناث.

في **المغرب** كانت النسبة النوعية هي 101.5، مما يثير التساؤل حول التأثير الضعيف لظاهرة الهجرة في المغرب على تلك النسبة، بينما أوضح التركيب العمري أن نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً عالية ومتقاربة لحدٍ ما بين النوعين، حيث كانت نحو 58.73 % للذكور و57.71% للإناث.

في **موريتانيا** كانت النسبة النوعية 95.9 مما قد يعزى أيضاً لظاهرة الهجرة التي يغلب أن تضم ذكوراً بنسب أكثر من الإناث، بينما أوضح التركيب العمري أن نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً عالية جداً، حيث كانت نحو 80 % للذكور و77 % للإناث، وهو ما قد يوحي بخصوبة عالية في ريف موريتانيا.

في **السعودية** كانت النسبة النوعية 116.6 والتي يمكن أن تعود لظاهرة هجرة الوافدين، التي يغلب أن تكون نسبة الذكور أعلى من الإناث، بينما أوضح التركيب العمري أن نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً كانت متوسطة ومتقاربة بين النوعين حيث كانت نحو 44 % و47 % للذكور وللإناث على الترتيب، مما قد يعود لظاهرة هجرة الوافدين الذين يضمون- غالبا- نسبة أعلى من البالغين ويقل بينهم كثيراً نسبة صغار السن، وذلك فضلاً عن ارتفاع الذكور عن الإناث.

في **فلسطين** كانت النسبة النوعية 108.3 مما قد يشير إلى احتمالات تأثير ظاهرة ارتفاع حجم الأسر في فلسطين ولأسباب معروفة، بينما كانت نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً عالية ومتقاربة لحدٍ ما بين النوعين، حيث كانت نحو68.22% لكلٍ من الذكور والإناث على حدٍ سواء.

وكانت النسبة النوعية في **الأردن** تماثل نظيرتها في فلسطين، حيث كانت 108.3 مما يوحي إلى تأثير ظاهرة الخصوبة -أيضاً- في الأردن، بينما كانت نسبة الفئة العمرية الشابة أقل من 30 سنةً عالية ومتقاربة لحدٍ ما بين النوعين حيث كانت نحو 60.3 % للإناث و61.4 % للذكور.

وتشير البيانات السابقة إلى ما هو شائع عن سكان الدول العربية بأنها مجتمعات شابة، ومن ثم فإن إمكانات التنمية فيها ترتبط بفرص توظيف الطاقات البشرية فيها بشكل صحيح وبناء، وإلا أصبحت معدلات الإعالة للشباب عالية، بشكل يؤثر سلبا على مستوى معيشة الوحدات المعيشية بالريف.

2.7. 3 الفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية:

يعد معدل التحضر في العالم العربي من المعدلات المرتفعة نسبياً، وإن كان ما زال سكان الريف يُشكلون فيه نسبة كبيرة تصل لنحو 40.5 % من إجمالي سكانه في نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة.

وعلى الرغم من جهود التنمية والموارد التي تم توجيهها لتحسين ظروف الحياة لسكان العالم العربي، ظلت هناك اختلافات بين سكان المناطق الريفية والحضرية في نصيب كل منهما من خدمات المرافق العامة والبنية الأساسية، مما أدى لظهور ما يعرف بالفجوة الريفية-الحضرية سواء في مستويات الدخل أو فرص التعليم المتاحة. وقد انعكست هذه الفجوة من خلال مؤشرات مستويات الحرمان من البنية التحتية والخدمات العامة في الريف والمناطق الحضرية، والتي هي إحدى المقاييس غير النقدية التي يمكن من خلالها استخلاص الفجوة الريفية الحضرية في العالم العربي (Sedik, 2018).

وتظهر تلك الفجوة بوضوح عند المقارنة بين سكان القطاعين، من حيث نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مياه الشرب النقية والكهرباء، وهما المرفقان الأساسيان اللذين تهتم بهما الدول عادة لدورهما المحوري في التأثير على صحة الإنسان، وأنشطته الحياتية التي تتضمن الأنشطة الاقتصادية المسؤولة عن تحديد مستوى رفاهية الإنسان. ووفقاً لبيانات البنك الدولي في عام 2019، يُعاني حوالي 20 % من إجمالي سكان الريف في العالم العربي من الحرمان من الكهرباء مقابل 2.6 % من إجمالي سكان الحضر، بينما توضح بيانات 2020 أنه بالنسبة لخدمات مياه الشرب الأساسية ما زال هناك حوالي 21.1 % من إجمالي سكـــان الريف في الدول العـــــربية ليس لديهم مياه نقية مقابل 5.7 % من إجمالي سكان الحضر، وذلك على الرغم من أن بعض الدول وخاصة تلك التي تقع في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب وشمال إفريقيا قد نجحت في تقليص تلك الفجوة كلية- تقريباً- بين القطاعين سواء من حيث الحرمان من المياه والكهرباء، كما هو موضح في جدولي (11) و (12) التاليين.

جدول (11) الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب النقية والكهرباء في الدول العربية في 2019

الإقليم	الدولة	عدد سكان الدولة ككل			الحضر				الريف			
		نسمة	حضر	ريف	مياه الشرب النقية نسمة		الكهرباء نسبة		مياه الشرب النقية نسمة		الكهرباء نسمة	
		No.	%	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
شمال إفريقيا	مصر	100,388,076	42.7	57.3	42,724,242	99.6	42,895,825	100	57,032,313	99.2	57,492,251	100
	المغرب	36,471,766	63.4	36.6[4]	22,423,623	97.6	22,975,024	100	10,082,066	74.7	13,348,278	98.9
	تونس	11,694,721	69.2	30.8	8,034,270	99.2	8,099,062	100	3,315,198	92.2	3,595,659	100
	موريتانيا	4,525,698	54.5	45.5	2202872	89.3	1,985,791	80.5	1,027,379	49.9	88,532	4.3
	الجزائر	43,053,054	73.2	26.8	30,218,186	95.9	31,447,080	99.8	10,354,030	89.7	11,392,896	98.7
	ليبيا	6,777,453	80.4	19.6	5,448,598	100	4,544,131	83.4	1,328,855	100	99,664	7.5
	السودان	42,813,237	34.9	65.1	11,038,437	73.8	12,175,187	81.4	14,819,359	53.2	10,863,842	39
شبه الجزيرة العربية	الإمارات	9,770,526	86.8	13.2	غ.م.	غ.م.	8,479,742	100	غ.م.	غ.م.	1,290,784	100
	السعودية	34,268,529	84.1	15.9	28,807,839	100	28,807,839	100	5,460,690	100	5,460,690	100
	قطر	2,832,071	99.2	0.8	غ.م.	غ.م.	2,809,075	100	غ.م.	غ.م.	22,996	100
	البحرين	1,641,164	89.4	10.6	1,467,102	100	1,467,102	100	174,062	100	174,062	100
	اليمن	29,161,922	37.3	62.7	8,347,794	76.8	10,130,395	93.2	9,073,030	49.6	11,085,194	60.6
	الكويت	4,207,077	100	0	4,207,077	100	4,207,077	100	0	0	0	0
	عمان	4,974,992	85.4	14.6	4,021,240	94.6	4,250,782	100	549,675	75.9	724,210	100
الهلال الخصيب	العراق	39,309,789	70.7	29.3	27,700,023	99.7	27,783,373	100	10,731,093	93.1	11,526,416	100
	الأردن	10,101,697	91.2	8.8	9,130,134	99.1	9,213,051	100	864,653	97.3	888,646	100
	لبنان	6,855,709	88.8	11.2	غ.م.	غ.م.	6,084,990	100	غ.م.	غ.م.	770,719	100
	السوريا	17,070,132	54.8	45.2	8927548	95.4	9,358,017	100	7,102,858	92.1	5,892,056	76.4
	فلسطين	4,685,306	76.4	23.6	3,491,912	97.5	3,581,448	100	1,082,885	98.1	1,103,858	100
شرق إفريقيا	الصومال	15,442,906	45.6	54.4	6575091	78.2	4,628,939	65.8	298,486	35.5	933,293	11.1
	جزر القمر	850,891	29.2	70.8	218,872	88.2	243,687	98.2	463,505	76.9	471,340	78.2
	جيبوتي	973,557	77.9	22.1	637,938	84.1	543,120	71.6	101,700	47.3	53,753	25

المصادر:

1. Libya access to drinking water: UN water data base https://www.sdg6data.org/country-or-area/libya
2. https://data.worldbank.org
3. Mauritania & Libya access to electricity % (rural and urban): https://africa-energy-portal.org/country/mauritania-0
4. https://www.hcp.ma/Population-du-Maroc-par-annee-civile-en-milliers-et-au-milieu-de-l-annee-par-milieu-de-residence-19602050-_a677.html

جدول (12) مستوى الحرمان من مياه الشرب نقية والكهرباء (ريف – حضر) ونسبة التحضر في بعض الدول العربية*

الدولة	الحضر %	النقص في خدمات المياه		النقص في الكهرباء	
		حضر%	ريف%	حضر%	ريف%
مصر	42.7	0.4	0.8	0	0
تونس	69.2	0.8	7.8	0	0
العراق	70.7	0.3	6.9	0	0
الجزائر	73.2	4.1	10.3	0.2	1.3
فلسطين	76.4	2.5	1.9	0	0
السعودية	84.1	0	0	0	0
الإمارات	86.8	غ.م.	غ.م.	0	0
لبنان	88.8	غ.م.	غ.م.	0	0
البحرين	89.2	0	0	0	0
الأردن	91.2	0.9	2.7	0	0
قطر	99.2	غ.م.	غ.م.	0	0
الكويت	100	0	0	0	0

المصدر: البيانات مشتقة من The World Development Indicators Data Bank,The World Bank
*البينات للدول المتاح بيانات لها

ومن الملاحظ أن تُعاني المناطق الريفية بمعظم الدول التي تتخطى بها نسبة سكان الريف النصف من إجمالي السكان- عدا مصر-من نقص شديد نسبياً في الحصول على الخدمات الأساسية من مياه الشرب والكهرباء مقارنة بالمناطق الحضرية كما هو موضح في الجدول (13) التالي.

الجدول (13) مستوى الحرمان من مياه شرب نقية وكهرباء (ريف- حضر) في الدول التي تتخطى بها نسبة سكان الريف النصف (2019)

الدولة	الريف %	النقص في خدمات المياه		النقص في الكهرباء	
		حضر%	ريف%	حضر%	ريف%
جزر القمر	70.8	11.8	23.1	1.8	21.8
السودان	65.1	26.2	46.8	18.6	61
اليمن	62.7	23.2	50.4	6.8	39.4
الصومال	54.4	21.8	64.5	34.2	88.9

المصدر: البيانات مشتقة من The World Development Indicators ,Data Bank ,The World Bank

أما في باقي المنطقة العربية فقد كانت الفجوة الريفية -الحضرية في الحصول على مياه الشرب والكهرباء كالتالي:

1. منطقة شمال إفريقيا:

- المغرب: تُعتبر الفجوة الريفية الحضرية في الوصول للكهرباء منخفضة نسبياً (ريف 98.9 % - حضر 100 %). بينما تظهر الفجوة بوضوح بين القطاعين من حيث الوصول لمياه شرب نقية (ريف 74.7 % - حضر 97.6).

- تونس: يُغطي الحصول على الكهرباء 100 % من إجمالي السكان، ولكن توجد فجوة بين القطـــــــاعين (ريف 92.2 % - حضر 99.2 %) في الحصول على مياه شرب نقية، ولكن تُعتبر منخفضة نسبياً مقارنة بباقي الدول.

- موريتانيا: تظهر الفجوة الريفية الحضرية بوضوح شديد بالنسبة للحصول على الكهرباء (حضر 80.5 % - ريف 4.3 %) مما يعني أن أكثر من نصف إجمالي السكان محرمون من الكهرباء. ويُعاني الريف من إهمال شديد بالنسبة لتلك الخدمة. وتظهر أيضاً الفجوة بوضوح بالنسبة لمياه الشـــــــرب النقية (حضر 89.3 % - ريف 49.9 %)، حيث إن حوالي 50 % من إجمالي سكان الريف محرمون من مياه شرب نقية. وتوضح البيانات المتاحة أن الدولة تهتم بالمناطق الحضرية، حيث إن نسب الحصول على الخدمتين مقبولة بشكل عام في الحضر بينما يظهر الإهمال الشديد للمناطق الريفية التي تُشكل تقريباً نصف سكان الدولة (45.5 %)، مما يؤثر بشكل كبير على مؤشرات الدولة ككل.

- الجزائر: الفجوة الريفية الحضرية بالنسبة للحصول على كهرباء (حضر 8.99% - ريف 7.89%) محدودة، ولكنها أكثر بشكل نسبي في الحصول على مياه شرب نقية (حضر 5.59% - ريف 7.98%). وبشكل عام نجد أن نسبة الحصول على خدمتي مياه شرب نقية وكهرباء لإجمالي السكان مقبولة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.

- ليبيا: لا توجد فجوة ريفية حضرية بالنسبة لخدمة الحصول على مياه شرب نقية، حيث أن 001 % من إجمالي السكان لديهم الخدمات الأساسية من مياه الشرب. بينما تظهر فجوة شديدة جداً بين القطاعين في الحصول على الكهرباء (حضر4.38% - ريف 5.7%).

2.منطقة وادي النيل:

- جمهورية مصر العربية: نجحت مصر في تقليص الفجوة الريفية الحضرية في الوصول لمياه الشـرب (حضر 99.6 % - ريف 99.2 %) والكهرباء (100 %) من إجمالي السكان مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى، رغم أن سكان الريف يمثلون الغالبية 57.3 % من إجمالي السكان- أي بنسبة تحضر منخفضة نسبياً مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

- السودان: يُشكل سكان الريف حوالي 65 % من إجمالي السكان، وتظهر بوضوح شديد الفجوة الريفية الحضرية في نسب الحصول على خدمة مياه الشرب (حضر 73.8 % - 53.8 %)، وكذلك في الحصول على خدمة الكهرباء (حضر 81.4 % - ريف 39 %).

3.منطقة شبه الجزيرة العربية:

- السعودية، البحرين والكويت: الحصول على خدمتي مياه الشرب والكهرباء يغطيان 100 % من إجمالي سكان تلك الدول، بالتالي لا توجد أية فجوة ريفية حضرية في السعودية والبحرين، أما بالنسبة للكويت فإن 100 % من السكان حضر.

- الأمارات وقطر: لا توجد فجوة ريفية حضرية في الحصول على خدمة الكهرباء، حيث إنها تُغطي 100 % من إجمالي السكان في الدولتين. أما بالنسبة لمياه الشرب فوفقاً لتقرير منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف في 2021 (WHO & UNICEF JMP, 2021) تُغطي الخدمات الأساسية من مياه الشرب أكثر من 99 % من إجمالي السكان في الدولتين.

- سلطنة عمان: لا توجد فجوة ريفية حضرية بالنسبة للحصول على خدمة الكهرباء وتغطي الخدمة 100 % من إجمالي السكان. بينما تظهر فجوة ريفية حضرية بالنسبة لمياه الشرب (حضر94.6 % – ريف 75.9 %).

- اليمن: هي الدولة الوحيدة في تلك المنطقة التي تتخطى بها نسبة سكان الريف النصف من إجمالي السكان (62.7 %). وتظهر فجوة ريفية حضرية كبيرة نسبياً في الحصول على خدمتي الكهرباء والمياه، حيث تغطي الكهرباء (حضر 93.2 %- ريف 60.6 %) ومياه الشرب (حضر 76.8 % - ريف 49.6 %).

4. منطقة الهلال الخصيب:

لا توجد فجوة ريفية حضرية في الحصول على خدمة الكهرباء في كلٍ من العراق، لبنان، الأردن، وفلسطين (غزة والضفة الغربية) حيث إن الكهرباء تُغطي 100 % من إجمالي السكان في تلك الدول. أما بالنسبة للحصول على مياه شرب نقية فإن الفجوة الريفية الحضرية في تلك البلاد منخفضة نسبياً وبالنسبة لفلسطين فإن الفجوة في تلك الخدمة تأتي لصالح المناطق الريفية كما هو موضح في الجدول (14) التالي:

جدول (14) الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على خدمات مياه شرب نقية في بعض الدول العربية بمنطقة الهلال الخصيب (2019)

الدولة	الحرمان من خدمات مياه الشرب النقية		
	إجمالي السكان %	حضر%	ريف%
العراق	1.6	0.3	6.9
الأردن	1.1	0.9	2.7
فلسطين	2.1	2.5	1.9
لبنان	7.4	غ.م.	غ.م.

المصدر: البيانات مشتقة من The World Development Indicators ,Data Bank ,The World Bank

الجمهورية العربية السورية: تظهر الفجوة الريفية الحضرية بوضوح في الحصول على الكهرباء (حضر100 % - ريف 76.4 %)، بالنسبة للحصول على مياه شرب نقية فإن الفجـــــوة بين القطاعين مقبولة نســـــبياً (حضر 95.4 % - ريف 92.1 %).

منطقة شرق إفريقيا:

تأتي جزر القمر في الترتيب الأول من حيث نسبة سكان المناطق الريفية حيث يُشكل الريف 70.8 % من إجمالي السكان، وتُعتبر الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه الشرب والكهرباء مقبولة نسبياً مقارنة بدول منطقة شرق إفريقيا. بينما تظهر الفجوة بوضوح شديد في الحصول على الخدمتين في كلٍ من الصومال وجيبوتي في حين أن نسبة التحضر في الأخيرة عالية نسبياً، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (15) الفجوة الريفية الحضرية في الحصول على مياه شرب نقية والكهرباء في بعض الدول العربية بمنطقة شرق إفريقيا (2019)

الدولة	التحضر %	الحرمان من خدمات المياه %		الحرمان من الكهرباء %	
		حضر	ريف	حضر	ريف
الصومال	45.6	21.8	64.5	34.2	88.9
جزر القمر	29.2	11.8	23.1	1.8	21.8
جيبوتي	77.9	15.9	52.7	28.4	75

الفجوة الريفية الحضرية في معدلات البطالة:

ترى منظمة العمل الدولية أن العجز طويل الأمد في العمل اللائق في المنطقة العربية يعود إلى العلاقة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة والفقر. وحتى في فترات ازدهار النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الصراع وعدم الاستقرار فشلت المنطقة في توليد فرص عمل لائقة ومنتجة في القطاع الخاص الرسمي، وبدلاً من ذلك تم إنشاء وظائف إما في القطاع العام، مما أدى لتشبعه خلال الآونة الأخيرة أو في القطاع الخاص غير الرسمي، حيث ظروف العمل غير اللائقة، بما في ذلك الأجور. يحدث هذا الإخفاق على النقيض من تطلعات الشباب المتعلمين الذين تتزايد أعدادهم في المنطقة.

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في الثروة والهياكل الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعات الأخرى غير الخليجية، فقد واجهت الدول العربية- على حدٍ سواء- تحديات السوق حتى قبل وباء الكوفيد 19، وشملت هذه التحديات انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل (LFPR) ونسب التوظيف إلى عدد السكان (EPRs) وارتفاع معدلات البطالة ونقص معدلات استخدام العمالة خاصة بين المتعلمين. وكان الشباب والنساء بشكل خاص من أكثر الفئات المحرومة من الفرص المتاحة في سوق العمل. وينشأ عجز طويل الأمد في العمل اللائق- جزئياً- نتيجة المحدودية في التحول الهيكلي ونقص فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي (ILO, 2022).

جدول (16) الفجوة الريفية الحضرية في معدل البطالة (للقوى العاملة 15 سنةً فأكثر) عام 2019

الدولة	الدولة ككل %			الريف %			الحضر %		
	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
مصر	9.7	6.7	21.3	8.3	5.9	17.9	11.7	7.9	25.6
المغرب	9	8.5	10.5	6.7	6.3	8	11	10.4	12.6
تونس	15.1	12.4	22.4	13.7	11.4	22.3	15.7	12.9	22.4
موريتانيا	10	9.5	11.5	6.4	5.8	7.6	13	12	14.7
الجزائر	11.8	9.7	20.4	9.8	8.1	19.4	12.9	10.6	20.8
ليبيا	18	15.4	24	16.7	13	23	19	16	24.6
السودان	16.8	11.4	28.8	14.3	10.6	22.7	20.7	12.8	38.7
الإمارات	2.3	1.4	6.3	1.6	0.9	5.2	2.5	1.6	6.8
السعودية	6.1	3	23	5.4	1.9	23.8	6.4	3.4	22.6
قطر	0.1	0.1	0.4	0.1	0	0.3	0.1	0.1	0.5
البحرين	1.6	0.8	4.8	1.1	0.4	3.6	1.8	0.9	5.2
اليمن	13	11.9	25.3	13.2	12.4	24	11.9	10.1	28
الكويت	2.4	1.2	6.1	1.8	0.7	4.9	2.7	1.3	6.6
عمان	1.8	0.8	7.4	1.3	0.4	5.9	2	0.9	7.7
العراق	12.8	10	30.6	9.8	9.5	12.6	13.8	10.2	34.2
الأردن	16.9	15.3	23.8	14.3	12.7	21.4	19.8	18.3	26.6
لبنان	6	4.8	9.8	4.3	3.3	7.4	7	5.7	11
السوريا	8.2	5.7	20.4	6.2	4	17.4	10.4	7.7	23.8
فلسطين	25.3	21.3	41.1	15.2	11.8	29.3	27.6	23.5	43.7
الصومال	12.8	12.7	13.2	9.1	9	9.2	23	22.8	23.7
جزر القمر	7.7	6.3	10	6.6	5.3	8.6	9.1	7.5	11.9
جيبوتي	11	10.8	11.3	8.8	8.6	9	13.5	13.3	13.8

المصدر: ILO,2022, World Employment and Social Outlook: Trends

4

الفصل الرابع: المبادرات والمشروعات الموجهة لتنمية الريف في الدول العربية.

الفصل الرابع: المبادرات والمشروعات الموجهة لتنمية الريف في الدول العربية:

لرصد المبادرات والمشروعات الموجهة للتنمية الريفية في الدول العربية تم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من استمارات المعلومات القطرية التي تمت تعبئتها من نقاط اتصال التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة بالدول العربية، والتي تم إعدادها لهذا الغرض، وهي مضمنة كذلك في الملحق (4) المرفق. هذا بالإضافة إلى بعض الوثائق المحدودة والتي كان معظمها في شكل أوراق بحثية أو تقارير فردية.

1.4. تجربة مصر:

شهدت مصر عبر تاريخها مبادرات كثيرة لتنمية الريف قبل ثورة 1952، ولكنها كانت تقوم على دور محدود للدولة وأنشطة طوعية- غالباً- من منظمات غير حكومية. ولكن بعد تلك الثورة والبدء بإصدار قانون الإصلاح الزراعي في ذات العام، بدأ الاهتمام بتنمية الريف ببرامج عدة- أهمها الوحدات المجمعة- ليكون الريف والزراعة سنداً لتطوير القطاع الصناعي بالبلاد والتنمية الشاملة بها فترة الخمسينات (الغنيمي) قبل بدء دخول مصر في الصراعات الدولية ليتم دفعها بعيداً عن الاهتمام بقضايا التنمية والتطور، الأمر الذي أدى إلى خفوت الاهتمام بتنمية الريف في حقبة الستينات إلى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات.

وشهد المجتمع المصري تغيرات كثيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة في تناوله لقضايا التنمية الريفية. ففي العقد الأول من هذه الفترة كان المجتمع المصري يمر بعملية إصلاح اقتصادي وتكيف هيكلي وفقا لبرنامج مدعوم بصندوق النقد الدولي والمعونة الأمريكية، رأى المتخصصون إنها برغم آثارها الإيجابية في النهاية إلا أنها يمكن أن تضر- خلال فترة التنفيذ- بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر والفئات المهمشة التي تعاني أصلا من الفقر بأشكاله المختلفة، والذين يقيم معظمهم أساساً في المناطق الريفية.

لذا فقد صاحب عملية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد المصري خلال فترة التسعينات عدد من البرامج التي تستهدف الحماية الاجتماعية لهذه الفئات من المزيد من مخاطر التهميش والوقوع في براثن الفقر المدقع.

وبينما استغرق تطبيق قانون الإصلاح الهيكلي لتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية خمس سنواتٍ بين 1992 و1997، في إطار البرنامج الشامل للتكيف الهيكلي، فإن هذه الفترة شاهدت -أيضاً- إطلاق حزمة من السياسات، وبرامج الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من وطأة تلك الإصلاحات الهيكلية على الفئات الفقيرة والمهمشة مثل المستأجرين الذين فقدوا الأراضي التي كانوا يستأجرونها، وهؤلاء الذين أصبحوا معدمين بالريف بتأثير هذا القانون. فقد شملت هذه السياسات عدة بدائل من بينها تعويض هؤلاء المستأجرين بتمليكهم أراضٍ في المناطق الصحراوية المستصلحة، يجري سداد قيمتها على آجال طويلة تمتد للثلاثين سنةً، و-أيضاً- الاستفادة من خدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام 1991، وبرامج المعاشات الاستثنائية التي أتيحت للفقراء الذين لم يملكوا فرص عمل لهم أو لأسرهم (Nawar, 2006).

كما شهدت هذه الفترة -من خلال وزارة التنمية المحلية، وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وصندوق التنمية المحلية التابعين لها- إطلاق أول برنامج قومي للتنمية المتكاملة لكافة المناطق الريفية بمصر تحت اسم "شروق"، والذي بدأ عام 1994 على أسس علمية ووفق أهداف واضحة، وبمنهجية تسعى لتفعيل المنهج التشاركي من قبل المجتمعات المحلية، وكان من المستهدف أن يستمر هذا البرنامج حتى عام 2017 ليغطي كافة القرى المصرية التي كان يزيد عددها على 4500 قريةٍ، وأكثر من 26000 تابعٍ ريفي (عزب وكفور ونجوع). وصاحب ذلك -أيضاً-إنشاء وزارة

مستقلة للتنمية الريفية عام 1997 لأول مرة في تاريخ البلاد. إلا أن هذا البرنامج وتحت ضغوط سياسية توقف عام 2004. كما أن هذه الوزارة لم تستمر لأكثر من عامين ثم عادت كل اختصاصاتها مرة أخرى إلى وزارة التنمية المحلية (Nawar, 2006)، مع بدء اضمحلال دور الجهاز الذي لم يعد موجوداً الآن.

واستبدل بر.نامج "شروق" عام 2007 ببرنامج "الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً" اعتماداً على خرائط توزيع الفقر التي تم إعدادها من خلال مؤسسات وطنية وبمساعدة البنك الدولي، حيث تولت الدولة- بنفسها ودون تطبيق منهج المشاركة- البدء في تنفيذ حزم نحو 14 من المشروعات بالقرى الأكثر فقراً، وحزم أخرى تضم عدداً أقل من المشروعات للقرى الفقيرة، وفق أولويات وضعت وفق خرائط الفقر، ومستهدفاً أيضاً الاستمرار حتى 2017. إلا أن أحداث عام 2011 أدت إلى توقف هذا البرنامج، والذي تم إحياؤه على استحياء بدءاً من عام 2014 عبر وزارة التنمية المحلية، ولكن بإمكانيات أقل ومعدل أبطأ كثيراً مما كان مخططاً له.

إلا أنه بدءاً من عام 2015، وفي أعقاب التعديل الدستوري 2014 الذي تضمن في مادته (29) التزام الدولة بتنمية الريف، والذي أعقبه إصدار حزمة من القوانين الداعمة لتنفيذ هذا الالتزام، تعالى صوت أعلى قيادة سياسية في البلاد مطالباً أجهزة الدولة التنفيذية بمزيد من الاهتمام بتنمية الريف، وتكررت هذه المطالبة أكثر من مرة في أكثر من مناسبة، ولكنها لم تحظ بالاهتمام الكافي تحت ذرائع كثيرة تقع معظمها تحت عوامل التحيز ضد الريف التي سيتم تناولها لاحقاً. وتحت ضغط القيادة السياسية المستمرة والمتزايدة أعدت الأجهزة التنفيذية مبادرة جديدة سميت "حياة كريمة" مستعينة بخبرات الفترة التي تم فيها تطبيق برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً، ولكن في هذه المرة مصحوباً بزخم وإرادة السلطة السياسية الأعلى في البلاد، وهو ما اعتبر ضمانة لتوفير المقومات اللازمة لتنفيذ المخطط.

وتهدف المبادرة إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجاً في الريف والمناطق العشوائية في الحضر. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان حياة كريمة لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم. (حياة كريمة، بلا تاريخ) وبشكل خاص تهدف هذه المبادرة إلى:

1. التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجاً في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
2. التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجاً بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.
3. الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.
4. توفير فرص عمل لتعزيز استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.
5. إشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم.
6. تنظيم صفوف المجتمع المدني وتوفير الثقة في كافة مؤسسات الدولة.
7. الاستثمار في تنمية الإنسان المصري.
8. سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.
9. إحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الشركاء لتوحيد التدخلات التنموية على كافة المستويات.

إطار (3)

«من التردد إلى الحسم»

إن التنمية الريفية الشاملة في مصر عبر المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» كان الأساس فيها توفر إرادة سياسية حاسمة تبلورت أولاً في التزام الدولة في دستور 2014 (المادة 29) بتنمية الريف، تبعها إطلاق حزمة من القوانين الداعمة خلال عامي 2014 و2015، ثم إطلاق أول نداء لرئيس الدولة في 2015 للهيئات المعنية بضرورة العمل لتنمية الريف، حتى تحقق إدراج برنامج قومي للتنمية الريفية ضمن المبادرة التي هي قيد التنفيذ بدءا من عام 2019.

وتبلغ التكلفة التقديرية لهذه المبادرة في الريف نحو 700 مليار جنيهٍ، أي ما يعادل نحو 44.6 مليار دولارٍ. وبالفعل أطلقت الدولة المرحلة الأولى منها في 52 مركزاً إدارياً بها 333 قريةً تقع في 20 محافظةً ريفيةً من محافظات الجمهورية. وتعتمد المبادرة الرئاسية حياة كريمة نهجاً تشاركياً في تحقيق التنمية، من خلال منح فرصة للشباب المتطوعين في تنفيذ المبادرة، بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 20 وزارةً وهيئةً و23 منظمة مجتمع مدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص، لتنفيذ المشروع الأهم في تاريخ مصر الحديث. وتضم القرى المستهدفة نحو 58 ٪من سكان مصر بالكامل .وتتناول المبادرة العلاقة الوطيدة بين مشكلات السكان والنمو الاجتماعي الشامل، لذلك تركز على تنمية البنية التحتية لسكان الريف المصري، وخلق بيئات مناسبة لحياة المواطنين تعزز مشاركتهم في الجهود التنموية (وزارة التعاون الدولي، 2022).

2.4. في السودان:

توجد مجموعة من الهياكل الإدارية التي تقدم الخدمات للمواطن، منها المشاريع القومية والزراعية والمجمعات التعاونية، وتنظيمات المنتجين والاتحادات وصناديق الائتمان وصناديق التنمية. وتعتمد برامج الوحدات الإدارية السنوية على الميزانية العامة التي تستهدف البنى التحتية والصحة والتعليم، والكهرباء، ومياه الشرب، والطرق. هذا فضلاً عن برامج التعليم والمتابعة في الوحدات الإدارية، وإصدار التقارير من الجمعيات المعنية بكل منشط إداري مثل الصحة والتعليم والزراعة، والطرق، والجسور، وغيرها بالإضافة إلى لجان القرية والأفرقة ومتابعات أفرادها حسب المناطق.

وتمثل الخبرات المتاحة **لدول المغرب العربي** في سياق تعاونها الوثيق مع دول الاتحاد الأوروبي- خاصة فرنسا- مصدراً أساسياً للأطر التي تم تبنيها في دول المغرب العربي للتنمية الريفية، فقد كانت العديد من دول المغرب العربي هي الأولى- مثلا- من حيث تبنيها للمنهج المناطقي Approach Territorial وتطبيقه في سياق سياسات وبرامج التنمية الريفية التي وضعتها ونفذتها أو تنفذها حالياً.

ووفقاً للمعلومات التي وردت بالتقارير القطرية يمكن عرض أهم مشروعات وخبرات الدول العربية التي قدمت خبرتها في هذا الشأن على النحو التالي:

3.4. في الجزائر:

تم إطلاق **"مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة" والتي تم تجسيدها-**عن طريق التمويل من طرف الدولة -في مشاريع تنموية مصغرة في الأرياف، حيث انخرط سكان الريف انخراطاً كبيراً في هذه المشروعات، والسلطات

المحلية سمحت بدمج أغلبية البلديات في تنفيذها.

وكان برنامج التنمية الريفية أحد أهم ركائز السياسة التنموية، حيث ساهم في تحسين البيئة المعيشية ورفع مداخيل السكان المحليين، وذلك من خلال إنجاز البنى التحتية الريفية كالمدارس والمراكز الصحية، وتشييد 5.1 مليون مسكنٍ ريفي، وتطوير وتحديث حوالي 500 ألف مستثمرةٍ فلاحيةٍ، ومنح أكثر من 2.5 مليون هكتارٍ في إطار استصلاح الأراضي في سياق حيازة الملكية العقارية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة.

كما تم إطلاق أكثر من 12 ألف مشروعٍ جواري للتنمية الريفية، بالإضافة إلى إنجاز أكثر من 21 ألف كيلومترٍ من المسارات الفلاحية والربط بشبكة الكهرباء على مسافة أكثر من 8 آلاف كيلومترٍ.

وجرى تحسين توسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والغاز الطبيعي. ولقد تم إيلاء اهتمام بالغ بإدراج الشباب والنساء في الحياة العملية وإشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ما تكلل باتخاذ جملة من التدابير القطاعية والقطاعية المشتركة لصالحهم.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهم القطاع الفلاحي في مكافحة البطالة بإنشاء أكثر من 3.1مليون منصبٍ. كما ساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، بفضل وفرة المنتجات في الأسواق، والتحسين الملموس لمداخيل سكان الريف، إضافة إلى إتاحة أدوات عديدة لحماية وتأمين الدخل، بما في ذلك نظام الضمان الاجتماعي المكيَّف للنشاط الفلاحي، وخدمات التأمين المحددة والقروض المدعمة (قرض الرفيق والتحدي) الخاصة بالقطاع.

وهناك برنامج الكهرباء وإنشاء المسالك الفلاحية، حيث سمحت جهود الدولة في إطار سياسة التنمية الريفية خلال سنة 2019 بمدّ الكهرباء، على طول- يزيد على- 240 كيلومتراً، لتوصل نقاط المياه بالمستثمرات الفلاحية على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا والسهوب وفك العزلة على عدد كبير من هذه المناطق، لاسيما تلك التي تمّ استصلاحها، من خلال إنجاز وتهيئة المسالك الفلاحية على طول 807 كيلومتراً.

كما تم تفعيل المنظمات المهنية المتخصصة والمهنية المشتركة، لقد سمحت الجهود المبذولة من إعطاء ديناميكية جديدة لتنظيم الشُّعب الفلاحية، من خلال تحسيس الفلاحين والمربين وكل الفاعلين وتشجيعهم ومرافقتهم، على المستوى المحلي والوطني، من أجل تفعيل مجالسهم المهنية المشتركة أو تأسيسها من جديد إن لم تكن قد أنشئت.

4.4. في تونـس:

"انطلقت مشاريع التنمية الريفية المندمجة حيث تمكنت الإدارة من تطوير مشاريع أكثر تماسكاً تأخذ في الاعتبار مختلف تعقيدات التنمية الريفية وتعدد أبعادها والعلاقة بين تنمية الريفي والإطار الحضري، مع تحديد موقع النشاط الزراعي في تنمية المناطق الريفية. وتواصل تنفيذ الإستراتيجية الجديدة حتى منتصف التسعينات، وشملت العديد من المناطق وخاصة الأقل نمواً في البلاد، وتعتبر مشاريع التنمية الريفية المندمجة الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في الفضاء الريفي.

ويمكن تبويب أهم مكونات مشاريع التنمية الريفية المندمجة في العناصر التالية:

- دعم الأنشطة الزراعية.
- تطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والخدمات الصغيرة.

- تطوير البنية التحتية وخاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب والمسالك الفلاحية أو الطرقات.

ومنذ منتصف التسعينات انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية (1995) وأمضت اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (1996) ودخلت في فترة التحرير الفعلي للاقتصاد وفتح الأسواق. وقد أسفرت كل هذه الظروف عن تغيير عميق في أساليب تدخل الدولة. فقد اتسمت الإستراتيجيات التنموية بقدر أكبر من اللامركزية وسمحت بمشاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة على المستوى المحلي في خيارات التنمية، كما تم تفعيل دور الهيئات التمثيلية على مستوى الولايات والمعتمديات وخاصة تطور المجتمع المدني والنسيج المجتمعي وتأثيرهم على بلورة وتنفيذ الإستراتيجيات التنموية.

وفي مجال التنمية الريفية، تم استحداث مشاريع للتنمية الريفية تعتمد على التشاركية كمنهجية. وقد تم بعث العديد من المؤسسات المحلية التي تهدف إلى تمثيل السكان المحليين في إدارة المشاريع الإنمائية. وشهدت المناطق الريفية تغيرات عميقة مع إنشاء المجلس الجهوي في كل ولاية ثم المجلس المحلي للتنمية على مستوى المعتمدية ليصل إلى المجلس الريفي على مستوى كل عمادة.

5.4. في المملكة المغربية:

هناك إستراتيجية 2020 للتنمية القروية التي تسعىالمملكة من خلالها إلى تحقيق عدد من الأهداف الخاصة للرفع من مستوى عيش الساكنة القروية، وتقوية التجمعات السكانية المتوسطة بالخدمات الأساسية وبالوحدات الصناعية والصناعات التحويلية، وفتح الطرق لفك العزلة عن العالم القروي. وفي هذا المجال، تم في سنة 1999 وضع إستراتيجية 2020 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري لتحقيق ما يلي:

- تنمية الإنتاج الفلاحي.
- الرفع من فرص الشغل والمداخيل في النشاط الفلاحي.
- تنويع فرص الشغل في الأنشطة الموازية للفلاحة والأنشطة القروية.
- الحد من تدهور الموارد الطبيعية.
- الرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني.
- تحسين التجهيزات والخدمات لتحسين مستوى عيش السكان.
- معالجة الاختلالات الجهوية.

وقد شكلت هذه الإستراتيجية نقطة تحول في السياسة المغربية آنذاك تجاه العالم القروي، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي، وكذا تبني بالموازاة مقاربات جديدة لتطبيق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع وقد تميزت بكونها:

- مقاربات مندمجة، متجددة الأبعاد.
- مقاربات تعتمد على المجال الترابي وإشراك السكان المحليين.
- مقاربات تعمل على تطوير أسلوب التشارك.

وفي هذا الإطار، تم إعداد وإنجاز مجموعة من البرامج منها:

- برامج التهيئة الهيدروفلاحية الخاص بتطوير وتوسيع المساحات الزراعية المعتمدة على السقي.
- برامج الاستثمار الفلاحي بالمناطق البورية، ويقصد بالمناطق البورية بالمغرب المساحات الزراعية التي تعتمد على التساقطات المطرية، ولا يتم فيها استغلال الموارد المائية للري، وهو برنامج مكمل للأول.
- البرنامج الغابوي الوطني الهادف إلى الحد من تدهور المجال الغابوي وإدماج الغابة ضمن دينامية التنمية القروية.

- برامج تحسين المراعي لتحسين الغطاء النباتي والمحافظة على الموارد الرعوية.
- برامج التجهيز القروي.
- البرامج السوسيو تربوية.
- برامج تنويع الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي، مثل السياحة الجبلية والقروية.
- البرامج الخاصة بالجبال والواحات والمناطق الحدودية.
- برنامج محاربة تعرية الأحواض المائية.

وأدرجت المغرب السياسة التعميرية بالعالم القروي لكي يصبح تدخل البرامج التنموية في العالم القروي غير قاصر على قطاع الفلاحة والمياه والغابات، بل أصبح قطاع التعمير يحظى بالأهمية، وذلك بغية ضبط التخطيط العمراني والتحكم في البناء العشوائي والمحافظة على الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني. وقد تم إحداث تصاميم التهيئة الجماعية التي أتت بدورها بنظرة شمولية لمعالجة قضايا الجماعة القروية، وتقدم توجهات عامة تهم التنمية، ومن بين أهدافها اقتراح برنامج مشروع ذي أبعاد اجتماعية-اقتصادية وصناعية وسياحية، من شأنه المساهمة في تنمية الجماعة القروية. جاءت هذه التصاميم بعد بروز مشاكل في المجال القروي منها ما هو مرتبط بالسكن، ومنها ما هو مرتبط بقلة التجهيزات والبنيات التحتية، ومنها ما هو متصل بالاستيطان في أماكن ذات حساسية بيئية.

وتندرج في هذا السياق **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** (2005-2010) http://www.indh.ma/ar/التي غطت 403 جماعةٍ قرويةٍ و264 من الأحياء الحضرية وكلفت 14،4 مليار درهمٍ وتفاصيلها كالتالي:

- مساهمة الدولة 60 %.
- مساهمة الجماعات الترابية 20 %.
- مساهمة التعاون الدولي 20 %.

وشملت الأنشطة الممولة والمنجزة في المجال القروي:

- البنية التحتية 76 %.
- الأنشطة المدرة للدخل 14 %.
- الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية 3 %.
- التكوين وتحسين الكفاءات 7 %.

6.4. في الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

تعتمد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للريف عبر ميزانية الدولة والبرامج والمشاريع الممولة من الشركاء في التنمية والهبات والأنشطة الخصوصية، حيث تضع الدولة إستراتيجية لامركزية لتنمية الريف.

وتقوم مناهج التنمية الريفية في البلاد عبر دراسات تشخيصية لتحديد أهم الحاجيات والمتطلبات لأبرز الأنشطة وخاصة الزراعية والتنمية الحيوانية والغابوية والمتطلبات الاجتماعية الأخرى، حيث اعتمدت عدة منهجيات وإستراتيجيات في المشاريع السابقة تعتمد على المقاربات التشاركية واتباع الأولويات في التنمية.

ويخصص للريف مشاريع وبرامج خاصة به تهدف إلى تنميته وتحسين مستوى معيشة سكانه وتوفير الخدمات الأساسية، حيث تمول الدولة سنوياً عبر ميزانيتها عدة برامج وكذلك عبر المشاريع الممولة من طرف شركاء البلاد في التنمية حيث تركز على الأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها أغلب سكان الريف.

وهناك عدة مشاريع وبرامج وهيئات تدخلت في الريف خلال السنوات الماضية، ولايزال بعضها قائماً حتى الآن، من أهمها:

✓ مشروع التنمية الريفية الجماعية PDRC:

يهدف إلى تنمية الريف زراعياً واجتماعياً حيث يتدخل لمساعدة المزارعين والمواطنين في الريف عن طريق الدعم في التحكم بالمياه وحماية الحقول وتسهيل الحياة اليومية؛ إذ تدخل في 850 قريةً موزعة على 8 ولاياتٍ حلال الفترة 2005 إلى 2012.

✓ المشروع الجهوي لدعم مبادرة الري في الساحل PARIIS:

يستمر لمدة ست سنواتٍ من 2018، وقد انبثق عن إعلام المنتدى رفيع المستوى حول الري في منطقة الساحل، ويتدخل في ست ولاياتٍ قابلة للزيادة، ويسعى إلى تحسين قدرة أصحاب المصلحة على تطوير وتسيير الري وزيادة المساحات المروية.

✓ مشروع دعم ومواجهة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل P2RS:

✓ يتدخل في خمس ولاياتٍ ويهدف إلى خلق ظروف أحسن في المجتمع الريفي، خلال الفترة من 2016 إلى 2022.

✓ مشروع تعزيز القدرات لمواجهة انعدام الأمن الغذائي والمعيشي في الساحل بموريتانيا:

✓ يتدخل في عدة ولايات ويدعم الفئات الهشة في الريف عن طريق إنشاء بنى تحتية وتمويل السكان عبر التعاونيات في إنشاء مشاريع صغيرة للمساعدة على الصمود في مناطقهم، خلال الفترة 2017 إلى 2023.

✓ المشروع الجهوي لدعم النظام الرعوي في الساحلPREPS:

✓ مستمر حالياً ويهدف إلى دعم المناطق الرعوية عبر عدة طرق يتدخل في عدة ولايات خلال من الفترة 2016 إلى 2025 عبر مرحلتين.

✓ مشروع تنمية الشعب الشاملة (PRODEFI):

✓ يهدف إلى دعم المجتمعات والشعب الزراعية في الريف بشكل عام عن طريق دعم الزراعة وتنمية القطاعات ذات الصلة تقنياً وفنياً، ويتدخل في سبع ولاياتٍ في القترة من 2018 إلى 2023.

✓ مشروع تسيير الموارد الطبيعية والتجهيز البلدي وتنظيم المنتجين الريفيين (PROGRES):

✓ يستمر لمدة خمس سنوات بدأ من 2021، ويهدف إلى المساهمة في دعم المنتجين الريفيين، والتسيير الأمثل للموارد الطبيعية، ويتدخل في خمس ولاياتٍ.

7.4. في الأردن تم إطلاق الآتي:

- برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2002 من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016 - 2025/ وزارة الزراعة.
- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021 - 2030/ وزارة الزراعة.
- الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2022 - 2024.
- الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022 - 2025.

وتم تبني مجموعة من المناهج من خلال برامج التنمية الريفية المنفذة على المستوى الوطني والرامية لتحقيق التنمية في المناطق الريفية، وبناء قدرات الأفراد من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بما يحقق استدامتها وتحقيق المنفعة منها.

وتستهدف إستراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة أو المخطط البدء بها في المستقبل:

- تعزيز دخول صغار المزارعين والأسر الريفية.
- تمويل القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

ويتحقق ذلك من خلال إطلاق عدة برامج شملت:

- برنامج التمويل الريفي.
- برامج الإقراض الموجه.
- مشاريع مكافحة الفقر.
- حزمة تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية.

ومن بين أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنواتٍ الأخيرة:

- مشروع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة، والذي نفذته وزارة الزراعة على مستوى القرى والأرياف في كل المحافظات، حيث تم شمول 7000 أسرةٍ، وما زال المشروع قائماً وبأشراف وحدة التنمية الريفية وتمكين المرأة.
- مشاريع مكافحة الفقر وبرامج مكافحة الفقر والبطالة.
- مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل، هو مشروع مَعني بالتنمية الزراعية مُمول من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- تبنـت الحكومـة الأردنيـة عـام 2002 إستراتيجية وطنيـة للتنميـة الزراعيـة، وأعطـت الأولويـة لتنميـة المـوارد الزراعيـة، وتطـوير القطـاع الزراعـي، وتوفير البيئة الملائمـة للاستثمار فـي هذا القطـاع.
- برنامج استصلاح الأراضي الزراعية.
- برامج ومشاريع الحصاد المائي والحراج والمراعي.
- برامج ومشاريع تعزيز الأمن الغذائي للأسر الأردنية.
- مشاريع إدارة وتنمية الثروة الحيوانية.
- مشاريع مؤسسة الإقراض الزراعي لتمويل المشاريع الزراعية الصغير والمتوسطة.
-

8.4. في لبنان:

تم إيلاء موضوع التنمية الريفية جزءاً مهماً من خطط وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية بشكل عام، لذلك ضمت الوزارة منذ إنشائها مديرية خاصة بالتنمية ضمن هيكليتها الإدارية وتضم هذه المديرية دائرة متخصصة للتنمية الريفية. رغم عدم وجود خطة للتنمية الريفية بشكل منفصل إلا أن معظم برامج الوزارة تركز في جزء كبير منها على

العمل في المناطق الريفية.

من أبرز ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً هو وضع إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية (قيد الإعداد). وضمن هذه الاستراتيجية تركز الوزارة على موضوع الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل، وبخاصة في المناطق الريفية، وهما من الأمور المخطط البدء بهما مستقبلاً. ونظراً للوضع الاقتصادي والمالي الذي يمر به لبنان والحاجة المستجدة لمساعدة الأسر اللبنانية على تأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش بدأت الوزارة مع العديد من الجهات بتنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي، بهدف تدريب أحد أفراد الأسرة على مهنة أو حرفة معينة يمكن للفرد البدء بها وإعانة أسرته على العيش.

إن موضوع التمكين الاقتصادي للأسر هو توجه أساسي حالياً في الوزارة بهدف مساعدة اللبنانيين على تخطي الأزمة الحالية من خلال:

1 - تقديم مساهمات مادية للمشاريع التنموية (بناء سور، شق طرقات، مساعدة في تجهيز قاعات عامة، وأندية ودعم التعاونيات الزراعية...الخ).

2 - تنفيذ مخيمات عمل تطوعية للشباب في القرى الريفية بهدف التنمية، حيث يشارك في هذه المخيمات عدد من الشباب من كافة المناطق، ويتخللها أنشطة ومحاضرات ودورات وبرامج تنموية، وذلك من أجل توسيع شبكة المعارف بين الشباب.

9.4. في سلطنة عمان:

وضعت وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "إستراتيجيتها للزراعة المستدامة والتنمية الريفية حتى عام 2040" والتي أوضحت أنها تعكس رؤية الدولة لتطوير متكامل لقطاعي الريف والزراعة اتساقاً مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ولتعكس الخبرات المستفادة وطنياً ودولياً في هذه الإستراتيجية.

5

الفصل الخامس: التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الريفية:

الفصل الخامس: التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الريفية:

يتناول هذا الجزء استعراضاً عاماً لأهم العوامل التي تشكل عوائق أمام تطور الريف في العالم العربي، في الحقبة الزمنية التي تناولها التقرير، والتي تمتد من 1990 إلى 2020. وقد تم رصد التحديات التي تواجه التنمية الريفية في العالم العربي وفقاً لما ورد من الدول العربية في استمارات البيانات القطرية التي تم تسليمها للسادة ممثلي نقاط الاتصال الوطنية، للاعتماد عليها قي تمييز الفروق القطرية في هذا الشأن. ولقد تم تعزيز ماورد من استجابات بالرجوع إلى مصادر خارجية منشورة، وذلك لاستكمال الصورة العامة لهذه التحديات. ولا ينفي ذلك ضرورة الحاجة لإجراء تحليل أعمق على مستوى كل دولة لأخذ كل عامل- بحسب ثقله من المنظور الوطني- في الاعتبار، وهو الأمر الذي يتيح فرصة أخذ التدابير اللازمة من كافة الجوانب- مؤسسياً وسياسياً واقتصادي أو اجتماعياً، بل وثقافياً- إما لتحييد تأثير مثل تلك العوامل، أو تقليل وتخفيف آثارها لأدني درجة ممكنة.

وتلخصت التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية الريفية في النقاط التالية:

1. التحيز لصالح الحضر على حساب الريف.
2. تغير المناخ وضعف قاعدة الموارد الطبيعية (التلوث البيئي).
3. المشكلة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني.
4. تدني معدلات الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي.
5. هشاشة البنى التحتية والخدمات الأساسية.
6. انتشار التمييز المبني على النوع الاجتماعي والعرقي.
7. تدني المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف:
    I. الفقر الريفي.
    II. البطالة.
    III. الأمية.
    IV. عمالة الأطفال.

1.5. التحيز لصالح الحضر على حساب الريف:

يمثل ضعف وتذبذب، بل وأحياناً عدم توفر الإرادة السياسية لصالح تنمية الريف، وعدم وضعها ضمن الأولويات الأولى للتنمية الوطنية، التحدي الأول الذي يواجه تطوير الريف وتنميته في أي مجتمع نامٍ. ولقد اتضح هذا الاتجاه منذ منتصف القرن الماضي الذي كان للعامل الاقتصادي فيه الأهمية القصوى في توجيه موارد المجتمع وجهوده لتحقيق النمو، ومن ثم حظي الحضر بقطاعه الصناعي الذي يحتويه على الأهمية الأولى. فقد كان النمو الاقتصادي هو الشاغل الأول لواضعي السياسة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة التحرر من الاستعمار لدى العديد من الدول النامية، التي تبنت نفس المسار، وهو ما ترتب عليه غلبة معيار الكفاءة الاقتصادية على مبدأ تساوي الحقوق بين كافة المواطنين في تلقي الخدمات الاجتماعية العامة، والذي كان بالتالي لصالح الحضر على حساب الريف- خاصة مع شح الموارد- كما سيتضح فيما بعد. ويعود هذا الغياب أيضاً إلى ضعف الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لقطاع الريف في منظومة إدارة المجتمع، خاصة وإن تركز السكان في الحضر كان يعطي ميزة اقتصادية- بسبب فارق السعة- في أية دراسات جدوى لأي مشروع يضع الكفاءة في استخدام الموارد في المقام الأول من معايير اتخاذ القرار قبل أي معيار آخر. كما أن الريف لا يمثل عادة مصدر قلق سياسي بقدر ما يمثله الحضر إذا ما تعرض السكان

لضغوط اقتصادية أو اجتماعية تزيد من معاناتهم من شظف العيش أو الفقر أو تدهور ظروف الحياة والمعيشة، حيث إن تركز السكان في الحضر تعطي تجمعاتهم قدرة أكبر على التأثير لا تتاح لسكان الريف الذين هم بطبيعة الحال أقل تركزاً في المكان وأكثر تشتتاً من الناحية الجغرافية، وأكثر ميلاً للاستقرار وقبول الواقع. كل ذلك أوحى لمن بيدهم الأمر في اتخاذ القرار على المستوى السياسي أن إرضاء حاجات سكان المناطق الحضرية من فرص عمل وأنشطة اقتصادية وخدمات اجتماعية هو أمر كان ذو أولوية وأكثر أمناً لهم من توزيعها عدلاً بين الريف والحضر، إلى أن فوجئ واضعو السياسات في بلدانهم وحتى في المنظمات الدولية للتنمية أن للتحيز للحضر والصناعة على حساب إهمال الريف والزراعة- التي هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فيه- ثمناً باهظاً في المدى البعيد على كافة المستويات (Arab Forum for Environment and Development (AFED), 2011). وهو الأمر الذي ذكرته منظمة الأغذية والزراعة FAO في سياق عرضها لتقرير "المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط CIHEAM" المعنية بالزراعة والتنمية الريفية بإقليم البحر المتوسط في عام 2009- الصادر بعنوان "إعادة النظر في التنمية الريفية بإقليم البحر المتوسط Mediterranean 2009. Rethinking rural development in the Mediterranean |FAO"، وذلك قبل أكثر من عقد من الزمان على إصدارة التقرير الدولي الاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2021 بنفس العنوان، ولكن على مستوى العالم كله.

إن القيود المؤسسية التي تعود لغياب الإرادة السياسية يمتد أثرها- سلباً- على كافة الجوانب، والتي من أبرزها غياب الحوكمة المحلية في إدارة شئون المجتمع المحلي وغلبة اللامركزية في الإدارة سواء مالياً أو إدارياً، وما يترتب على كل ذلك من غياب التمثيل للمصالح الحقيقية للمستفيدين الأصليين وهم فقراء الريف والفئات المهمشة.

إطار (4)

مبررات التحيز لصالح الحضر على حساب الريف

إن غلبة تطبيق معيار الكفاءة الاقتصادية على حساب معيار المساواة في الحقوق بين كافة المواطنين، سواء في السياسات العامة لمعظم الدول النامية أو في تلقي الخدمات عامة والاجتماعية خاصة، يضر بشكل مباشر بمصالح سكان الريف؛ إذ يخدم مصالح سكان الحضر على حساب سكان الريف، وهو ما يضر في نهاية المطاف بكليهما.

2.5. التقلبات المناخية المتكررة:

تشكل ظاهرة التغير المناخي بصورها وأبعادها المختلفة عنصراً جديداً نسبياً، ولكنه شديد الحيوية والأهمية في التأثير على مجريات الأحداث في العالم أجمع، ولكن الريف هو الأكثر تأثراً بهذه التغيرات لارتباط مكان النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف- وهي الزراعة- بالأراضي المفتوحة، والتي هي معرضة بشكل مباشر لأية تقلبات في الحرارة والأمطار والرطوبة والرياح والأعاصير والفيضانات التي تؤثر فوراً على الأصول الطبيعية assets Natural المملوكة للغالبية من سكان الريف ممن يعملون في الزراعة.

وهنالك بعد آخر شديد الأهمية لآثار التغيرات المناخية على الريف وهو ما يعرفه الكاتب بإعادة التموضع الجغرافي لخصائص المناطق الزراعية البيئية Territories Agroecological of Relocation Geographical (نوار، 2022)، والتي تعني انتقال صفات وخصائص مناخية وبيئية خاصة بمنطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى، وهكذا دواليك، مما سيغير من الخصائص والظروف الإيكولوجية للمناطق الريفية بصورة لم يعهدها الريفيون من قبل– خاصة العاملين في الزراعة- والتي سيكون أول نتائجها تآكل الأصول ورؤوس الأموال البشرية

والاجتماعية للريفيين التي تراكمت عبر مئات السنين، فضلاً عن آثار اقتصادية وثقافية عميقة وممتدة الأثر على سكان الريف خاصة ممن يعملون في الزراعة، والذين هم الأكثر عرضة في الريف للآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة لهذه التغيرات.

شكل (7) ظاهرة إعادة التموضع الجغرافي للخصائص المناخية بالمناطق

(مثال لظاهرة إعادة التموضع الجغرافي لبعض الخصائص المناخية (الاحترار))

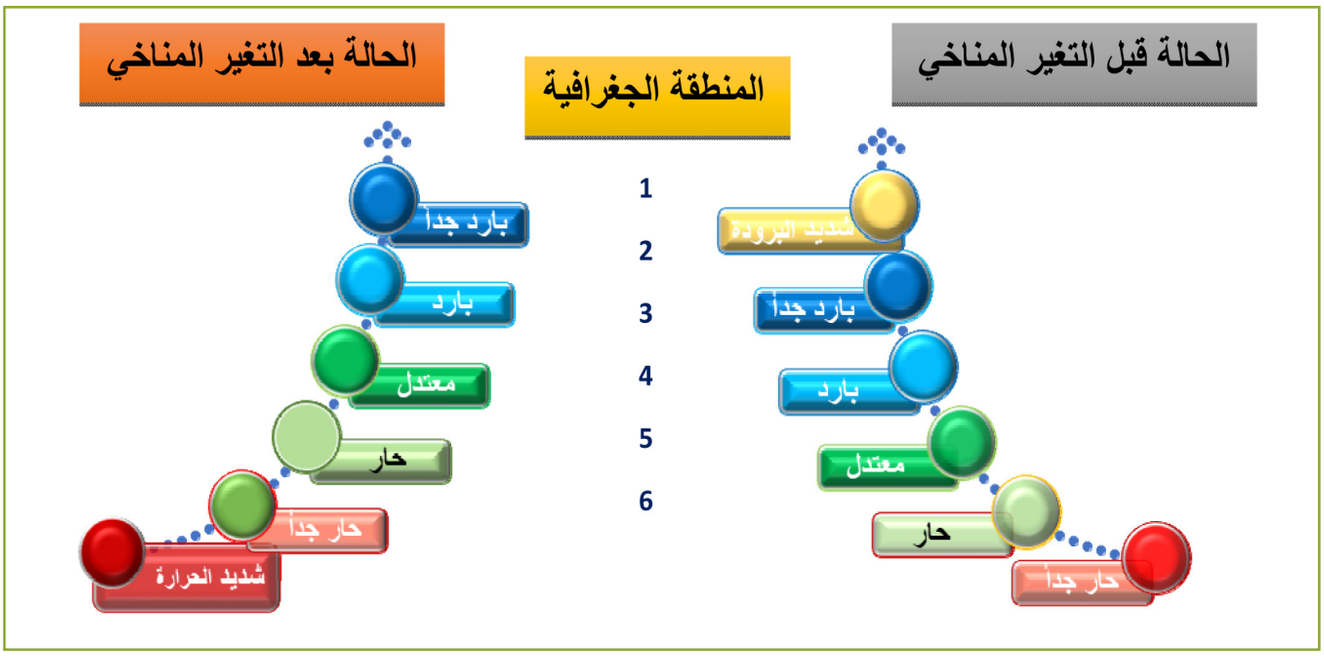

المصدر: تصميم وإعداد أ.د. محمد حلمي نوار

وبالتالي تستدعي تلك التغيرات متابعة دقيقة ودؤوبة باستمرار ووضع سيناريوهات عاجلة لمواجهتها على كافة الأصعدة الزمنية- قصير ومتوسط وطويل- والمكانية المختلفة (المحلي والإقليمي والوطني والدولي)؛ لأن الأكثر عرضة للمخاطر من هذه التغيرات هم الفئات المهمشة بالفعل بالريف بخاصة العاملون منهم بالزراعة، وبالأخص صغار المزارعين.

3.5. المشكلة السكانية خاصة إرتفاع معدلات النمو السكاني:

أوضحت الغالبية من الدراسات والإحصاءات إرتفاع معدلات الخصوبة- أي الإنجاب الفعلي للمرأة- ومن ثم متوسطات حجم الوحدات المعيشية والأسر في الريف عنه في الحضر. ويمثل هذا النمو مصدراً للخلل بين أعداد السكان والموارد الطبيعية المحدودة أصلاً في غالبية ريف العالم العربي، ينعكس ذلك في الانخفاض المستمر من نصيب الفرد من هذه الموارد، كالمياه أو الأراضي، مما يؤدي إلى ظهور التفتت والقزمية- معاً غالبا- في المشروعات الريفية سواء في الزراعة أو ما يرتبط بها من أنشطة، ومن ثم تدني ما يعود على الريفيين من إنتاج أو عوائد على أنشطتهم الاقتصادية. ويعود النمو المرتفع للسكان عادة إلى غلبة تأثير المنظومات القيمية التقليدية السائدة في الريف بدرجة أكبر منه في الحضر سواء كانت معتمدة على أسس اجتماعية أو فهم غير صحيح غالباً للعقائد الدينية، هذا فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف المرتبطة باستخدام تقنيات تقليدية غالباً، والتي تميل للاعتماد على العمل البشري

وخاصة للرجال في الأنشطة الاقتصادية السائدة في الريف، وإن كان للنساء دور متزايد في الزراعة في أنظمة الزراعة التقليدية التي تسود في الريف. وينعكس ذلك في شكل ضغوط متزايدة على كافة موارد المجتمع المحدودة أصلاً، واستنزافها على نحو يؤدي إلى تضاؤل فرص الحفاظ حتى على المستوى المعيشي الراهن.

4.5. هشاشة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية:

تعاني المناطق الريفية عامة من تدني بل وفي أحيان كثيرة غياب العديد من عناصر البنية الأساسية مثل المرافق العامة التي تتمثل في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطرق الممهدة ووسائل المواصلات العامة، وكذا الخدمات الاجتماعية التي تتمثل في المنظمات الاجتماعية- سواء الرسمية أو غير الرسمية- المسئولة عن توفير الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والتموين والاتصالات...الخ، وذلك اعتماداً على أنها خاضعة لمراكز حضرية قريبة منها هي المسئولة عن تقديم تلك الخدمات لسكان المراكز بتوابعها من المناطق الريفية. وبرغم أن ذلك يحدث- كما سبق الذكر آنفاً- نتيجة التحيز لصالح الحضر على حساب الريف وغياب الإرادة السياسية الواعية بآثار ذلك سلباً على المستوى القومي، سواء في صورة عزوف الشباب عن البقاء في الريف وتيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية، أو خلل توزيع الأيدي العاملة في سوق العمل، فإن هذا الأمر تحديداً يتطلب التزاماً مؤسسياً من الدول بتبني نهج متوازن في توزيع الاستثمارات العامة، حيث إن الدولة هي الوحيدة القادرة على تحمل هذا العبء، سواء من منظور الحقوق المتساوية المرتبطة بالمواطنة، أو من منظور العقد الاجتماعي ومسئولية الدولة في هذا الصدد، خاصة وأن القطاع الخاص لا يقبل على الاستثمار في هذا النوع من النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يتسم بانخفاض عوائده، حيث أن مردود هذه الاستثمارات يعود على كل المجتمع وعلى المدى الطويل، وليس على فرد محدد وفي مدي زمني محدود.

وينبغي عند مناقشة الهشاشة الاجتماعية أن نفكر ملياً في جدارة المنظمات الاجتماعية المحدودة الموجودة في الريف، ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق المأمول منها للمجتمع المحلي مقارنةً بنظيراتها الموجودة في المناطق الأخرى، وسواء كان ذلك بسبب ضآلة ما يخصص لها من تمويل أو إمكانيات مادية أو بشرية أو بسبب القدرات والأساليب والمهارات المتاحة لدى المسئولين عن إدارتها، والذي يكون هو عادة عنصراً مؤثراً في تحجيم فاعليتها وتأثيرها.

5.5. اتساع الفجوة الريفية - الحضرية:

يعود هذا الأمر في الأساس للعامل السابق الخاص بهشاشة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في الريف، وكذا خلل العلاقة بين الريف والحضر، وهو ما ينعكس مباشرة في تباين ظروف الحياة المتاحة لسكان الريف في مقابل ما هو متاح لسكان الحضر، ومن ثم التفاوت في مستويات المعيشة وفرص الحياة للسكان الريفيين وما يعنيه ذلك من إهدار للطاقات البشرية لهم، والذي يتطلب اهتماماً وإرادة حقيقية لإحداث التغيير على النحو الذي سبق مناقشته.

6.5. ارتفاع معدلات البطالة:

تنتشر البطالة بصورها المختلفة (البنيوية والاحتكاكية) في الريف، وهو ما يعود لأسباب عدة أهمها نقص فرص العمل المتاحة، خاصة في مناطق التكدس السكاني عمّا هو مطلوب، والناتج عن الضغط السكاني من جانب وقصور جهود الاستثمار في مجالات الحياة المختلفة من جانب آخر، هذا فضلاً عن أنه يتم غالباً تبني الاستثمار كثيف رأس المال بعيداً عن الاستثمار المعتمد على تكثيف العمالة، والذي يتطلب تغييراً جذرياً في نهج بناء المشروعات وإدارتها في الريف بصورة مختلفة عن ما يحدث في الحضر، وذلك لأهمية الأخذ في الاعتبار بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية

والديموغرافية، وكذلك طبيعة البيئة الثقافية في الريف لاختيار التقنيات الملائمةTechnology Appropriate وليس التقنيات العالية في المشروعات التي توجه للريف، بما لا يخلق هوة أو فجوة ثقافية تحدث خللاً في بنية المجتمع تعوقه- أيضاً- عن الاستخدام الأمثل والتشغيل الكفء للقوة العاملة المتاحة بالريف في ضوء الاستثمارات التي توجه لبناء مشروعات جديدة فيه.

7.5. ارتفاع معدلات الفقر الريفي:

لا ينحصر الفقر في انخفاض الدخول النقدية فقط، وإنما يمتد إلى فقر القدرات، مما يضع قيوداً على إمكانيات الاستفادة من فرص الحياة المتاحة، وتطوير القدرات الذي يمكن أن يوسع من البدائل المتاحة في الحياة، والذي هو أساس نهج التنمية البشرية.

ومن المهم أن نلاحظ أن كل انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي بنسبة 1 % سوف يلقي بنحو 3 % من السكان في مصيدة الفقر، ولقد أثرت الأزمات المالية العالمية منذ بدايات هذا القرن بالفعل على معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية- ومن بينها الدول العربية بالطبع-حتى قبل أحداث ما يسمى بالربيع العربي- مخلفة بيئة غير مواتية للتطور، ازدادت تدهوراً بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي خلال العقد الثاني من هذا القرن.

8.5. ارتفاع معدلات الأمية:

توضح بيانات الحالة التعليمية فجوة واضحة في معظم الدول العربية في الريف حيث نسبة التعليم أقل في الريف عنه في الحضر وسواء كان ذلك للذكور أم الإناث. فالأمية بشكل عام أعلى ما يمكن بين نساء الريف وأقلها بين ذكور الحضر. ولا يقتصر تأثير الأمية الهجائية على الحد فقط من قدرة الأفراد الأميين على مواكبة الأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، وإنما يمتد لوضع قيود على قدراتهم للاستفادة من تطور المعارف والتقنيات والخبرات في العالم لمواجهة المشكلات وابتكار الحلول المناسبة لحلها. وكما سبق القول فإن ذلك يضع قيوداً على إمكانات تنمية الريف وتطوير حياة سكانه.

9.5. التلوث البيئي:

يرتفع التلوث في التربة والمياه والهواء بسبب الاستخدام غير الواعي للموارد المحدودة أصلاً مثل المياه والأراضي ومياه البحار والأنهار، والذي يصاحبه عادة عدم وجود سياسات بيئية صارمة للحد من الآثار السلبية لتزايد الضغوط السكانية على الموارد دون الاهتمام باستدامتها، وهو ما يؤدي إلى تدهور متتابع في نوعية الحياة الريفية، وإهدار للمزيد من الموارد المحدودة أصلاً. وقصور الموارد المتاحة الصالحة للاستخدام من قبل أفراد ومنظمات المجتمع المحلي سيحد من المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في مواجهة أسباب وصور التلوث التي حدثت بالفعل، مع مزيد من الآثار السلبية المتضاعفة على سبل العيش ورفاهية الريفيين في المستقبل، وهو ما يعرض فرص الاستدامة في الحياة لمخاطر قد لا يمكن تداركها لاحقاً.

10.5. انتشار التمييز وفق النوع الاجتماعي والهوية:

تتسبب بعض النظم الاجتماعية والثقافية التقليدية السائدة في بعض المناطق الريفية في العالم العربي في تهميش دور بعض فئات المجتمع المحلي الريفي) مثل الشباب والفتيات والفقراء والأطفال والمسنين أو المعتنقين لعقائد أو جماعات إثنية معينة (مما يعني حرمانهم من الفرص العادلة في الحياة ،ويتريب عليه بالتالي خصم من الرصيد البشري وعوائد نشاطه التي يمكن أن تتاح لصالح المجتمع ،كما يخلق بيئة مواتية لانتشار حالة من عدم الرضا بين فئات واسعة

بالمجتمعات الريفية قد تمتد للمجتمعات المحيطة ،مما يتيح فرص انتشار للتوترات ،ومن ثم عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني الذي يعوق فرص جلب الاستثمارات الضرورية إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

11.5. عمالة الأطفال:

ينتشر استخدام الأطفال كقوة عمل في الأنشطة الاقتصادية في الريف، خاصة النشاط الزراعي، واستغلالهم كاستثمار بشري سواء للتوفير في تكلفة عنصر العمل في تلك الأنشطة، أو كمصدر إضافي للدخل للأسر الفقيرة، وهي أمور تؤدي لحرمان هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم وفرصهم التالية في الاختيار في الحياة، فضلاً عن وضع قيود على التصدير التي تحد من فرص تنافسية إنتاج الريفيين وفرص فتح مجالات للتعاون مع العالم الخارجي، وفق الاتفاقيات الدولية في حال تطبيق القيود على التجارة في السلع التي يسهم في إنتاجها الأطفال.

12.5. أوضاع انعدام الأمن الغذائي في الريف:

برغم أن الريف هو الحاضنة الطبيعية والفضاء الرئيسي الذي تتم فيه كل عمليات إنتاج الغذاء الرئيسية، إلا أنه هو المجتمع الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي- بأبعاده المتعددة- لأفراده، وذلك بخلاف الأوضاع السائدة في الحضر. ويعود ذلك أساساً لتوجهات شبكة الإمداد نحو الريف وضعف البنية الأساسية فيه اللازمة لأداء فعال لهذه الشبكة، وأيضاً بسبب ضعف القوة الشرائية المتاحة لدى الريفيين لضعف مستويات دخولهم، وهي أمور- في النهاية- مترابطة ومتشابكة معاً. فالسياسات العامة تسعى عادةً إلى الحفاظ على مستويات سعرية منخفضة للغذاء، ليصبح في متناول الأيدي لأكبر شريحة ممكنة من السكان لتحقيق أعلى مستويات الأمن الغذائي على مستوى المجتمع. هذه السياسة ذاتها هي التي ينتج عنها مستويات دخول أقل للعاملين في قطاع الزراعة- الذين يشكلون أغلبية سكان الريف- عمّا هو متاح في القطاعات الأخرى، وذلك تحت مبرر أن الإنتاج الزراعي لا يحتاج إلى مدخلات ذات تكلفة عالية، ومن ثم فإن انخفاض عائد العمل فيه يتناسب مع انخفاض تكاليف هذه المدخلات، وهو الأمر المجافي لحقيقة الارتفاع غير المسبوق في تكلفة مستلزمات الإنتاج التي ترد من قطاعات أخرى، خاصة في ظل تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والتحرر الاقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي في العديد من الدول النامية التي طالت معظم الدول العربية، وهي البرامج التي أغفلت الاستثمار في الزراعة والريف لمبررات تكرر ذكرها فيما سبق.

13.5. التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي:

يعود هذا العامل تحديداً لخلل في السياسات المتبناة، والتي **لا توازن بين حق كل المجتمع في تحقيق أمن غذائي مستقر وبين حقوق المنتجين الزراعيين في الريف في الحصول على عوائد عادلة لعملهم في إنتاج هذا الغذاء.** ولقد لعب المزارعون في الريف أدواراً مهمة في استقرار الاقتصادات الوطنية، بل وأحياناً تمويل تطوير قطاعات أخرى- مثل ما حدث في مصر في حقبة الخمسينيات والستينيات عند التركيز على تطوير قطاع الصناعة من فوائض قطاع الزراعة، وهو أمر يتكرر بصورة أو أخرى مبررا بالرغبة في التخفيف على الفقراء وضمان الأمن الغذائي للجميع، ولو على حساب حقوق المنتجين الزراعيين في الريف. إن هذا العامل بالذات هو سبب مهم لعدم الاهتمام بتطوير مهنة الزراعة أو تراكم وتوجيه استثمارات كافية لتبين توسيع الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع خاصة المشروعات الصغيرة فيه، وهو ما يتطلب إصلاحات هيكلية في السياسة الاقتصادية ليضمن المزارع نصيباً عادلاً وعائداً منصفاً لعمله في إنتاج الغذاء يجعله يستقر في هذا النشاط، بل ويسعى لتطويره ورفع كفاءة إدارته. إن النموذج الواضح لتدخل الدولة لتحقيق التوازن بين حق كل المجتمع في ضمان أمن غذائي مستقر لكل مواطنيه وبين حقوق المنتجين الزراعيين في الريف في الحصول علي دخول عادلة، يتضح في الدعم السخي الذي قدمته الدول الأوروبية والولايات المتحدة لمزارعيها

في الريف- سواء بصوره المشروطة أو غير المشروطة- ولأمد طويل لتعزيز تنافسية الزراعة في هذه الدول عالميا، وذلك برغم الاعتراضات التي قدمتها دول أخري أعضاء في منظمة التجارة العالمية ضد هذه السياسات التي قيدت من القدرة التنافسية للعديد من الدول النامية الأعضاء بالمنظمة، ولم تنتهي هذه السياسات ولكن تغيرت الصورة التي يقدم عليها هذا الدعم مؤخرا تلافيا لهذه الاعتراضات. وفي المقابل سارعت معظم الدول النامية لتقليص بل وأحيانا إلغاء هذا الدعم كلية للمنتجين في الريف بدعوي التوافق مع الاتفاقيات الدولية، وفي بعض الدول تم توجيهه للمصدرين، أي بعيدا عن الريف والزراعة!

14.5. ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها:

عكست البيانات المتاحة في الجزء الذي سبق عرضه عن الموارد الطبيعية الضعف الواضح في أنصبة سكان العالم العربي من تلك الموارد، والتي من أهمها المياه والأراضي المتاحة للزراعة وتلك المزروعة بالفعل، وهو ما يصاحبه- فضلاً عن ذلك- عدم استقرار أوضاع حيازة الأراضي، وحقوق المياه التي لا تشجع على الاستثمار الآمن في الأنشطة المرتبطة بها واللازمة لتنميتها واستدامتها. ويضاعف من هشاشة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة الصراعات السائدة حول حقوق السيطرة على هذه الموارد على المستوى المحلي، بسبب ضعف أو عدم الفاعلية- بل وأحياناً الغياب الكامل- لأنظمة الحيازة والاستغلال لتلك الموارد. ويفاقم من تلك الاختلالات الصراعات الجيوسياسية التي ثارت- خاصة- في العقدين الأخيرين مع بعض دول الجوار حول تلك الحقوق، خاصة مع اتساع نطاق شراكة معظم الدول العربية مع دول من خارج نطاق العالم العربي في معظم تلك الموارد (Sadiddin & Bassaoud, 2016).

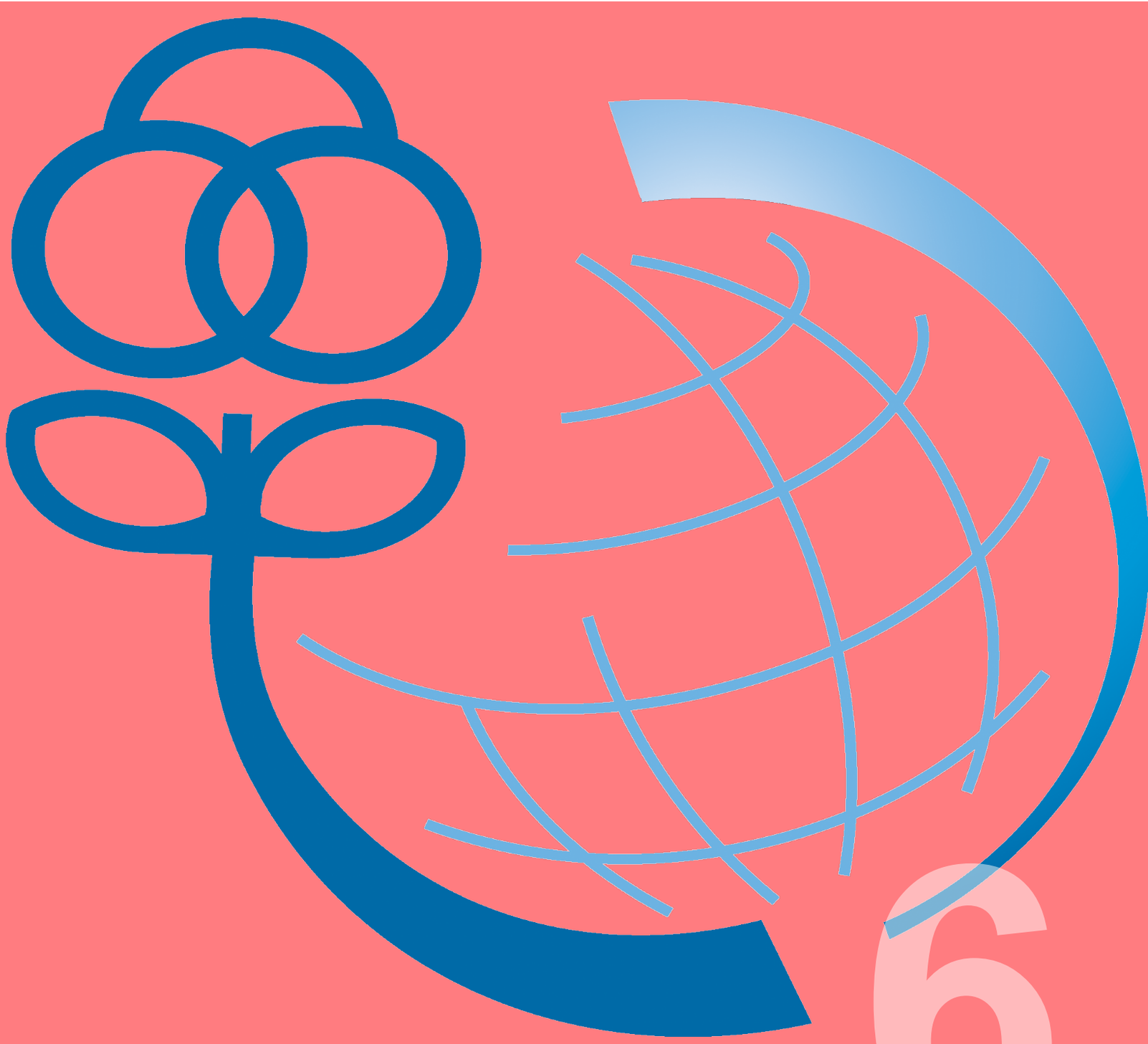

6

الفصل السادس: الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة للريف في المنطقة العربية.

الفصل السادس: الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة للريف في المنطقة العربية:

مقدمة:

عند تناول قضايا تنمية الريف في العالم العربي يجب ان تراعي عدداً من الأسس المهمة لتطوير الريف والنهضة بحياة سكانه ليتوافق مع تطلعات أهله ومتخذي القرار على المستويات المحلية والوطنية، بل والإقليمية والدولية أيضاً. ومن **أهم هذه الأسس** ما يلي:

- الفهم العلمي الواعي للواقع الراهن للريف في محيطه المحلي والوطني، وكذا سياقه الثقافي الذي يعكس التنوع الكبير في الأوضاع الريفية، وكذا طبيعة المتغيرات والعوامل الدينامية التي تؤثر في مسار التغيرات التي يتعرض لها الريف- خاصة في العالم العربي- حالياً ويمكن أن يكون لها تبعات مستقبلية ممتدة الأثر.
- بذل أقصى الجهد في الاعتماد على تنبؤات موثوق بها بمستقبل مسارات التغير في الواقع الراهن- خاصة في ظروف عدم وضوح الرؤية التي يتزايد تأثيرها في ظروف عالمنا المعاصر- ووضع خطط إستراتيجية مرنة لتوجيه التغير في الريف إلى مسارات متوافقة مع التغيرات الوطنية المرغوبة في مدى زمني مقبول.
- التعمق في فهم التغيرات السابقة والمستقبلية في المناطق الريفية خاصة في السياق الإقليمي والدولي الديناميكي للتغيرات المحلية والوطنية، سواء لتفادي الآثار سلبية المترتبة عنها، أو للاستفادة من التغيرات الإيجابية التي تدعم الأهداف المطلوب تحقيقها.
- تبني مناهج وأدوات مناسبة للتدخل، وبخاصة تلك التي اثبتت نجاعتها واتساقها مع كافة جهود الحد من الفقر- المنتشر على نطاق واسع- وفقاً للتجارب المحلية والدولية، وذلك للاستفادة منها في توجيه مسارات التغيير لصالح الفئات الأكثر هشاشة وعرضة للمخاطر في المجتمع الريفي.
- ضرورة تبني سياسة اللامركزية في التنمية الريفية، خاصة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية في المناطق الريفية للاستفادة من الميزات النسبية لتلك المناطق Territories، ومن ثم تلبية الحاجات غير الملباة لسكانها بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

وفي ضوء هذه الأسس وما يمكن أن يضيفه إليها أصحاب المصلحة Stakeholders والشركاء Partners عبر تطبيق نهج تشاركي Participatoryعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية يمكن الاشارة إلى **أهم مجالات الاهتمام** التي يتعين وضعها في الاعتبار عند التخطيط لتنمية مستدامة للريف وتنفيذ الخطط ومتابعتها وتقييمها:

1.6. مجالات الاهتمام في التنمية الريفية:

يمكن تحديد المجالات التي يتعين على المختصين والمهتمين بالتنمية الريفية التعامل معها في عدد من الأطر/السياقات الرئيسة التالية:

أولاً-السياق المؤسسي والتنظيمي Context Organizational and Institutional:

يمثل هذا البعد إطاراً حاكماً لكل جهود ومسار عملية التنمية على أي مستوى وبخاصة الريف. ويرتبط هذا البعد بشكل رئيسي بالإرادة السياسية، ووعيها بخطورة وأهمية التدخل في مسار التغيرات الجارية لمحاولة التأثير عليها بشكل معين لصالح حركة المجتمع ككل، وفئاته الأكثر احتياجاً، ومواكبة التغيرات العالمية والإقليمية والوطنية التي تزيد حالة عدم الاستقرار. لذا فإن الإطار المؤسسي والتنظيمي للتنمية الريفية لابد أن يشمل الجوانب التالية:

1-1.ضرورة أخذ المتغيرات الإقليمية والدولية في الاعتبار، خاصة التغيرات المناخية والأهداف الوطنية والعالمية

للتنمية التي تسعى لاستدامة Sustainability النظام البيئي المحلي والعالمي، وبما يحقق مرونة/صمود Resilienceالقطاع الريفي بمكونه الزراعي- الأكثر حساسية لهذه التغيرات- لرفع قدرته على التأقلم وتخفيف حدة الصدمات.

2-1.إدراك الأهمية القصوى والمحورية لدور الريف- خاصة المكون الزراعي- في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير السياسات الواعية بدور القطاع الزراعي في الريف، وتأمين البنى التحتية اللازمة لتطوير أدائه على المستويين المحلي والوطني.

3-1. تحليل الإطار المؤسسي بالريف Rural Institutions، وتقييم مدى ملاءمته لمتطلبات التنمية المحلية، وتعزيز الثقة في عدالة توزيع عوائد التنمية بين الشركاء Partners وأصحاب المصلحة Stakeholders وتقدير مدى الحاجة لإصلاحه Reform لمواكبة التغيرات الراهنة والمستقبلية لتيسير عملية التغيير، وما يتطلبه ذلك من تغيرات في البنية التشريعية بالدولة، وهو ما يؤكد على ضرورة بث الوعي الكافي بأهمية وخطورة الإرادة السياسية على كافة المستويات.

4-1. دراسة الأوضاع الراهنة للمنظمات الريفية الطوعية (المجتمع المدني CSOs والمنظمات غير الحكومية NGOs) القائمة من حيث البنية المؤسسية والتنظيمية، وتقييم إمكانياتها ومقوماتها، ومدى ملاءمتها للبنية الاجتماعية المحلية، وكفاءتها وفاعليتها في إدارة الشأن المحلي والقدرة على تعبئة الموارد للمساهمة في جهود تنمية الريف، ومن ثم مدي حاجتها لدعم قدراتها في سياق عملية التنمية.

5-1. الوعي بطبيعة البناء القيادي المحلي Local Leadership Structure في الريف، ومصادر عناصر القوة وتوزيعاتها فيه، وتأثيره على فرص نجاح وكفاءة عملية إدارة التنمية المحلية وعدالة توزيع عوائد التنمية على كافة فئات المجتمع.

ثانياً- الإطار الإداري Management:

1-2. الفهم الصحيح لنظام الإدارة اللامركزية وحدودها وسبل تطبيقها في المجالات المختلفة (الإدارية/ السياسية/ المالية) وعلى المستويات المختلفة (المحلي/الإقليمي/الوطني) لتحقيق النتائج المرجوة منه بشكل كفء وفعال.

2-2. استيعاب مفهوم الإدارة الرشيدة (الحوكمة Governance) القائمة على الديمقراطية والعدالة بشكل صحيح وتبني تطبيقها على المستويات المختلفة، مع الاستعانة بنماذج ناجحة في المحيط المحلي أو الوطني أو الإقليمي ليصبح أكثر ملاءمة وإقناعاً.

3-2. تبني النهج التشاركي، وتعزيز موقف الإدارة من تبني نهج اتخاذ القرار من أدنى إلى أعلى، لتأكيد نجاعة هذا النهج في تحقيق فعالية الإدارة وليس فقط كفاءتها.

4-2. إدارة الموارد الطبيعة المحلية (المياه والأرض ونظم الحيازة) وفق أنظمة مستقرة وديناميةوتحظى بالشرعية في آنٍ واحدٍ، بما يشجع على استقرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفعاليتها في استقرار حياة الريفيين في مجتمعاتهم.

5-2. تبني نظم ملائمة لتيسير نفاذية وسهولة حصول الريفيين- خاصة الشباب والمرأة المعيلة- على الموارد- وتحديدا التمويل- لتشجيع انتشار وكفاءة إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

اختيار النظم المزرعية Farming System الملائمة لإمكانيات وموارد كل منطقة، والتي تعزز استدامة النظم البيئية، وفي ذات الوقت تميزها وتنافسيتها محلياً ووطنياً، خاصة مع ظهور عمليات إعادة التموضع Relocation الجارية للخصائص المناخية بالمناطق البيئية الزراعية Agroecological Zones في ظل التغيرات المناخية الراهنة.

ثالثا: الإطار الاجتماعي والبشري:

1-3. تحليل البيئة الاجتماعية الريفية ومكوناتها من حيث عناصر توزيع الثروة والقوة، وبخاصة البنية العائلية أو العرقية (القبائل والعشائر) وعلاقات التعاون أو التنافس أو الصراع، وضرورة دمج involvement الفئات المهمشة Marginalized في تيار العمل الجماعي بما يساعد على إزالة أسباب ونبذ اللجوء للعنف، للحصول على حقوقهم العادلة أسوة بما يحصل عليه باقي فئات المجتمع.

2-3. التعرف على أوضاع النوع الاجتماعي Gender محلياً، وانعكاساتها الاقتصادية الاجتماعية على مستويات معيشة الوحدات المعيشية والمجتمع المحلي ككل.

3-3. دعم تطوير قدرات العمالة الزراعية وتنمية الموارد البشرية بالريف- خاصة الشباب والنساء- بشكل مستمر ومتوافق مع التغيرات والتقنيات المطلوبة في مجال الزراعة بنظمها المتطورة- ولكنها الملائمة Adequate لطبيعة وظروف البيئة الريفية اجتماعياً وثقافياً- بحيث لا تحدث نتائج سلبية على مسار التغير تضر بسمة الاستقرار- النسبي- في الريف، وبما يسمح في ذات الوقت بتوزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تضمن كفاءة وفاعلية العنصر البشري وتنويع وتحديث النشاط الاقتصادي في الريف. فليس من المفيد جلب تقنيات شديدة التطور Sophisticated كتلك المستخدمة في المزارع التجارية التي تستخدمها للإنتاج للتصدير، والتي تعرف عادة بالتقنيات كثيفة رأس المال Capital Intensive في مناطق ريفية مزدحمة السكان التي تحتاج على العكس من ذلك لتقنيات متطورة لكن كثيفة العمالة Labor Intensive وذلك لضمان التشغيل لأكبر نسبة من الأيدي العاملة بالريف.

4-3. فهم ديناميات عملية نمو السكان الريفيين وتوزيعاتهم وحركتهم (الحراك/ الهجرة) محلياً وإقليمياً، وتأثير ذلك على المشكلة السكانية وأبعادها المختلفة على كافة المستويات، خاصة العلاقة بين السكان والموارد المحدودة ذات التأثير المباشر على مستوى المعيشة.

5-3. العمل على إزالة الفجوة الريفية / الحضرية وتعزيز علاقات التبادل العادل بين الريف والحضر لتقليل تأثير عوامل الطرد السكاني، ودعم فرص الاستقرار- خاصة لفئة الشباب-ومن ثم تشجيع فرص الاستثمار في الريف وتنميته.

6-3. دراسة أوضاع الفقر Poverty (خاصة متعدد الأبعاد) في المجتمعات الريفية وتبعاته على سبل العيش المستدام Sustainable Livelihood لفئات المجتمع المختلفة، وضرورة وضع سياسات محابية للفقراء Pro-poor تركز على تحقيق تراكم لأصول تلك الفئات تنعكس على تراكم أصول المجتمع ككل، لدعم قدرة فئات المجتمع والمجتمع ككل علي مواجهة الصدمات وبالتالي مرونته Resilience (Heijman, Hagelaar, & van der Heide, 2007)، أي القدرة على امتصاص وتحمل آثار الصدمات وسرعة التعافي من تبعاتها بشكل أسرع خاصة في ظل أوضاع اللايقين التي سيطرت بحدة وعلي نطاق واسع خاصة في الحقبة الراهنة (UNDP, 2022).

رابعاً- الإطار البيئي والاقتصادي:

1-4 الفهم الصحيح للتعددية الوظيفية Multifunctionality لقطاع الزراعة والقطاع الريفي، وأهميتها في تحليل مسارات التأثير والنتائج المترتبة على أي سياسات تتعلق بهما.

2-4 تنافسية الزراعة المحلية والقطاع الريفي (خاصة في إطار العولمة والانفتاح الثقافي) من خلال دمج أنشطة جديدة (مثل نشاط التصنيع الغذائي والصناعات الريفية والسياحة الريفية) تتعلق بتطوير سلاسل الإمداد الغذائي وانعكاس ذلك على الأنشطة الاقتصادية في الريف.

3-4 تنويع النشاط الاقتصادي في الريف لخلق مصادر جديدة للقيمة المضافة، وتراكم الأصول، وزيادة فرص العمل، ومن ثم مزيد من فرص رفع الدخول ومصادر دخل إضافية للريفيين.

خامساً- الإطار المعرفي والثقافي والسياسي:

1-5 دعم الانفتاح على الخبرات المتراكمة لتطبيقات المداخل (المقاربات) والمناهج الجديدة للتنمية الريفية، وبخاصة المنهج المناطقي Territorial في التنمية (FAO, 2005; GIZ, 2012) الابتكار الاجتماعي Social Innovation (Neumeier, 2017; Bernardino & Santos, 2017; Rover, de Gennaro, & Roselli, 2017) وسلاسل الإمداد Chains Supply (Marsden, Banks, & Bristow, 2000) والزراعة البيئية Agroecology (Fonseca-Carreño, Salamanca-Merchan, Vega-Baquero, 2019) ، هذا فضلا عن سياسات الحوافز المشروطة Conditional Incentives Policies بدلاً من الدعم المباشر (Kruseman & Vullings, 2007; Kerr, Vardhan, & Jindal, 2014).

2-5 العمل على الاسهام في تغيير الثقافة ومنظومة القيم السائدة لتقوم على التسامح والتعددية وقبول الآخر بما يقلل من فرص الصراع القائم على أسس اختلاف الهوية أو العرقية أو المعتقدات السياسية والدينية، والاستعانة بالقيم التي تحض على ذلك في الأديان المختلفة خاصة للشباب والمرأة المعيلة والفئات الأكثر عرضة للمخاطر. إن تحقيق ذلك سيؤدي لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق الريفية، والذي يعد أمراً شديد الأهمية لجذب الاستثمارات اللازمة لجهود التنمية في الريف.

وفي ضوء الأطر السابقة لتحديد رؤية مستقبلية للتنمية الريفية المستدامة في الوطن العربي، فإنه قد يصبح من المهم البدء بطرح **إطار مقترح لإستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة في العالم العربي**، يكون محفزا للحوار العميق والجاد للمسؤولين، المهتمين والمتخصصين بهذا المجال وأصحاب المصلحة Stakeholders للوصول إلى الحد الأدنى من التوافق بينهم على عناصر ومكونات هذا الإطار، والذي لابد وأن يتسم بمرونة كافية تستوعب- بل وتتفادي- آثار التباينات المتوقعة للرؤى الوطنية في هذا الشأن، والتي يحكمها غالباً تباين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان.

2.6. نموذج لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في الدول العربية:

من المبادرات الجيدة والجديرة بالاهتمام عند محاولة وضع إستراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة في العالم العربي، النموذج الذي طرحه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وطوره عبر تقاريره عن التنمية الريفية في الأعوام 2016 – 2021. ويعتمد هذا النموذج علي التوصيات التي صدرت من جهات دولية عديدة التي تؤكد علي أن تنمية الريف لا بد أن يرتكز على إطار شامل (شكل 8) يتواكب مع التحولات الهيكلية التي ينبغي أن تطرأ على العديد من الدول النامية، والذي يؤكد من خلالها على ضرورة تبني **المنهج الشمولي للتنمية الريفية** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016)، وأيضاً على ضرورة تنويع الأنشطة الريفية وليس فقط النشاط الاقتصادي (IFAD, 2021) بما يؤكد ضرورة الاهتمام بالسياق العام لعملية تنمية الريف وليس فقط التنمية الريفية أو التنمية الزراعية بحدودها الضيقة. ويصلح هذا النموذج بمكوناته المتدرجة كإطار مفاهيمي عام للتنمية الريفية المستدامة في ظروف العالم النامي، ومن ثم فيتعين على المهتمين بهذه القضية في المنطقة العربية الاستفادة منه في طرح نموذج يتسم بالطابع الأكثر إجرائية

Operationalليتناسب والأوضاع المتباينة للدول المختلفة في المنطقة العربية، وهو ما سيحاول هذا التقرير طرح مبادرة أولية له في نهاية هذا الجزء.

إن ما يميز نموذج الإيفاد هو أنه يؤكد- ضمنا- على ضرورة توفر إرادة سياسية ووعي بشمول قضية التنمية الريفية، وأنه لا بد أن تصبح قضية كل المجتمع وليست قضية القطاع وحده كما كان في السابق. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه في الأجزاء السابقة من هذا التقرير، وأكده التحليل الذي اعتمد على البيانات الواردة بجدول (2أ) لتوافق العلاقة بين معدلات التغير في إجمالي الناتج المحلي GDP ومعدلات التغير في إجمالي الناتج الزراعي المحلي، رغم استمرار انخفاض نسبة إسهام القطاع الزراعي- الذي هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف- في الدخل القومي للدولة.

الشكل (8) النموذج الشمولي المقترح منIFAD للتنمية الريفية

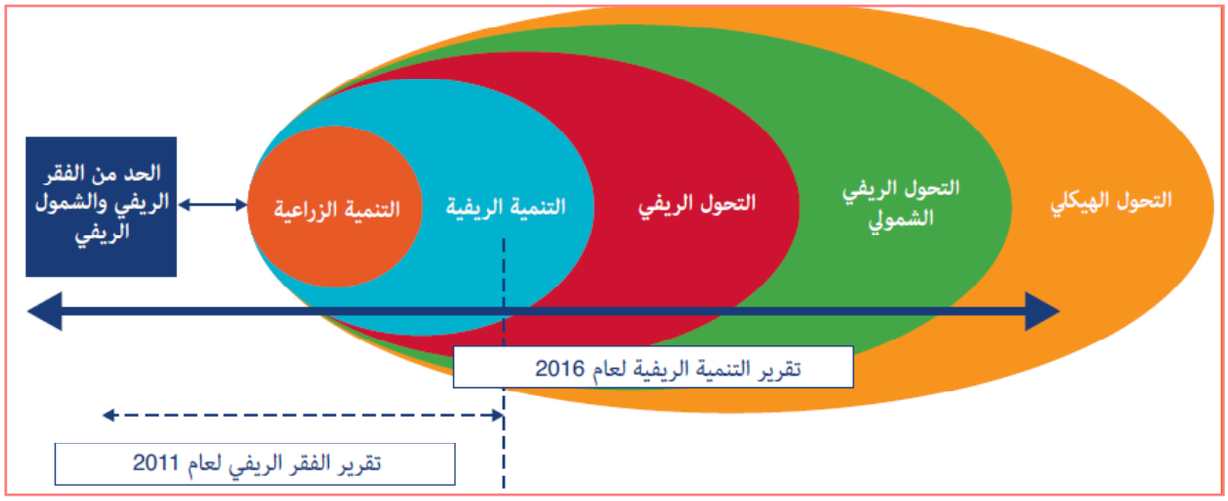

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016، تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما.

وفي ضوء الطرح السريع للنموذج الشمولي للتنمية الريفية ل IFAD الذي يتسم بالتركيز على السياق العام والمفاهيم الأساسية التي تشكل بنيانه المعرفي الآساسي، يسعي هذا التقرير لطرح نموذج مقترح لإطار إستراتيجي للتنمية الريفية المستدامة يضمن شموله للمكونات الثلاث للاستدامة، فضلا عن مكونات الأطر المنهجية الأساسية التي ينبغي أن يبني عليه، وكذا الشروط العامة التي يلزم تحقق حدود دنيا لها في السياق السياسي والمؤسسي إلى جانب الأطر الأخرى التي سبق تناولها وطرحها. فيعتمد هذا النموذج (شكل 9) علي قاعدة أساسية من إرادة سياسية واعية بالاحتياجات الحقيقية للفئات الأكثر احتياجا، ومن ثم الإصرار علي تبني سياسات وخطط ومشروعات داعمة ومحابية للفقراء، وأن يؤدي توفر هذه الإرادة إلي تعزيز التحول في العلاقات بين الريف والحضر لعلاقات أكثر عدالة بينهما، يتم من خلالها بناء قدرات حقيقية للمجتمعات المحلية الريفية ومؤسساتها ومنظماتها للعمل رفع مستوي معيشة سكان هذه المجتمعات والرفاء الاجتماعي لهم، وكذا تعزيز كافة الأصول اللازمة لها لمواجهة الأزمات بصورها المختلفة، وبما ينعكس علي قدرتهم علي الصمود في مواجهتها، كل ذلك من خلال مشروعات اقتصادية وتعديلات مؤسسية هدفها النهائي هو الإنسان في الريف بكل الصور وفي كافة جوانب حياته.

الشكل (9) نموذج لإطار إستراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة بمكوناته الرئيسية

المصدر: إعداد محمد حلمي نوار

إن هذا النموذج المقترح يسعي لإثارة حوار علمي بين المتخصصين والمهتمين والممارسين المعنيين بالتنمية الريفية في العالم العربي حوله، لتعديله وتطويعه للظروف الخاصة بكل بلد وما هو ممكن أوغير ممكن من الشروط، ومن ثم التوصل لإطار أكثر مرونة وقدرة على الاستفادة من ظروف كل بلد عربي لتحقيق أعلي مستوي من الإنجاز في اتجاه التنمية المستدامة لأريافنا العربية.

3.6. محاور الإطار الإستراتيجي المقترح للتنمية الريفية المستدامة في بلدان العالم العربي:

إن محاور الإطار المقترح لابد أن تبنى على أهداف وأسس تحقق استدامة النتائج والتي تشمل:

- بناء قاعدة مستدامة لنمو الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية تعتمد بشكل رئيسي على الإمكانيات والموارد

والأصول المتاحة في البيئة المحلية سواء طبيعية، أو مادية، أو بشرية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، دون اللجوء للاعتماد كلية على موارد خارجية إلا لفترة مرحلية أو بشكل جزئي.

- الارتقاء بخدمات البنية الأساسية بصورة تسمح بالتنمية المتكاملة على المستوى المحلي.
- تعزيز خدمات التنمية البشرية بشكل يحقق بناء القدرات والأصول للأفراد والمنظمات المحلية.
- التركيز على تطبيق واسع ومبتكر- ولا يتعارض مع السياق الثقافي والاجتماعي المحلي- لمنهج المشاركة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وإدارة مشروعات التنمية التي تفي بشروط الاستدامة.
- الاعتماد على منظمات محلية للمجتمع المدني وتأهيلها للقيام بدور فعال في تعبئة الموارد البشرية المحلية والموارد المادية المطلوبة.
- **لامركزية الإدارة** في ظل إرادة سياسية موالية لتنمية الريف وتحسين ظروف معيشة الريفيين.

إن التنمية الريفية المستدامة يجب أن تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من النمو، مع التركيز على الحد من الفقر بشكل أساسي. وعلى وجه التحديد:

- تقديم خيارات مختلفة وبدائل متعددة للسكان وللمناطق شبه الحضرية والريفية والنائية.
- تعزيز الاستثمار في الزراعة فضلاً عن المشاريع الريفية غير الزراعية مع ضمان أقصي قدر للتكامل بينها.
- توسيع فرص الخيارات أمام الوحدات المعيشية التي تعمل في أماكن مختلفة ومجالات نشاط متعددة.
- إدراك أن قوى السوق تعمل دائماً، لكنها في حاجة إلى الترشيد- باستخدام نفس آلياتها- وأن الدولة بأجهزتها المعنية- وخاصة المتخصصة- لديها دور رئيسي لابد وأن تلعبه في توفير السلع العامة على اختلاف مصادرها، سواء المحلية أو الدولية.
- اتخاذ إجراءات واضحة لمعالجة عدم العدالة في توزيع الأصول والدخول.
- الدعم العام للبحث والتطوير لتعزيز فرص الابتكار في كافة المجالات وليست التقنية فقط.
- تعزيز الإستراتيجيات الزراعية المتوافقة مع حماية بل - وبقدر المستطاع- توليد وتجديد الموارد الطبيعية.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية والأصول الفردية والمجتمعية خاصة رأس المال البشري.
- الالتزام بضرورة حماية الفقراء، من خلال التغطية الشاملة لشبكات الحماية الاجتماعية، وتفعيل التدابير والإجراءات التي تضمن الشفافية والعدالة، وتخفف من اثار الصراعات التي تودي الي زيادة معدلات الفقر بين سكان الريف.
- اقتراح خطوات إجرائية وعملية لتعميق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في المناطق الريفية.

وفي ظل كل ما سبق فإن القائم بالتخطيط لتنمية ريفية مستدامة في العالم العربي لابد أن يراعي الجوانب التالية:

➢ **إطار مؤسسي** يتعلق ويتضمن ما يلي:

- **رؤية إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية** المستدامة في إطار تكامل إقليمي عربي، تضمن توزيع الأدوار وتضافر جهود كافة القطاعات في تنفيذ برامج ومشروعات مستدامة ومتكاملة رأسياً وأفقياً، وعلى المستويات الوطنية والإقليمية.
- سياسات لتفعيل **اللامركزية** (الإدارية والمالية) في قطاع التنمية الريفية على المستويات المختلفة، وتقوية دور المجتمع المدني ومنظمات العمل الأهلية ليقوما بدور فاعل وأكبر في التكامل بين التنمية المستدامة في الزراعة والريف.

- سياسات تنظيمية وهياكل **للتنسيق** بين القطاعات المختلفة المؤدية للتنمية الريفية المستدامة (زراعة، ري، تعليم، صحة، إسكان، مكافحة الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي، مياه الشرب، الصرف الصحي، النقل، ووسائل الاتصالات، .... الخ) يوكل القيام بها إلى جهات مستقلة تقع خارج نطاق نفوذ الهيئات التنفيذية المعنية.
- آلية موضوعية ومستقلة للمتابعة والتقييم.

➢ **إطار تنظيمي** يعكس بوضوح السياسات المطلوبة لإعادة هيكلة واستعادة فعالية القطاعات الرئيسة في النشاط الاقتصادي بالريف- وهو الزراعة مثل: قطاع التعاون الزراعي وقطاع الإرشاد الزراعي المواكب للتغيرات التقنية المعاصرة وقطاع التمويل الريفي- بأنظمة مواكبة للاحتياجات المعاصرة للمزارعين والريفيين، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة خاصة في **مجالات الزراعة والبنية الأساسية والبيئة**.

➢ **إطار تربوي** يتعلق بالسياسات المطلوبة لتغيير أنماط السلوك عامة، مثل السلوك الإنجابي والطلب على الغذاء ورسم خريطة تغذية لتغيير العادات الغذائية نحو أنماط الاستهلاك الرشيد.

➢ **إطار اقتصادي** يتعلق بالسياسات التي تساعد على الابتكار في تنويع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل جديدة، ومستويات دخل أعلى في القطاع الريفي لمكافحة الفقر، وذلك اعتماداً على أنشطة زراعية أكثر توافقاً مع التغيرات العالمية والمناخية، تصاحبها أنشطة تحويلية وصناعات زراعية لرفع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وبما تتناسب مع الإمكانيات المتاحة للمناطق والمجتمعات المحلية الريفية.

4.6. مكونات إستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية:

1. الحوكمة: التأكيد على ضمان المشاركة في عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات.
2. تعدد القطاعات: يجب أن يتم التأكيد على المزيد من الاستثمار في قطاع الزراعة، دون إغفال أو إهمال تعزيز الأنشطة غير الزراعية وتنويعها بأقصى درجة ممكنة- أخذاً في الاعتبار قيود التوسع في النشاط الزراعي- خاصة في ظروف الدول العربية التي تم مناقشتها في أجزاء سابقة من هذا التقرير- لتوليد فرص العمل في قطاعات النشاط الأخرى خاصة الصناعة والخدمات.
3. البنية التحتية: تحسين كل من البنية التحتية الأساسية- المادية والاجتماعية- لرفع كفاءة الإنتاج وخفض تكاليف المعاملات، والبناء على التكامل الممكن بين كل هذه المقومات.
4. الروابط الحضرية- الريفية: لا يتم التعامل مع المناطق الريفية على أنها كيانات منعزلة، بل كجزء من نظام يتكون من مناطق ريفية وحضرية، تربطهم علاقات تبادل غير محدودة تتطلب تقوية الروابط بين الريف والحضر لصالح الطرفين وبشكل متوازن.
5. الشمول: مراعاة أهمية الرؤية الشاملة لكل عمليات التنمية الريفية، والتغييرات المقصودة والعلاقات البينية التي يتزايد تأثيرها بين المتغيرات والمستويات (المحلية والإقليمية والوطنية والدولية).
6. النوع الاجتماعي: يجب أن تأخذ في الاعتبار الدور الحاسم لأدوار المرأة والشباب في التنمية الريفية، والذين هم الأكثر عرضة لمخاطر الاستبعاد والتهميش، رغم الثقل والدور الحيوي لهم.
7. الأوضاع الديموغرافية: التنسيق الجيد عبر سياسات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وكذلك تنظيم الأسرة لتسهيل حدوث عملية التحول الديموغرافي لمرحلة الاستقرار بسرعة ويسر وسلاسة في ذات الوقت.

8. الاستدامة: التأكيد على التفاعل بين الأبعاد الثلاث- الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية- في تحليل فرص التأثر بتغير المناخ، والتغيرات الجيوسياسية، وندرة الغذاء، والمياه بشكل جوهري، ومراعاة تأثير ذلك على التخطيط للمستقبل في ظل مزيد من فرص اللايقين.

كما أن السياسات المطلوب وضعها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في العالم العربي لابد وأن تعتمد على إجراءات تشمل تنفيذ عدد من الأنشطة والأخذ في الاعتباربالمكونات التالية:

- التعرف على ودراسة ورصد الأوضاع والظروف البيئية الراهنة بكل منطقة.
- الترتيبات والتجهيزات البيئية المتاحة والمطلوبة لمواجهة التغيرات المتوقعة والطارئة والمطلوبة.
- تحديد واختيار التقنيات الملائمة للسياق الاقتصادي- الاجتماعي والثقافي السائد، والمتوافقة مع طبيعة التطور في هذا السياق.
- مسح لمقومات البنية التحتية المتاحة وطبيعة وشكل التطور المطلوب فيها، لتحقيق بأهداف التنمية والاحتياجات المطلوب تلبيتها والوفاء بها.
- تقييم القدرة المتاحة لدى الأفراد والمنظمات للاعتماد على الذات وسبل دعمها وتنميتها.
- الأطر القانونية والنظم التشريعية والإجراءات الإدارية القائمة، ومدى ملاءمتها لإحداث التغيرات المطلوبة و/أو المتوقعة.
- مراعاة أنظمة التعليم المتاحة وقدرتها على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، للقيام بالأدوار التي توكل إليها في سياق خطط وبرامج ومشروعات التنمية.
- توفير هياكل وأنظمة فعالة تضع برامج التدريب اللازمة لبناء القدرات وتطويرها لكل المعنيين بوضع وتنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية الريفية على كافة المستويات، بدءاً من المركزي إلى المحلي.
- وضع الأنظمة والإجراءات التي تضمن عدالة توزيع المسؤوليات والأعباء من جانب، وتوزيع العوائد والمنافع على المستحقين من جانب آخر.
- شمول نظم التأمين الشامل (الرعاية الطبية والصحية والتأمين ضد مخاطر العمل) لكافة فئات السكان في الريف.

5.6. دروس مستفادة من بعض الخبرات السابقة وأدوات منهجية مقترحه للتنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية

يمكن في ضوء ما سبق عرضه من خبرات للتنمية الريفية في الدول العربية وأيضا التوجهات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية الريفية المستدامة أن نقترح عددا من السياسات والأدوات المنهجية التي يوصي بشدة بأخذها في الاعتبار عند تنفيذ استراتيجيات وطنية و/أو إقليمية للتنمية الريفية المستدامة في الدول العربية. وتعتمد هذه الأدوات المنهجية في الأساس على طبيعة الأهداف النهائية التي نسعى إلى تحقيقها الاستراتيجيات الوطنية والسياسات والبرامج والمشروعات التي يتم وضعها لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا بعض الخبرات الوطنية في الدول العربية التي تتسق والخبرات العالمية في هذا الصدد.

وسنشير في هذا الجزء- بداية- إلى بعض النماذج المختارة من بعض الخبرات الوطنية في بعض الدول العربية للاسترشاد بها فيما سيتم اقتراحه من الأدوات المنهجية التي يوصى بالاستفادة منها قدر الطاقة لتحقيق أكبر قدر من

الفاعلية والكفاءه في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية لتحقيق الأهداف النهائية التي تسعى الدول العربية لتحقيقه، والتي ينبغي أن تساعد على سد الفجوات الريفية-الحضرية، وأيضا تقليل الفجوة ما بين أوضاع الريف في الدول العربية ونظيرتها في الدول الأخري.

ويمثل التزام الدولة بتنمية الريف نقطة محورية، قد تتمثل في وضع إستراتيجية قطاعية لتنمية الريف- كما هو الحال في المغرب وسلطنة عمان، أو برامج وطنية كما الحال في الجزائر وتونس ومصر وموريتيانيا والأردن أو إنشاء وزارة متخصصة بتنمية هذا القطاع بالتشابك مع كل القطاعات الأخري. وقد يمتد لأبعد من ذلك كما حدث في التغيير الجذري في رؤية الدولة المصرية للتنمية الريفية مع صدور المادة (29) في دستور 2014 (منشورات قانونية، بلا تاريخ) الذي نص في سياق رؤيته للزراعة على أن تلتزم الدولة "بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية....". علي انه يجدر الإشارة لعدم وجود إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة في مصر حتي الآن، ويعد مشروع "شروق" (1994-2004) أول مشروع قومي للتنمية الريفية، أعقبه "المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية" التابع لوزارة التنمية المحلية (وزارة التنمية المحلية، بلا تاريخ) والذي تم تفعيله كاملا من خلال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي انطلقت عام 2019، هذا إلي جانب الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة 2030، التي اهتمت بالتنمية الريفية من منظور كونها أداة لمواجهة والحد من فقر الوحدات المعيشية التي تعيش أساساً من عملها بمهنة الزراعة. ولقد تم ذلك الربط بإدراج مكون خاص لخطة وبرامج لإنعاش الريف تعتمد على تطوير أنشطة قطاع الزراعة، تتعلق بتوفير فرص عمل منتجة في قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة بها خاصة للشباب والمرأة، وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين، وتخفيض معدلات الفقر في الريف. كما تنفرد هذ الإستراتيجية بتبنيها **للمنهج المناطقي** Territorial الذي يعتمد على تباين خصائص منتجات وفق اختلاف المناطق الجغرافية (Hodge & Midmore, 2008)، لإضافة المزيد من عناصر إضافة القيمة على منتجات الريفيين، وبخاصة العاملون منهم في الزراعة بما يتيح خلق فرص عمل ومستويات دخل أعلى، وذلك اعتماداً على إدراك التمايزات الجغرافية ذات التأثير على خصائص المنتجات الزراعية، سواء كانت سلعة أو خدمة، والتي يمكن بالتالي أن تتيح منح هوية خاصة- يمكن اعتمادها رسمياً- لهذه المنتجات تعتمد على المنطقة الجغرافية التي تعد منطقة المنشأ الجغرافي لهذا المنتج، ومن ثم ضمان حماية هذا النوع من المنتجات بناءً على نظم وتشريعات وطنية ودولية تضمن للمستهلك النهائي خصائص وصفات هذا المنتج مقابل عائد أعلى للمنتجين. وهو ما تم تنفيذه بالفعل على مستوي تجريبي من خلال مشروع لمنح المؤشر الجغرافي لمحاصيل تين وزيتون بمنطقة مطروح و«عنب» منطقة سيدي براني بالساحل الشمالي في مصر، بالتعاون بين مؤسسات وزراة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الأهرام، 2019).

وتعد تجربة تونس في استخدام مفهوم **التباين الإقليمي** Regional Disparity في أحد مشروعات "تطوير تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة في المناطق الريفية" (ESCWA& SIDA, 2020) نموذجاً مناسباً لعرض كيفية استخدام بعض الأدوات المنهجية المناسبة للتخطيط لمواجهة الاختلالات التي تظهر بين المناطق الريفية والحضرية في جوانب الحياة المختلفة، والتي كانت تتعلق بالطاقة في تلك الحالة. ويتسق استخدام هذا المنهج وأدوات مناظرة له- مثل الاستهداف الجغرافي وخرائط توزيع الفقر على سبيل المثال- مع ما أكده التقرير الخاص بهذه التجربة باستخدام مؤشر مركب للتنمية الإقليمية Regional Development Indicator يعتمد في بنائه على 17 مؤشراً فرعياً لتوضيح الفروق بين الحضر والريف، وبين المناطق الساحلية وغير الساحلية- Inland- وبين الذكور والإناث، لصالح الأولى على حساب الثانية بالتوالي، مما يستدعي التدخل المخطط لإزالة أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الاختلالات لصالح الفئات الأكثر تهميشاً وعرضة للمخاطر.

وفي ظل كل ما سبق عرضه يمكن استخلاص أهم السياسات والأدوات والأطر المنهجية التي **تم تجريبها في بعض الدول العربية** والتي يمكن- من ثم- اقتراحها للنظر في جدوى استخدامها في مناطق أخري في المستقبل.

السياسات المقترحة:

الاستهداف Targeting: يدخل تحت هذا الإطار استهداف مناطق أو أقاليم معينة يعاني سكانها من ارتفاع معدلات الفقر أو ظروف معيشية غير ملائمة وهو ما يعرف بالاستهداف الجغرافي Geographical Targeting أيضا استهداف فئات معينة مثل الفئات المعرضة للمخاطر Vulnerable أو الوحدات المعيشية التي تعاني من الفقر أو النساء المعيلات إلى غير ذلك من الفئات الأكثر احتياجا والذين يتم تحديدهم من خلال أدوات محددة، مثل خرائط الفقرPoverty maps التي استخدمتها مصر منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، أومؤشرات التمايز الإقليمي Regional Disparity Index التي استخدمتها تونس مع بدايات الألفية الثالثة لتحديد أولويات المجتمعات المحلية أو المناطق أو الأقاليم التي ينبغي البدء بالتدخل فيها.

الحوافز المشروطة Conditional Incentives: وهي سياسات بديلة عن الدعم المباشر والتي يرتبط حصول المزارع أو حتى الريفيون غير العاملون بالزراعة عليها بتحقيق أهداف معينة، مع استمرار هذه الحوافز لفترة حتى يتحقق تغيير أداء المزارع أو الريفي لما هو مستهدف- بعد ذلك مع سحبه تدريجيا لمنع خلق حالة اعتمادية Dependency على الجهات الخارجية- حتى وإن كانت أجهزة الدولة- على المدي الطويل.

الشراكة بين القطاع العام والخاص PPPوالتي تشمل قطاعا تعاونيا تم تطوير إطاره التشريعي ليعمل بأدوات عمل متطورة ونظم عصرية مرنة وموارد بشرية شابة تم تطوير قدراتها لتكون أكثر كفاءة وفاعلية لصالح الأعضاء ودعم متطلبات الأفراد الأكثر احتياجا، وهو ما لا يزال يتطلب دعما لتفعيل هذا الإطار.

الشمول المالي وحزم التمويل الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تتطلب منظمات متخصصة مدعومة خاصة من النظام المصرفي للدولة، كما هو الحال في مصر، حيث تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.aspx

الأدوات والأطر المنهجية

المنهج المناطقي Territorial Approach: وهو منهج أثبت نجاحه في مناطق عدة من العالم تمتد عبر القارات المختلفة، خاصة أوروبا التي تبنته رسميا في إطار سياستها للتنمية الريفية- المرتكز الثاني في سياستها الزراعية المشتركة CAP (SchejtmanA & Berdegué, 2008) وأمريكا اللاتينية، وامتد لاحقا لبعض دول أفريقيا خاصة شمالها، والدول الآسيوية خاصة مع تبنية من قبل هيئات التنمية العالمية والدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2005) وهيئة التعاون الدولي الألماني للتنمية GIZ

إطار سبل العيش المستدام :Sustainable Livelihood Framework هو إطار معقد- لكنه متكامل- لعدد من الإجراءات والعمليات التي تسعي لدعم وتنمية سبل عيش الناس، ليس فقط من خلال البناء على موارد سبل العيش المتوافرة وإنما أيضا تعزيز قدرات وآليات التأقلم في اوقات الضغوط بصورها المختلفة باستخدام هذه الموارد. وهو يركز على ان حالة ورفاهية المستفيدين تعتمد على وصولهم الي الموارد وإمكانية استخدامهم لها وقدرتهم على تطويرها. ويعمل هذا المنهج على تحقيق ورفاهية الأفراد والأسر والمجتمع المحلي بأسره من خلال تعزيز المدخلات ودعم الوصول لمخرجات تحقق سبل العيش المستدام.

أدوات الكشف عن توزيع الفئات المهمشة والأكثر عرضة للمخاطر، مثل خرائط توزيع الفقر بصوره المختلفة- النقدية ومتعددة الأبعاد- ومسوح الأسرة للدخل والإنفاق، والمسوح الديموجرافية الصحية الدورية DHS (https://dhsprogram.com) سواء لاستخدامها في مراحل التخطيط أو المتابعة والتقييم لنتائج المشروعات التنموية.

7

الفصل السابع: إطار مقترح لمؤشرات تقييم الأداء لخطة تنمية ريفية مستدامة

الفصل السابع: إطار مقترح لمؤشرات تقييم الأداء لخطة تنمية ريفية مستدامة

التنمية في جوهرها هي عبارة عن تغيير مقصود في ظروف معيشة الإنسان في اتجاه محمود ومرغوب فيه وفق أهداف إستراتيجية يختارها واضعو السياسة ومخططو البرامج والمشروعات التنموية وكذلك المستهدفون من هذا التغيير. وبناءً عليه فإن قياس مدى التقدم في تحقيق هذا التغيير المرغوب فيه لا بد أن يتم بناءً على مجموعة من المعايير المستقاة من تلك الأهداف التي تسعى أية إستراتيجية إلى تحقيقها، وفق خطة زمنية محددة وفي ظل الإمكانيات المتاحة والمخصصة لتنفيذ هذه الخطة، وكذا بالتوافق مع السياق الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للمجتمع الذي تحددت في إطاره هذه الأهداف.

ومن المتفق عليه أن التنمية المستدامة- بأبعادها الثلاث- تحظى اليوم بتوافق على مستوى العالم منذ الاتفاق على أهدافها الإستراتيجية في باريس عام 2015. ولضمان الجدية في تحقيق هذه الأهداف والغايات الفرعية المشتقة منها، تم التوافق على ضرورة الالتزام بآليات موضوعية ومعيارية للمتابعة ومن ثم التقييم السنوي للإنجازات علي مستوي كل دولة بالنسبة لكل هدف، التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات القابلة للقياس والمقارنة، والتي تحظى باتفاق عام بين الدول ممثلة في حكوماتها والهيئات الدولية التي اتفقت على تلك الأهداف والغايات الفرعية من أجل تحقيقها حتى عام 2030 (Sustainable Development Goals: Knowledge Platform, n.d.).

ولقد اضطلعت الهيئات الدولية المعنية بقطاعات التنمية المختلفة بوضع مؤشرات لقياس مدى التقدم في إنجاز وتحقيق تلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة كل عام فيما يخصها من أهداف تتعلق بطبيعة أنشطتها والرؤية والرسالة اللتان توجهان تلك الأنشطة. فعلى سبيل المثال تعنى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتنمية القطاع الزراعي بشكل رئيسي في سياق التنمية الريفية، بينما يركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تنمية المجتمع الريفي من خلال التركيز على العاملين في الزراعة في الريف وتطوير منظماتهم التي تساعدهم في تعظيم عوائدهم من العمل في هذه المهنة، ولذا اختص كل منهما بأهداف وغايات محددة تتفق ورسالة كل منهما كما سيتضح فيما بعد، وهو ما حذت حذوها لمنظمات الدولية الأخرى المناظرة المعنية بتنمية القطاعات الأخرى.

واعتماداً على هذه المؤشرات التي- غالباً- ما يصدر بها تقرير متابعة سنوي من كل منظمة اعتماداً على إخطارات الدول المختلفة في تحقيق هذه الإنجازات، سيتم اختيار مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يمكن استخدامها لتتبع إنجازات الدول المختلفة في العالم العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الريفي، والذي لا بد أن يعتمد بداية على وضع إستراتيجيات و/أو خطط و/أو برامج وطنية وإقليمية للتنمية الريفية المستدامة في العالم العربي.

وسنعرض فيما يلي نموذجاً لأهم منظمتين دوليتين ذواتي علاقة بموضوع التنمية الزراعية والريفية ومؤشرات التنمية المستدامة التي تتبناها كل منهما وهما **"منظمة الأغذية والزراعة"** و**"الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"**.

1 - متابعة (رصد) أهداف التنمية المستدامة في «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (الإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة، بلا تاريخ)

تعد منظمة الأغذية والزراعة هي «الوكالة **الراعية** لـ 21 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ثمانية منهم تقع تحت وصاية إحصاءات الأغذية والزراعة. ومن خلال عملها في إحصاءات الأغذية والزراعة، تدعم البلدان في

تحسين قدراتها الإحصائية على رصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وقياس ونشر واستخدام المؤشرات.

تهدف أنشطة تنمية القدرات في مجال إحصاءات الأغذية والزراعة إلى دعم البلدان في حساب ورصد ثمانية مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة:

- تدعم منظمة الأغذية والزراعة البلدان في جمع البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير عن مؤشرين رئيسيين لرصد التقدم المحرز في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في العالم: انتشار نقص التغذية (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.1.1) وانتشار الغذاء المعتدل أو الحاد. انعدام الأمن على أساس مقياس انعدام الأمن الغذائي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.1.2).
- يشمل الدعم أيضاً المساعدة الفنية للبلدان في جهودها لجمع البيانات لإعداد وتفسير وتطبيق واعتماد مؤشر أهداف التنمية المستدامة a.1.2 ه. الذي يتعلق بتكوين رأس المال الزراعي، وتوفير تفاصيل القطاع الفرعي المتعلقة بالمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات.
- توفير التدريب والمساعدة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن جمع البيانات وتفسيرها ونشرها لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2.3.1و2.3.2؛ مؤشر2.4.1؛ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة a.1.5 ؛12.3.1.
- المؤشر C-2 (الخسارة الزراعية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث) للحد من مخاطر الكوارث ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 1.5.2 (الخسارة الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي).

2 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأهداف التنمية المستدامة: بالنظر إلى مهمة الصندوق المتمثلة في القضاء على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي، وعن طريق الاستثمار لزيادة إنتاجية ودخول أصحاب الحيازات الصغيرة، يؤدي الصندوق دوراً محورياً في تحقيق هدف التنمية المستدامة 1- القضاء على الفقر، وهدف التنمية المستدامة 2- القضاء على الجوع.

يعد الصندوق رائداً في استخدام التدابير المبتكرة لتعزيز تمكين المرأة الريفية من خلال الاستثمارات والمشاركة في السياسات. ولتعزيز النُهج التي تستهدف الأسر المعيشية، فإنه يعالج الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين لضمان وصول المرأة الريفية وعلى قدم المساواة إلى الأصول والخدمات الإنتاجية، وفرص العمل والسوق. كما يدعم الصندوق صناع القرار والشركاء في تصميم وتنفيذ الاستثمارات والسياسات والإستراتيجيات التي تعالج عدم المساواة. بهذه الطريقة، يقدم الصندوق مساهمة كبيرة في أهداف التنمية المستدامة، الهدف5-المساواة بين الجنسين وهدف التنمية المستدامة و10- الحد من انعدام المساواة.

يساهم الصندوق في تحقيق الهدف 8- من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، من خلال تعزيز الاقتصادات الريفية الشاملة والمتنوعة والإنتاجية التي تخلق فرص العمل اللائق وزيادة الدخل. يستثمر الصندوق في سكان الريف لزيادة قدراتهم الإنتاجية وفوائدهم من المشاركة في السوق. ولدى الصندوق معرفة وخبرة واسعتين يعتمد عليهما في دعم تطوير سلاسل القيمة، والخدمات المالية الشاملة، والمؤسسات الريفية.

ومن خلال الاستثمار في مناهج الزراعة المستدامة التي تحافظ بشكل أفضل على قاعدة الموارد الطبيعية وتستعيدها وتزيد من قدرة النظم الزراعية على التكيف مع تغير المناخ، يسهم الصندوق في أهداف التنمية المستدامة - 13العمل المناخي و - 15الحياة على الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، يسهم عمل الصندوق في تحقيق هدف التنمية المستدامة 9 –الصناعة والابتكار البنى التحتية

الأساسية وكذا هدف التنمية المستدامة 11 -مدن ومجتمعات محلية مستدامة من خلال عمله لتعزيز الاقتصادات الريفية الشاملة والمتنوعة والإنتاجية، بما في ذلك مجالات الأعمال التجارية الزراعية والروابط الريفية-الحضرية.

ويعمل الصندوق بالفعل على نطاق واسع في شراكة مع الآخرين، وسيعزز وينوع شراكاته لتحقيق هدف التنمية المستدامة 17 -عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وبشكل عام، تسهم استثمارات الصندوق في الزراعة المستدامة في أهداف التنمية المستدامة - 6المياه النظيفة والنظافة الصحية، و-12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، و14- الحياة تحت الماء.

ومن خلال تعزيز المؤسسات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية، يدعم الصندوق هدف التنمية المستدامة -16السلام والعدل والمؤسسات القوية.

ويتضح مما سبق ومن واقع ما تعرضه هذه المنظمات (FAO وIFAD) عن مسئولياتهما تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووفق طبيعة أنشطتهما، أنه على من سيتعرض لمسؤولية وضع إستراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الريفية المستدامة وتنفيذها، أن يحدد في ذات الوقت آلية رصد الأداء والإنجازات وعلاقتها بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها الفرعية ومؤشراتها المقترحة.

1.7. إطار مقترح للمؤشرات المستقاة من أهداف التنمية المستدامة لتقييم الأداء في برامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة:

إن وضع إطار لمؤشرات قياس الأداء لبرامج ومشروعات التنمية الريفية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة في الريف العربي، لابد وأن تحظى بعددٍ من الخصائص وتفي ببعض الشروط التي تتضمن الآتي:

- أن تتسق في بنيتها مع الأسس التي اعتمدت عليها المؤشرات المقابلة على المستوي العالمي لتكون قابلة للاستخدام في المقارنة بالأوضاع المناظرة على المستوى الدولي.
- أن تضمن شمولية الأبعاد المختلفة للاستدامة التي تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتفاعل بينها.
- أن تأخذ في ذات الوقت خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض الدول العربية، والتي قد تؤدي للانتقائية في اختيار الأنشطة والمؤشرات، ولو مرحلياً.
- أن تتيح البيانات المستخدمة قياس درجة التطور في مستوى التنمية البشرية بمفهومه الأحدث.
- أن تسمح بتتبع التغيرات في حيازة الأصول التي تؤثر على سبل العيش على مستوى الوحدات المعيشية الريفية والمجتمعات المحلية الريفية بما يتيح قياس فرص إمكانات المرونة Resilience على تلك المستويات بشكل فعال ودائم.
- أن يقابلها **مؤشرات مناظرة على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق الحضرية** بما يسمح بمقارنة المؤشرات الخاصة بالمناطق الريفية بنظيرتيها وطنياً وبالمناطق الحضرية، لتقييم مدى التقدم نحو تقليص الفجوة الريفية-الحضرية، والفجوة بين مؤشرات التنمية في الريف والتنمية على المستوى الوطني.

وفي ضوء ما سبق، نعرض نموذج لإطار مقترح لمؤشرات التنمية المستدامة في مناطق الريف العربي، والتي ينبغي

أن يجري إعدادها سنوياً أو دورياً من خلال منظومة إحصائية محدثة بما تتيحه الإمكانيات الوطنية والمحلية من موارد بشرية ومادية وفنية لتنفيذ ما يتعلق بذلك من مهام على مستوى المناطق الريفية:

جدول (17) المؤشرات المقترحة لتقييم الأداء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مناطق الريف

الهدف الأممي	هدف التنمية المستدامة	المؤشر (%)
1	القضاء على الفقر	نسبة سكان الريف تحت خط الفقر الوطني.
		نسبة سكان الريف تحت خط الفقر المدقع (أقل من 1.9 دولارٍ).
		نسبة سكان الريف تحت خط الفقر متعدد الأبعاد.
2	القضاء على الجوع	الطول بالنسبة للعمر(التقزم).
		انتشار سوء التغذية - الهزال.
		انتشار الأنيميا بين الأطفال.
3	الصحة الجيدة والرفاه	معدل الوفيات النفاسية لكل 100000 مولودٍ.
		معدل الإنجاب الكلي للمرأة.
		معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولودٍ.
		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000طفلٍ.
		نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
		نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون مدربون.
		معدل الأطباء البشريين لكل 10000 من السكان.
4	التعليم الجيد	نسبة الأطفال في سن الدخول للمدارس ولهم أماكن بالمؤسسات التعليمية.
		نسبة الأمية بين الذكور.
		نسبة الأمية بين الإناث.
		متوسط عدد سنوات التعليم لمن انتهوا من التعليم وبحسب النوع.
		نسبة المدارس المجهزة للمعاقين.
5	المساواة بين الجنسين	نسبة السيدات اللاتي حصلن على حقوق حيازة مضمونة للأرض المورثة.
		نسبة المتزوجات في الفئة العمرية (18-10) سنةٍ.
		نسبة من سبق لهن الزواج في الفئة من (15 سنة وأكثر) اللاتي تعرضن لعنف بدني.
		نسبة الإناث في عمر أقل من 19 سنةٍ اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن.
		نسبة المتزوجات من (49-15) سنة ويتخذن قرارات استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	نسبة الأسر التي لديها مصدر لمياه الشرب النقية.
		نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق لغسل اليدين بالمياه.
		نسبة الأسر التي لديها مساكن متصلة بنظام صرف عام.
7	طاقة نظيفة متاحة	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء في المنزل.
		نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء في أنشطة ومشروعات اقتصادية.
8	النمو الاقتصادي والعمل اللائق	معدل البطالة بين الذكور.
		معدل البطالة بين الإناث.
		مشاركة المرأة في قوة العمل (بأجر).
		نسبة السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة مضمونة لـلأرض.
		نسبة من يرون أن حقوقهم في الأرض مضمونة حسب الجنس ونوع الحيازة.
		نسبة التغطية التأمينية للقوة العاملة ضد مخاطر وحوادث العمل الخاصة بقطاع الزراعة.
		نسبة التغطية بنظم التأمين الصحي الشامل للقوة العاملة.
16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	نسبة السكان البالغين الأعضاء في منظمات طوعية لرعاية مصالحهم.
		نسبة السكان المضارين بسبب انتماءاتهم العرقية أو النوعية.
		نسبة السكان البالغين المشاركين في الانتخابات المحلية.
17	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (4 سنواتٍ+) .
		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (4 سنواتٍ+) .
		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الجوال (4 سنواتٍ+) .

المراجع والمصادر

المراجع باللغة الأجنبية:

Arab Forum for Environment and Development (AFED). (2011). *ARAB ENVIRONMENT GREEN ECONOMY: Sustainable Transition in a changing Arab World.* Beirut, Lebanon: AFED.

Bernardino, S., & Santos, J. F. (2017). Local development through social and territorial innovation: An exploratory case study. *España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa, 90*, 159-187. doi:10.7203/CIRIEC-E.90.9155

Debay, W. T. (2009). *Climate change and transboundary water resource conflict in Africa.* Mombasa, Kenya.

EL GHONEMY, M. R. (2006). *The Political Economy of Rural Poverty: The case for land reform.* London and New York: Routledge

EL GHONEMY, M. R. (1968). Land Reform and Economic Development in the Near East. *Land Economics, 44*(1), pp. 36–49. doi:https://doi.org/10.2307/3159608

El-Kholei, A. O. (2005). Transformations in Popular Attitude, Customs and Beliefs: A Framework for the Development of Poor Rural Settlements in Egypt. *The Arab Regional Conference "Rural & Urban Interdependencies "* (p. N.A.). Cairo: the Economic and Social Committee for Western Asia (ESCWA).

ESCWA& SIDA . (2020). *Regional Initiative for Promoting Small-scale Renewable Energy Applications in Rural Areas of the Arab Region (REGEND): Assessment Report of Prevailing Situations in Rural Areas in Tunisia.* Beirut: UNITED NATIONS.

FAO. (2005). *An approach to rural development: PARTICIPATORY and NEGOTIATED TERRITORIAL DEVELOPMENT (PNTD).* Rome: FAO.

FAO. (2007). *The Roles of Agriculture in Development: Policy Implications and Guidance.* Rome: FAO.

FAO. (2022). *FAO and OPHI. 2022. Measuring rural poverty with a multidimensional approach: The Rural Multidimensional Poverty Index.* Rome,: FAO.

Ferris, S., Best, R., Lundy, M., Ostertag, C., Gottret, M., & Wandschneider, T. (2006). *Strategy Paper: A Participatory and Area-based Approach to Rural Agroenterprise Development.* Cali, Colombia: International Center for Tropical Agriculture (CIAT).

Fonseca-Carreño, N. E., Salamanca-Merchan, J. D., & Vega-Baquero, Z. Y. (2019, July). Agroecological family farming, an inclusive rural development

strategy. A review. *TEMAS AGRARIOS, 224*(2), 96 – 107. doi:https://doi.org/10.21897/rta.v24i2.1356

GIZ. (2012). *Rural Territorial Development .* Bonn and Eschborn, Germany: GIZ.

Heijman, W. J., Hagelaar, G. J., & van der Heide, C. M. (2007). Rural resilience as a new development concept. In S. A. Economists (Ed.), *Development of Agriculture and Rural Areas in Central and Eastern Europe, 100th seminar of the EAAE* (pp. 383 - 396). Novi Sad, Serbia: Serbian Association of Agricultural Economists.

Hodge, I., & Midmore, P. (2008, December 15). Models of Rural Development and Approaches To Analysis Evaluation. *Économie rurale*. doi:https://doi.org/10.4000/economierurale.406

IFAD. (2021). *Rural Development Report 2021: Transforming food systems for rural prosperity.* Rome: IFAD.

Illiott, J. A. (2006). *An Introduction to Sustainable Developmentn(3rd Ed.)* (3rd ed.). London & New York: Routledge.

ILO. (2022). *World Employment and Social Outlook: Trends 2022.* Geneva: International Labour Office (ILO).

Kerr, J. M., Vardhan, M., & Jindal, R. (2014). Incentives, conditionality and collective action in payment for environmental services. *International Journal of the Commons,, 8*(2), 595–616. doi:DOI: http://doi.org/10.18352/ijc.438

Kruseman, G., & Vullings, W. (. (2007). *Rural development policy in Egypt towards 2025: Targeted conditional income support: a suitable option?* Wageningen: Alterra.

Kyzyma , I. (2018). Rural-urban Dispartity in Poverty Persistence. *IRP Focus, 34*(3), 13-19.

Marsden, T., Banks, J., & Bristow, G. (2000, October). Food Supply Chain Approaches: Exploring their Role in Rural Development. *Sociologia Ruralis 40(4):, 40*(4), 424 - 438. doi:10.1111/1467-9523.00158

Nawar, M. H. (2006). Rural development policies in Egypt: Historical background and evolution of the institutional framework. In J. Chassany , & J. Pellissier (Ed.), *Séminaire sur les Politiques de Développement Rural Durable en Méditerranée dans le Cadre de la Politique de Voisinage de 'Union Européenne, 2006/02/08-09, Le Caire* (pp. 45-54). Montpellier, France: CIHEAM.

NELSON, R. R. (2008). Economic Development from the Perspective of Evolutionary Economic Theory. *Oxford Development Studies, 36* (1).

Neumeier, S. (2017, March). Social innovation in rural development: identifying

the key factors of success. *The Geographical Journal, 183* (1), 34–46. doi:10.1111/geoj.12180

Piasecki, R., & Wolnicki, M. (2004). The evolution of development economics and globalization. *International Journal of Social Economics, 31 No.*(3), 300-314. doi:https://doi.org/10.1108/03068290410518274

Rover, O. J., de Gennaro, B. C., & Roselli, L. (2017). Social Innovation and Sustainable Rural Development: The Case of a Brazilian Agroecology Network. *Sustainability, 9*(1). doi:https://doi.org/10.3390/su9010003

Sedik, David. (2018), THE RURAL-URBAN GAP AND RURAL TRANSFORMATION IN THE NEAR EAST AND NORTH AFRICA.https://newmedit.iamb.it/2018/12/15/the-rural-urban-gap-and-rural-transformation-in-the-near-east-and-north-africa/#.YfEgYC4IZUM .

Singh, K. (2009 (3rd ed.)). *Rural Development: Principles, Policies and Management.* Los Angl: Sage Publications India Pvt Ltd and Other Sage publishers.

The World Bank. (2007). *World Development Report 2008: Agriculture for Development.* Washington: The World Bank.

Tickameyr, A. R. (2006). Rural Poverty. In P. Cloke, T. Marsden, & P. Mooney (Eds.), *Handbook of Rural Studies.* SAGE.

UN-Department of Economic and Social Affairs-Population Division. (2019). *World Urbanization Prospects 2018: Highlights.* New York: United Nations.

UN-Department of Economic and Social Affairs . (2021). *World Social Report 2021: Reconsidering Rural Development.* United Nations.

UNDP and OPHI. (2021). *Global Multidimensional Poverty Index 2021: Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender.* United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative.

UNDP. (1990). *Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development.* New York.: UNDP.

UNDP. (2022). *Arab Human Development Report 2022: Expanding Opportunities for an Inclusive amd Resilient Rcovery in the Post-Covid Era .* New York: UNDP.

UNDP.)2022(. Human Development Report 2021-22: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World. New York.

UNECE, FAO, OECD, and Eurostat. (2007). *Rural Households' Livelihood and Well-Being: Statistics on Rural Development and Agriculture Household Income.* New York and Geneva: UNITED NATIONS

United Nations: Department of Economic and Social Affair. (2021). *World Social Report 2021: Reconsidering Rura Development.* United Nations.

Weber, B., Jensen, L., Miller, K. K., Mosley, J., & Fisher, M. (2005). A Critical Review of Rural Poverty Literature: Is There Truly a Rural Effect? *International Regional Science Review, 28*(4), 381-414. doi:10.1177/0160017605278996

Wegner, C., & Abulfotuh, D. (2019). *Rural Migration in the Near East and North Africa: Regional trends.* Cairo : FAO.

World Bank. (2007). *World Development Report 2008: Agriculture for Development.* Washington, DC: The World Bank.

المراجع باللغة العربية:

جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2020). إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

رائد فايز حتر، وصلاح عبد القادر، (2009). الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2016). تقرير التنمية الريفية لعام 2016، تعزيز التحول الريفي الشمولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما.

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (بلا تاريخ). مقدمة ابن خلدون- الجزء الأول، مكتبة لبنان.

الكايخ، ر. ح، (2009) . التحضر عند العلامة ابن خلدون، رسالة دكتوراه، ليبيا، جامعة الفاتح.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2017). التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، الإسكوا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2019). التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، بيروت: الأمم المتحدة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2006) مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

محمد سعد صالح، أمل، (2005). تقليل الفجوة الريفية الحضريةعن طـريق التنمية المتكاملة، استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية. القاهرة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،(2022). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021). تقريرأوضاع الأمن الغذائي العربي 2021، الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2002). دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

منظمة العمل الدولي، (2003). الخلاص من الفقر، جنيف، منظمة العمل الدولية.

وزارة التعاون الدولي، (2022). الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة: تعاون إنمائي فعال لبناء مستقبل أفضل- تقرير 2021، القاهرة، وزارة التعاون الدولي.

Websites:

(Home | ITF (itf-oecd.org)
(THE 17 GOALS | Sustainable Development (un.org)
https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/rural-development_en
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL
https://data.worldbank.org
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SP.RUR.TOTL.ZS&country
https://dhsprogram.com
https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/history-eu_en
https://fragilestatesindex.org/data/
https://statisticstimes.com/demographics/world-urban-population.php
https://statisticstimes.com/demographics/world-urban-population.php
https://www.ers.usda.gov/topics/rural-economy-population/rural-classifications/what-is-rural.aspx#:~:text=According%20to%20this%20system%2C%20rural,with%20fewer%20than%202%2C500%20people
https://www.ers.usda.gov/topics/rural-economy-population/rural-classifications/what-is-rural.aspx#:~:text=According%20to%20this%20system%2C%20rural,with%20fewer%20than%202%2C500%20people
https://www.hayakarima.com
https://www.ifad.org/ar/investing-in-rural-people
https://www.ifad.org/ar/investing-in-rural-people
https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.aspx
https://www.oecd.org/rural/rural-development-conference/13th-Rural-Agenda-EN.pdf
https://www.oecd.org/rural/rural-development-conference/13th-Rural-Agenda-EN.pdf
https://www.oecd.org/rural/rural-development-conference/13th-Rural-Agenda-EN.pdf
https://www.worldbank.org/en/programs/knowledge-for-change/brief/agriculture-and-rural-development
https://www.wto.org/english/thewto_e/history_e/history_e.htm

الملاحق

ملحق (1)

نموذج لاستمارة جمع البيانات القطرية عن تنمية المجتمعات الريفية

استمارة جمع بيانات قطرية عن تنمية المجتمعات الريفية

الدولة: .....

المسؤول عن جمع البيانات: .....

بيانات التواصل لنقطة الاتصال: جوال .....

بريد الكتروني .....

واتساب.....

تاريخ جمع البيانات: ...../../12../2021.....

الزميل(ة) العزيز(ة)
البيانات المطلوبة في هذه الاستمارة ستستخدم في إعداد دراسة مقارنة عن أوضاع السكان والمجتمعات الريفية في العالم العربي والجهود والأنشطة التي تمت وتلك الجارية وكذا المخططة علي مستويات مختلفة لتنمية هذه المجتمعات.
ونظرا للأهمية القصوي للموثوقية المطلوبة في هذه البيانات، فالشكر موصول لكل من يبذل الجهد اللازم لضمان ذلك، **مع رجاء أن يصحب ذلك تحديد المرجعيات التي تم الاعتماد عليها كمصادر لكل بيان وسنة الإعداد وجهة النشر إن وجد.**

1

أولا: الإطار المؤسسي والتنظيمي (مطلوب تقرير مختصر شامل 1-2 صفحة مع/أو قائمة بالمصادر المنشورة والمتاحة التي تغطي كل النقاط التالية بندا بندا)

1- النظام/ التقسيم الإداري في الدولة بدءا من المستوي الوطني ثم الإقليمي (الجهوي) إلي المحلي الريفي (محافظات/ ولايات.....إلخ)
2- الوثائق التي تحدد التشريعات (الدستور/ القوانين/ القرارات الوزراية/ القرارات الإدارية.....إلخ) المستخدمة في تحديد المعايير [الإدارية (القانونية) / الإحصائية (عدد السكان أو الكثافة السكانية) / المهنية (النشاط الاقتصادي)] المطبقة في تحديد ماهية المناطق الريفية/البدوية/ الصحراوية / الغابوية وكذا تحديد النطاق الجغرافي والسكاني لكل منها.
3- التشريعات القانونية التي تحدد موقع الريف (القرية) في تسلسل النظام الإداري للدولة من المستوي الوطني حتي أدني مستوي إداري.
4- قوانين الحكم المحلي و/ أو الإدارة المحلية التي تحكم أنشطة الحياة المختلفة في الريف في الدولة (علي سبيل المثال الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية المحلية المنتخبة)
5- كيفية تحديد تسلسل التبعية الإدارية لكل شكل من أشكال الاستيطان الريفي للمستويات الإدارية الأعلي في الدولة
6- المنظمات الحكومية المحلية (التي تمثل أجهزة الدولة وتقدم الخدمات المختلفة لمختلف فئات السكان) أو غير الحكومية (التعاونيات/ جمعيات تنمية المجتمع/ النقابات الفلاحية/ منظمات الفلاحين والمنتجين) التي تتواجد بشكل مباشر علي مستوي القرية (باختلاف مستواها الإداري)
7- البنية الاجتماعية (العائلية/ القبلية/ العشائرية) السائدة (الأكثر انتشارا) علي مستوي القرية (بمستوياتها المختلفة)
8- الهيئات المعنية بتنمية المناطق الريفية/البدوية/ الصحراوية/الغابوية في الدولة علي المستويات المختلفة (البناء أو الهيكل التنظيمي)
9- نظم المتابعة والإسناد والمساعدة على صنع القرار في مجال تنمية الريف بالدولة

ثانيا: الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية الريفية (مطلوب تقرير مختصر شامل 1-2 صفحة مع/أو قائمة بالمصادر المنشورة والمتاحة التي تغطي كل النقاط التالية بندا بندا)

1- استراتيجات وخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية السابقة (أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية) مع تحديد موقع ومخصصات الريف في هذه الخطط.
2- مناهج التنمية الريفية التي تم تبنيها في برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة وموقفها من مفوم الاستدامة
3- استراتيجات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة أو المخطط البدء بها في المستقبل وموقع الريف فيها
4- أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنوات الأخيرة
5- أهم مراكز البحث ومراكز المعلومات والمنشورات الدورية والمعنية بالتنمية الريفية في البلاد
6- التخصصات العلمية والبرامج التعليمية المعنية بالتنمية الريفية في المؤسسات التعليمية العليا

ثالثا: الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للسكان

1- العدد الإجمالي لسكان الدولة .....لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....).
2- الإحصاءات الحيوية (لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....):
   a. معدل المواليد السنوي بالدولة.....لكل 100 نسمة.
   b. معدل الوفيات السنوي بالدولة.....لكل 100 نسمة
   c. معدل المواليد السنوي بالريف بالدولة.....لكل 100 نسمة.
   d. معدل الوفيات السنوي بالريف بالدولة.....لكل 100 نسمة
   e. معدل الخصوبة الكلي (لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....).
      i. في الدولة ككل ..... لكل 1000 من النساء في سن الحمل
      ii. في الريف ..... لكل 1000 من النساء في سن الحمل
3- توزيع السكان بحسب محل الإقامة (ريف...../حضر.....) أو..
(حضر..... / غير حضر .....) (لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....).
في حال وجود مجتمعات أخري ليست معرفة كمجتمعات ريفية ولكنها ليست حضرية يتم ذكرها ؛
كالمجتمعات الصحراوية ..... أو البدوية .....أو
الغابوية ..... أو الساحلية.....
أخري- تحدد.....
4- متوسط عدد الأفراد بالأسرة: لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....).
   a. في الدولة .....فرد
   b. في الريف .....فرد
5- متوسط معدل التزاحم لآخر تعداد/تقدير سنة..... (المصدر.....).
   a. في الدولة .....فرد لكل حجرة
   b. في الريف .....فرد لكل حجرة
6- توزيع السكان في **الريف** بالألف بحسب:
   a. النوع (ذكور...../إناث.....) في سنة..... المصدر.....
   b. فئات العمر في سنة..... المصدر.....

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
أقل من 5 سنوات				
5 – أقل من 10				
10– أقل من 15				
15– أقل من 30				
30–أقل من 45				
45– أقل من 60				
60 سنة فأكثر				
المجموع الكلي				

7- الحالة التعليمية للسكان في الريف بالألف

(للفئة العمرية المحددة في التعداد الإحصائي للدولة .....(مثال: في مصر 10 سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
لايقرأ ولايكتب				
يقرأ ويكتب (دون شهادة)				
التعليم الأساسي				
الإعدادية				
الثانوية				
الفنية المتوسطة				
الجامعية الأولي				
دراسات عليا				
المجموع الكلي				

المصدر:.....

8- الحالة العملية (قوة العمل) في الريف بالألف

(للفئة العمرية المحددة في التعداد الإحصائي للدولة .....(مثال: في مصر 15 سنة فأكثر)

الفئة	ذكور	إناث
القوة العاملة (المشتغلين)		
- العاملون بأجر		
- العاملون بدون أجر (عائلي)		
- يعمل لحسابه بمفرده		
- يعمل لحسابه ومعه مستأجر		
القوة العاملة (غير المشتغلين)		
- متعطل لم يسبق له العمل		
- متعطل سبق له العمل		
المجموع الكلي		

المصدر:.....

9- البطالة بين الفئات العمرية والنوعية المختلفة في الريف (لفئة 15+)

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
15– أقل من 30				
30–أقل من 45				
45– أقل من 60				
60 سنة فأكثر				
المجموع الكلي				

المصدر:.....

10- البطالة بين الفئات المختلفة بحسب النوع و التعليم في الريف (لفئة 15+)

الحالة التعليمية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
لا يقرأ ولايكتب				
يقرأ ويكتب (دون شهادة)				
التعليم الأساسي				
الإعدادية				
الثانوية				
الفنية المتوسطة				
الجامعية الأولي				
دراسات عليا				
المجموع الكلي				

المصدر:.....

11- النشاط الاقتصادي (العمل في الزراعة والمهن الأخري بخلاف الزراعة) في الريف (لفئة 15+)

النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
الزراعة والغابات والصيد				
عمل حكومي				
قطاع خاص (خدمات)				
قطاع خاص (حرفيين)				
أخري				
المجموع الكلي				

المصدر:.....

12- متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي للأسرة في الريف بحسب مصدر الدخل في الريف

مصدر الدخل	متوسط نصيب الفرد سنويا بعملة الدولة (.....)	
	الريف	الدولة ككل
من العمل		
- عمل حكومي		
- مشروعات زراعية		
- مشروعات غير زراعية		
من ممتلكات		
- عوائد ممتلكات مالية		
- ريع ممتلكات عقارية		
من تحويلات		
المجموع الكلي		

المصدر:.....

13- نصيب الفرد في الدولة من الأراضي الزراعية .....هكتار (في سنة..... المصدر.....)
14- نصيب الفرد في **ريف** الدولة من الأراضي الزراعية .....هكتار (في سنة..... المصدر.....)
15- متوسط نصيب الفرد في الدولة من الموارد المائية سنويا ..... متر^3 (في سنة..... المصدر.....)
16- معدلات الفقر في الريف.....% (بحسب خط الفقر الوطني.....) في سنة..... المصدر.....
a. السكان الذين يعانون من الفقر المدقع (أقل مما يعادل 1.9 دولار).....%
b. الفقر متعدد الأبعاد.....% (متاح بيانات عن 12 دولة عربية فقط)
17- الهجرة من وإلي الريف بالدولة بحسب النوع والعمر سنة..... المصدر.....

الهجرة	الذكور بالألف (000)					الإناث بالألف (000)				
	15<	30-	60>-	60+	مج	15<	30-	60>-	60+	مج
الداخلية										
- النازحون										
- الوافدون										
الدولية										
- النازحون										
- الوافدون										

18- مؤشر التنمية البشرية.....السنة .....المصدر.....(من تقارير التنمية البشرية الوطنية)
1- علي المستوي القطري....
2- علي مستوي القطاع الريفي.....

رابعا: مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بالريف

الهدف الأممي	هدف التنمية المستدامة	المؤشر (%)	المؤشر الوطني
1	القضاء علي الفقر	نسبة سكان الريف تحت خط الفقر الوطني	.....
		نسبة سكان الريف تحت خط الفقر المدقع (أقل من 1.9 دولار)	.....
		نسبة سكان الريف تحت خط الفقر متعدد الأبعاد	.....
2	القضاء علي الجوع	الطول بالنسبة للعمر(التقزم)	.....
		انتشار سوء التغذية - الهزال	.....
		انتشار الأنيميا بين الأطفال	.....
3	الصحة الجيدة والرفاه	معدل الوفيات النفاسية لكل 100000مولود	.....
		معدل الإنجاب الكلي	.....
		معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة / 1000 مولود	.....
		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000طفل	.....
		نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	.....
		نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون مدربون	.....
		معدل الأطباء البشريين لكل 10000 من السكان	.....

4	التعليم الجيد	نسبة الأطفال في سن الدخول للمدارس ولهم أماكن	.....
		نسبة الأمية بين الذكور	.....
		نسبة الأمية بين الإناث	.....
		متوسط عدد سنوات التعليم	.....
		نسبة المدارس المجهزة للمعاقين	.....
5	المساواة بين الجنسين	نسبة السيدات في الفئة العمرية (15-49) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني	.....
		نسبة المتزوجات في الفئة العمرية (10-18) سنة	.....
		نسبة الإناث في عمر أقل من 19 سنة اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن	.....
		نسبة المتزوجات (15-49) سنة ويتخذن قرارات استخدام وسائل تنظيم الأسرة	.....
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	نسبة الأسر التي لديها مصدر لمياه الشرب النقية	.....
		نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	.....
		نسبة الأسر التي لديها مساكن متصلة بنظام صرف عام	.....
7	طاقة نظيفة متاحة	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	.....
8	النمو الاقتصادي والعمل اللائق	معدل البطالة بين الذكور	.....
		معدل البطالة بين الإناث	.....
		مشاركة المرأة في قوة العمل	.....
17	عقد الشراكة لتحقيق الأهداف	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (4 سنوات+)	.....
		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (4 سنوات+)	.....
		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الجوال (4 سنوات+)	.....

خامسا: أهم تحديات وفرص التنمية الريفية في الدولة (مطلوب تقرير مختصر شامل بحدود 1-2 صفحة مع/أو قائمة بالمصادر المنشورة والمتاحة المتعلقة بكل بند)

1- التحديات (خارجية)/ نقاط الضعف (داخلية) بالريف

a. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل والتو ظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...)
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....
b. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط، عدم العدالة، القبلية/...)
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....

c. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب/العزلة/
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....
d. في البيئة المادية (البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية)
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....

2- الفرص (خارجية)/نقاط القوة (داخلية) بالريف

a. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...)
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....
b. في البيئة الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه، العدالة،
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....
c. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم الانفتاح الثقافي والجغرافي .....
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....
d. في البيئة المادية (أوضاع البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية)
   i. .....
   ii. .....
   iii. .....

8

ملحق (2)

التركيب النوعي والعمري لسكان الريف في 7 دولٍ عربيةٍ
(مستقاة من البيانات التي توفرت باستمارات البيانات القطرية)

1 - تونس:

توزيع السكان في الريف بحسب النوع وفئات العمر

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	عدد	%	عدد	%
أقل من 5 سنواتٍ	175668	10	163908	9
5 – أقل من10 سنواتٍ	150787	9	139510	8
10– أقل من 15 سنةً	141471	8	132170	7
15– أقل من 30 سنةً	446991	25	453738	25
30–أقل من50 سنةً	464581	26	501906	28
50– أقل من 60سنةً	164938	9	174952	10
60 سنةً فأكثر	214313	12	219995	12
المجموع الكلي	1758749	100	1786179	100

المصدر: مشتق من بيانات التعداد العام للسكان والسكنى الذي أنجز سنة 2014.

2- موريتانيا:

توزيع السكان في الريف بحسب النوعوفئات العمر وفق تقديرات سنة2021

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
أقل من 5 سنوات	233	23.44	225	21.71
5 – أقل من 10 سنواتٍ	217	21.83	221	21.33
10– أقل من 15 سنةً	176	18.64	180	17.37
15– أقل من 30 سنةً	163	16.39	172	16.60
30–أقل من 45 سنةً	96	9.65	95	9.91
45– أقل من 60سنةً	65	6.53	85	8.20
60 سنةً فأكثر	44	4.42	58	5.59
المجموع الكلي	994		1,036	

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

3- جمهورية مصر العربية:

توزيع السكان في الريف بحسب النوع وفئات العمر وفق تعداد 2017

الفئة العمرية	ذكور			إناث		
	العدد (نسمة)	%للفئة العمرية	% للنوع	العدد (000)	%للفئة العمرية	% للنوع
أقل من 5 سنوات	4,167,754	51.34	14.80	3,950,580	48.66	14.97
5 سنواتٍ – أقل من 10 سنواتٍ	3,366,636	51.88	11.95	3,122,440	48.12	11.83
10سنواتٍ – أقل من 15 سنةً	2,847,689	52.16	10.11	2,612,329	47.84	9.90
15 سنةً– أقل من 30 سنةً	7,443,303	51.06	26.42	7,135,185	48.94	27.04
30 سنةً–أقل من 45 سنةً	5,417,756	51.76	19.23	5,049,209	48.24	19.13
45 سنةً – أقل من 60سنةً	3,200,902	51.97	11.36	2,957,743	48.03	11.21
60 سنةً فأكثر	1,724,106	52.45	6.12	1,562,888	47.55	5.92
المجموع الكلي	28,168,146	51.63	100.00	26,390,374	48.37	100.00

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

4- المملكة العربية السعودية:

توزيع السكان في الريف بحسب النوع وفئات العمر (الهيئة العامة للإحصاء – المملكة العربية السعودية)

الفئة العمرية	ذكور		إناث		إجمالي
	النسبة٥٣,٨٪		النسبة 46.2٪		
أقل من 5 سنوات	144971	7.3	139480	8.2	284451
5 – أقل من 10 سنوات	150615	7.6	145029	8.6	295644
10– أقل من 15 سنة	131708	6.7	127195	7.5	258903
15– أقل من 30 سنة	441228	22.4	384211	22.7	825439
30–أقل من 45 سنة	639476	32.4	639476	37.8	1278952
45– أقل من 60 سنة	359043	18.2	176800	10.4	535843
60 سنة فأكثر	106866	5.4	80962	4.8	187828
المجموع الكلي	١٩٧٣٩٠٦	100.0	1693151	100.0	3667057

المصدر: (باعتبار أن نسبة سكان الريف بالمملكة =10% من إجمالي عدد السكان في المملكة) سنة 2019.

5-المغرب:

توزيع السكان النسبي في الريف والحضر بحسب النوع وفئات العمر سنة 2014

الفئة العمرية (%)	المجال القروي	المجال الحضري	المجموع الكلي
أقل من 15سنة	31,4	21,6	28,2
15 – أقل من 59سنة	59,0	64,6	62,4
60 سنة فأكثر	9,7	9,3	9,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى المملكة المغربية.

Source : http://rgphentableaux.hcp.ma

ملحوظة :تم استبعاد جدول تفصيلي بتوزيع السكان في الريف بحسب النوع والعمر بالسنة اكتفاءً بالتوزيع التالي بحسب فئات العمر.

توزيع السكان في الريف بحسب النوع وفئات العمر سنة 2014

فئات العمر	إناث		ذكور		المجموع
	(عدد)	%	(عدد)	%	
أقل من 5سنوات	741326	11.13	776284	11.49	1517610
5 سنوات لأقل من 15سنة	1318794	19.80	1379009	20.41	2697803
15 سنة لأقل من 30سنة	1782867	26.77	1813708	26.84	3596575
30 سنة لأقل من 60سنة	2163933	32.50	2147062	31.77	4310995
60 سنة فأكثر	652187	9.79	641543	9.49	1293730
المجموع	6659107	100	6757606	100	13416713

6- فلسطين:

فئات العمر	ذكور		إناث	
	(عدد)	%	(عدد)	%
أقل من 5سنوات	56032	13.97	51722	13.97
5 سنوات لأقل من 10سنوات	53039	13.23	48960	13.23
10سنوات لأقل من15 سنة	46768	11.66	43172	11.66
15سنة لأقل من 30سنة	117742	29.36	108685	29.36
30سنة لأقل من 45 سنة	67569	16.85	62371	16.85
45سنةلأقل من60 سنة	39857	9.94	36791	9.94
60 سنةفأكثر	20015	4.99	18475	4.99
المجموع	401022	100	370176	100

7- الأردن:

1 - توزيع السكان في **الريف** بالألف بحسب:

a. النوع (ذكور....545055.. /إناث.....503127....) في سنة 2020 ... المصدر.....

b. فئات العمر في سنة..... المصدر.....

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	عدد (000)	%	عدد (000)	%
أقل من 5 سنواتٍ		10.6		10.9
٥ – أقل من ١٠		11.3		11.6
10 – أقل من 15		12.4		12.4
15 – أقل من 19		10.1		10
20 – أقل من 24		9.2		8.5
25 – أقل من 29		7.8		6.9
30– أقل من 34		7		6.9
35– أقل من 39		6.1		6.4
– أقل من 4044		5.9		6.2
– أقل من4549		5.6		5.5
– أقل من 5054		4.3		4.2
– أقل من 5559		2.9		3.1
– أقل من 6064		2.5		2.5
65 سنةً فأكثر		4.4		4.8
المجموع الكلي	545055	%100	503127	%100

ملحق (3)
الإطار المؤسسي والتنظيمي لتحديد المناطق الريفية
(بحسب ماورد باستمارات البيانات القطرية)

1 – جمهورية مصر العربية:

الوثائق التي تحدد التشريعات المستخدمة في مصر لتحديد المعايير الإدارية (القانونية) / الإحصائية المطبقة في تحديد ماهية المناطق الريفية وكذا تحديد النطاق الجغرافي والسكاني لكل منها هي:

- دستور جمهورية مصر العربية لسنة2014[1] المُعدل في 23 أبريل 2019[2].
- قانون رقم 52 لسنة 1975 بإصدار قانون نظام الحكم المحلي.
- قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم 43 لسنة 1979.
- القانون رقـم 50 لسنة 1980- بتاريخ 25 / 6 / 1981 بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 43 لسنة 1979 بإصدار قانون نظام الحكم المحلي[3].
- القانون رقم 145 لسنة 1988 بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 43 لسنة 1979 بإصدار قانون نظام الحكم المحلى[4].
- قرار رئيس الجمهورية رقم 475 لسنة1977 بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية[5].

الأقاليم الاقتصادية:

ينص قانون الحكم المحلي على إنشاء مناطق تضم عدة محافظات متكاملة اقتصاديا ،يصدر بتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية ،وان لم تمنح شخصية معنوية مستقلة.

ووفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 475 لسنة ،1977 قسمت جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية ،ثم أدمج المشرع إقليم مطروح في إقليم الإسكندرية ،وبذلك أصبح عدد الأقاليم الاقتصادية سبعة على النحو التالي:

أ – إقليم القاهرة وعاصمته القاهرة :ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

ب – إقليم الإسكندرية وعاصمته الإسكندرية ويشمل محافظات الإسكندرية ،والبحيرة ،ومنطقة النوبارية ،ومطروح.

ج – إقليم الدلتا وعاصمته طنطا :ويشمل محافظات المنوفية والغربية ،وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية.

د – إقليم قناة السويس وعاصمته الإسماعيلية :ويشمل محافظات سيناء وبور سعيد والإسماعيلية والشرقية ،والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس.

ه – إقليم شمال الصعيد وعاصمته المنيا :ويشمل محافظات بني سويف والمنيا والفيوم وجزءا من شمال البحر الأحمر.

و – إقليم أسيوط وعاصمته أسيوط :ويشمل محافظتي أسيوط والوادي الجديد.

ز – إقليم جنوب الصعيد وعاصمته أسوان :ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر[6] .

---

1 - دستور جمهورية مصر العربية 4102. (n.d.). الهيئة العامة للاستعلامات. Retrieved January 4, 2022, from https://www.sis.gov.eg/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=196#.VtidJsnP3IU

2 - الدستور المصري المعدل 9102. (2019, 23 April). منشورات قانونية. Retrieved January 4, 2022, from https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019.pdf?lang=en

3 - تعديل قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم 43 لسنة 1979. (n.d.). مؤسسة قوانين الشرق لتطوير ممارسات القانوني العربي شريكاً إستراتيجياً. Retrieved January 3, 2022, from http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=3866

4 - القانون رقم 145 لسنة 1988 بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 43 لسنة 1979 بإصدار قانون نظام الحكم المحلى. (n.d.). بوابة مصر للقانون والقضاء. Retrieved January 3, 2022, from http://www.laweg.net/Default.aspx?action=ViewActivePages&ItemID=247&Type=6

5- الهيئة العامة للاستعلامات نظام الإدارة المحلية (March 3 ,2016). على موقع وايب اكمشين. Retrieved January 6, 2022, from https://web.archive.org/web/20160303202239/http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=196#.VtidJsnP3IU

6- الهيئة العامة للاستعلامات نظام الإدارة المحلية (March 3 ,2016). على موقع وايب اكمشين. Retrieved January 6, 2022, from https://web.archive.org/web/20160303202239/http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=196#.VtidJsnP3IU

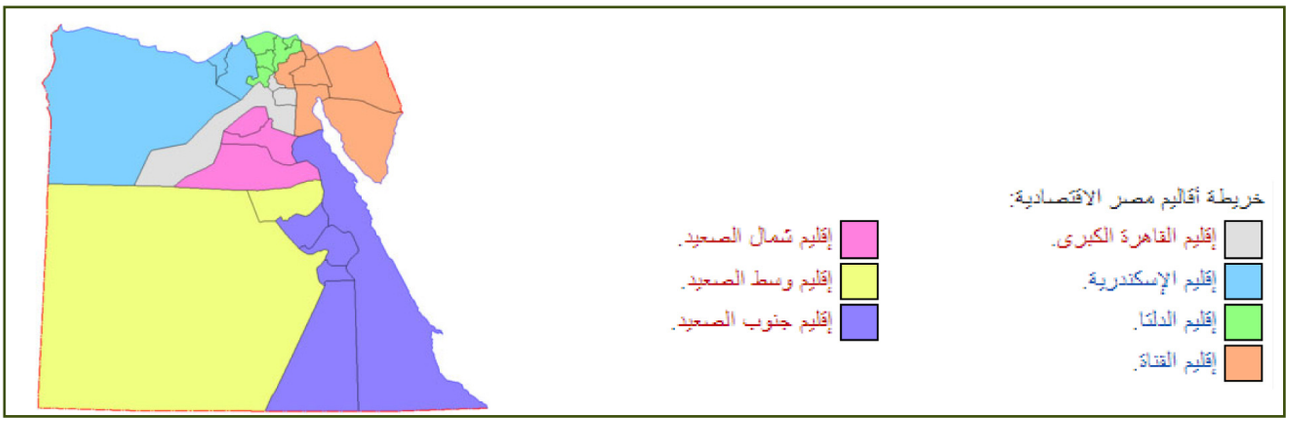

2 - المملكة المغربية:

النظام/ التقسيم الإداري في الدولة بدءاً من المستوى الوطني ثم الإقليمي (الجهوي) إلى المحلي القروي:

حسب الفصل 1 من دستور المملكة المغربية 2011 فإن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم مركزي،يقوم على الجهوية المتقدمة. ويحدد الفصل 135 من الدستور الجماعات الترابية للمملكة والتي هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، حيث إن الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية. وتنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر.

وبالتالي تنقسم المملكة إدارياً إلى جهات مسندة إلى ولايات. حيث إن الولاية هي نمط من الوحدات الإدارية التي يعرفها التنظيم الإداري المغربي. وهي وحدة تدخل في إطار اللاتمركز الإداري. وكل جهة تنقسم إلى أقاليم وعمالات، واللتان تنقسمان بدورهما إلى جماعات منها الحضرية والقروية. في المجموع، يتشكل التقسيم الإداري للمملكة المغربية من 12 جهة/ولاية و75 عمالة وإقليماً و1503 جماعة. وحسب قوانين تنظيم التراب الوطني، يتشكل النفوذ الترابي للعمالة من مجال حضري. أما الإقليم فيتشكل من مجال حضري وقروي. فيما تنقسم الجماعات إلى حضرية وقروية. ويهدف هذا التقسيم إلى مساعدة الجماعات الترابية على إنجاز تنميتها، وتعزيز سياسة القرب.

1. جهة طنجة تطوان الحسيمة
2. جهة الشرق
3. جهة فاس مكناس
4. جهة الرباط سلا القنيطرة
5. جهة بني ملال خنيفرة
جهة الدار البيضاء سطات

التقسيم الإداري للمملكة المغربية (2015).

6. جهة مراكش أسفي
7. جهة درعة تافيلالت
8. جهة سوس ماسة
9. جهة كلميم واد نون
10. جهة العيون الساقية الحمراء
جهة الداخلة وادي الذهب

القوانين التنظيمية للجماعات الترابية:

ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات تحميل.

ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم تحميل.
ظهير شريف رقم1.15.85 صادر في7 يوليو 2015،بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14المتعلق بالجماعات تحميل.

يقصد بـ»المجال القروي» في المملكة المغربية النطاق الجغرافي الذي يقع خارج المدارات الحضرية.حيث يحدد «العالم القروي» بالفضاء الذي يستقرفيه السكان القرويون المعتمد ونفي حياتهم بالأساس على الأنشطة المرتبطة بالفلاحة، وبذلك يكون هذا المجال معبراً عن الوجه الاجتماعي والمجالي للنشاط الفلاحي وباقي الأنشطة الأخرى بالمغرب. كما أن التعامل اللغوي بالمغرب على المستوى الشعبي والعلمي والإداري يعرف تداول مصطلحات عديدة مثل «البادية» و»الريف» و»العالم القروي»، للدلالة على نفس المجال الترابي والاجتماعي.
ويغطي المجال القروي أكثر من 90 % من التراب الوطني للمملكة المغـربية، ويهم ما يناهز 13 مليون نسمةٍ (أي 40 % من مجموع السكان حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014).ويتميز بتواجد شبكة من المدن الصغيرة التي يمكن أن تشكل قاطرة للتنمية المستدامة.
ويتشكل في 1282 جماعة قروية، أي 85 % من مجموع الجماعات.

1 - الوثائق التي تحدد التشريعات (الدستور/ القوانين/ القرارات الوزارية/ القرارات الإدارية..... الخ) المستخدمة في تحديد المعايير الإدارية (القانونية) والإحصائية (عدد السكان أو الكثافة السكانية) والمهنية (النشاط الاقتصادي) المطبقة في تحديد ماهية المناطق القروية/الفلاحية/الغابوية وكذا تحديد النطاق الجغرافي والسكاني لكل منها.

1.2. الوثائق التي تحدد التشريعات (الدستور/ القوانين/ القرارات الوزارية/ القرارات الإدارية..... الخ) المستخدمة في تحديد المعايير الإدارية (القانونية).

Source : https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/alfda-alqanwny

2.2. الوثائق التي تحدد التشريعات الإحصائية (عدد السكان أو الكثافة السكانية).

Source : https://www.hcp.ma/.
Source : http://rgphencartes.hcp.ma/.

3.2. الوثائق التي تحدد التشريعات المطبقة في تحديد ماهية المناطق الحضرية والقرويةوالفلاحية والغابوية وكذا تحديد النطاق الجغرافي والسكاني لكل منها.

المناطق الحضرية والقروية/الفلاحية/الغابوية... الخ: ظهير شريف رقم 31.92.1 صادر في 15 من ذي الحجة 1412(17 يونيو 1992)بتنفيذ القانون رقم 90.12 المتعلق بالتعمير. المادتين 1 و4 من القانون.
Source :https://www.muat.gov.ma/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B1%D9%82%D9%85%2012.90%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B1.pdf

المناطق الفلاحية والمناطق الفلاحية المسقية: الظهير الشريف رقم 25-69-1 بتاريخ 25 يوليوز 1969 الذي يشكل قانون الاستثمارات الفلاحية.
Source : https://www.agriculture.gov.ma/ar/investissement/cadre_juridique

المناطق الفلاحية البورية: ظهير شريف رقم 1.95.10 صادر في 22 من رمضان 1415 (22 فبراير 1995) بتنفيذ القانون رقم 33.94 المتعلق بدوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية

المناطق الغابوية:
Source : http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Regime-Foncier.aspx
Source : http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Textes-Reglementaires.aspx

المناطق الرعوية: ظهير شريف رقم 1.16.53 صادر في 19 من رجب 1437 (27 أبريل2016) بتنفيذ القانون

رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية. **المادة الأولى :**يحدد هذا القانون المبادئ والقواعد العامة التي تنظم تهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، واستعمال الموارد الرعوية وتنميتها والترحال الرعوي وتنقل القطيع.ويضع الإطار القانوني المتعلق بتنظيم الموارد الرعوية وتنميتها واستغلالها المعقلن والمستدام، وتأمين الوعاء العقاري للمجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وضمان حقوق الولوج لهذه المجالات ولمواردها واستعمالها، وتسوية النزاعات التي قد تنجم عن ممارسات الترحال الرعوي.ويحدد شروط تنقل القطعان والولوج إلى المجالات الرعوية والمراعي الغابوية ومواردها، وكذا الالتزامات المفروضة على مالكي القطعان المذكورة، ولاسيما المحافظة على البيئة والمنظومات البيئية وكذا الممتلكات العامة والخاصة الواقعة في هذه المجالات.

ويخول، أيضا، للسلطات المختصة سلط ومهام تنظيم أنشطة الترحال الرعوي وتقنينها، والسهر عليها وتتبعها، وفتح المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وتحديد فترات الترحال الرعوي وتنقل القطعان والساكنة المرتبطة بها.

مناطق الواحات وشجر الأركان: يغطي هذا المجال 40 % من التراب الوطني (05 جهاتٍ، 16 إقليماًو400 جماعةٍ). وتم إنشاء «الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان» في إطار مخطط المغرب الأخضر سنة 2010، لتتولى صياغة وتنفيذ مشاريع تنموية مندمجة لمناطق الواحات وشجر الأركان، وذلك بالتشاور مع الفاعلين المحليين وفي انسجام مع الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية (Source : www.andzoa.ma). وتتمحور مهمتها الأساسية حول تنشيط التنمية الإقليمية في مجالات تدخلها: الراشيدية وزاكورة وورزازات والصويرة وكلميمو أكادير، منخل التوحيد جهود كلا لفاعلين: الجماعات المحلية، السلطات المحلية، المؤسسات والمجتمع المدني بتنسيق مع السلطات الحكومية والمنتخبين والهيئات المختصة، تتولى الوكالة إعداد البرنامج الشامل لتنمية المناطق التي توجد في نطاق اختصاصها، والإشراف على تنفيذه ومتابعة إنجازه وتقييمه في إطار التنمية المستدامة.

2 - التشريعات القانونية التي تحدد موقع الجماعة القروية في تسلسل النظام الإداري للدولة من المستوى الوطني حتى أدنى مستوى إداري.

القوانين التنظيمية للجماعات الترابية: تنقسم كل جهة إلى أقاليم وعمالات واللتان تنقسمان بدورهما إلى جماعات منها الحضرية والقروية.

Source : https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/alqwanyn-altnzymyt-lljmaat-altrabyt

3 - قوانين الحكم المحلي و/ أو الإدارة المحلية التي تحكم أنشطة الحياة المختلفة في المناطق القروية في الدولة (على سبيل المثال الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية المحلية المنتخبة)

تندرج هذه المناطق في إطار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. حيث جاءت هذهالقوانين بمجموعة من المستجدات في مختلف المجالات، مكرسة للمبادئ الدستورية ولاسيمامبدأ التدبير الحر في تسيير مجلس الجماعة الترابية المعنية (الجهة، العمالة/الإقليم، الجماعة الحضرية أو القروية)، الذي يخول بمقتضاه لكل جماعة ترابية، في حدود اختصاصاتها، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، طبقاً لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والتنصيص على صدارة الجهة في إعداد المخططات والبرامج مع مراعاة الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية الأخرى.كما جاء بعدة مقتضيات جديدة أهمهاتعزيز دور أجهزة تدبير مجلس الجماعة الترابية وتجويد أنظمة تسييرها.

ويرأس كل جهة رئيس مجلس جهوي منتخب بالتوازي مع والي الجهة. كما يرأس الإقليم/العمالة رئيس مجلس إقليمي/ عمالة منتخب بالتوازي مع عامل إقليم/عمالة. ويرأس مجلس الجماعة رئيس منتخب.

ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات تحميل.

ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم تحميل.

ظهير شريف رقم1.15.85 صادر في7 يوليو 2015،بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14المتعلق بالجماعات تحميل.

ويحدد المرسوم رقم 2-17-618 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1440 (26 دجنبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للا تمركز الإداري المبادئ التوجيهية للا تمركز الإداري وأهدافه وآليات تفعيله، وكذا القواعد العامة للتنظيم الإداري للمصالح اللاممركزة للدولة .من جهة أخر يؤطر الميثاق الوطني توزيع الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللا ممركزة للدولة إضافة إلى القواعد المنظمة للعلاقة بينها من جهة، وبين ولاة الجهات، وعمال العمالات والأقاليم، والجماعات الترابية وهيئاتها، والهيئات والمؤسسات الأخرى ذات الاختصاص الترابي.
Source : http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/decret_2.17.618_Ar.pdf

4 - كيفية تحديد تسلسل التبعية الإدارية لكل شكل من أشكال الاستيطان القروي للمستويات الإدارية العليا في الدولة:

يتم تحديد تسلسل التبعية الإدارية لكل شكل من أشكال الاستيطان القروي في إطار النفوذ الترابي للجماعة القروية في إطار القوانين التنظيمية للجماعات الترابيةوتنزيلاً لمقتضيات الدستور. ويحدد المرسوم رقم 2-17-618 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1440 (26 دجنبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للا تمركز الإداري المبادئ التوجيهية للاتمركز الإداري وأهدافه وآليات تفعيله، وكذا القواعد العامة للتنظيم الإداري للمصالح اللاممركزة للدولة. من جهة أخرى. يؤطر الميثاق الوطني توزيع الاختصاصات بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة إضافة إلى القواعد المنظمة للعلاقة بينها من جهة، وبين ولاة الجهات، وعمال العمالات والأقاليم، والجماعات الترابية وهيئاتها، والهيئات والمؤسسات الأخرى ذات الاختصاص الترابي.

5 - تونس:

لا يوجد تعريف دقيق وواضح للمناطق الريفية في المنظومة القانونيّة التونسيّة، في حين يقع توصيف المناطق الحضرية بناءً على عدد من المعايير المحددة التي تتوافر المعلومات بشأنها. وفي تونس، فإن التنوع الشديد في معايير تحديد الفضاء الريفي في تشكيله وتسلسله الهرمي وتوزيعه المكاني يخضع للقرارات السياسية والإدارية. ويصنف المعهد الوطني للإحصاء البيانات المختلفة وفقاً للوسط البلدي والوسط غير البلدي. ويعرف الوسط البلدي بأنه «كل البلديات التي أقيمت على هذا النحو بموجب مرسوم صادر عن وزارة الداخلية وتخضع بالتالي لقانون البلدية». ويشكل «الوسط غير البلدي» جميع القطاعات الواقعة خارج حدود البلديات، وهي تتعلق «بالسكان الذين يعيشون في تجمعات لا تشكل بلديات والسكان المبعثرين الذين يعيشون في أماكن معزولة». وفي الوقت الحالي، لا يوجد سوى عدد قليل من التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمةٍ، والتي لا يتم إنشاؤها كبلديات.

وطبقاً للمعايير السابقة فإن المنطقة الريفية لا تزال تحتل مكاناً هاماً، أي 96 % من الأراضي الوطنية أو 62 % إذا أغفلت المناطق الصحراوية غير الآهلة في جنوب البلاد. وتتركز أغلب موارد البلاد الطبيعية هناك (المياه، والتربة، والغابات، والمراعي). ولا تزال المنطقة الريفية تتسم بانخفاض الكثافة السكانية، ويرتفع تشتت المساكن بشكل خاص في الولايات الشمالية، ولا سيما في الشمال الغربي للبلاد.

ينقسم تراب الجمهورية التونسية إلى ولايات وتنقسم كل ولاية بدورها إلى معتمديات كما يتم تقسيم كل معتمدية إلى عمادات.

1 - **المنطقة:** تمثل المنطقة أصغر وحدة إدارية في التقسيم الإداري للبلاد ويشرف على تسيير شؤون المنطقة عمدة يتم تعيينه من طرف وزارة الداخلية، ويبلغ العدد الجملي للمناطق 2083 منطقةٍ. علماً بأنه إبان الاستقلال في الخمسينات من القرن الماضي كان هناك نظام المشيخة الذي تقلّص فيما بعد إلى أنّ تمّ التخلّي عنه عام 1969 وتعويضه بالعمادات، حيث تتمّ تسمية العمدة وهو بدوره أحد الإطارات المحلية التابعة للدولة .

2 - **المعتمدية:** تمثل المستوى الثاني في التقسيم الإداري وتتكون من عدة مناطق ويشرف على تسييرها شؤونها الإدارية والسياسية معتمد يتم تعيينه بمقتضى أمر. وينقسم تراب الجمهورية إلى 264 معتمديةً.

3 - **الولاية:** تمثل الولاية الدرجة الأولى من التقسيم الإداري ويتكون ترابها من عدة معتمديات ويشرف على تسييرها شؤونها الإدارية والسياسية والٍ يتم تعيينه بمقتضى أمر. وينقسم تراب الجمهورية إلى 24 ولايةً.

4 - البلدية: وحدة إدارية محلية تتكون من مدينة أو قرية أو تجمع سكني يخضع لقانون البلديات المؤرخ في 14 مارس 1957 وتضبط حدودها بمقتضى أمر. ويشرف على تسيير شؤون البلدية مجلس بلدي ينتخب لمدة خمس سنواتٍ. وتتكون البلدية من منطقة، أو عدة مناطق، أو جزء أو عدة أجزاء من مناطق. وقد تشمل البلدية مناطق تابعة بالنظر إلى أكثر من معتمدية كما يمكن أن تشمل المعتمدية عدة بلديات. وتشمل البلدية المجال العمراني فقط ولا تُغطي بالتّالي كل التراب التونسي في سنة2014 ، ويتم انتخاب المجلس البلدي كل خمس سنواتٍ، الذي ينتخب بدوره رئيس البلدية. تبعث البلديات في الجمهورية التونسية بقرار إداري سياسي صادر عن السلطة التنفيذية المركزية، ولا يخضع الإحداث لأيّ معيار عدديّ. كما أن القانون الأساسي للبلديات لسنة1975 ، لا يُعطي السّلطة البلدية إلاّ صلاحيات محدودة لا تتجاوز التصريف اليومي للشأن المحلي وتقديم بعض الخدمات للسكان مثل النظافة والعناية بالمحيط وتقديم بعث الوثائق الإدارية (مثل وثائق الحالة المدنية ورخص البناء). أمّا مدّ الطرقات وصيانتها وتركيز شبكات الكهرباء والغاز والماء الصّالح للشّرب وتصريف المياه المستعملة ومياه الأمطار فهي بيد هياكل الدّولة المركزية من وزارات، ودواوينٍ، وشركات وطنية. كما أن قرارات المجلس البلدي تخضع للمراقبة القبليّة من قبل الوالي (ممثل الدّولة جهوياً).

6 - الجزائر:

الإطار القانوني للتقسيم الإداري بالجزائر هو:

- قانون رقم 09-84 المؤرخ في 02 جماد الأول عام 1404 الموافق ل 04 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- قانون رقم 12-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019 الذي يعدل ويتمم قانون رقم 09-84. وبموجبه ارتقى التنظيم الإقليمي في الجزائر من 48 ولاية الى 58 ولايةٍ وكل ولاية تنقسم الى دوائر، وكل دائرة مكونة من عدة بلديات. ويتكون التنظيم الجزائري من 1541 بلدية.

7 - موريتانيا:

النظام/ التقسيم الإداري في الدولة بدءاً من المستوى الوطني ثم الإقليمي (الجهوي) إلى المحلي الريفي (محافظات/ ولايات.....الخ).

التقسيم الإداري في موريتانيا يبدأ من الولاية (المحافظة) التي تقع جغرافياً على حيز ترابي محدد من الحيز الترابي الوطني، وتختلف الولايات من حيث المساحة والمقدرات التنموية وعدد السكان، وتضم كل ولاية مقاطعات وكل مقاطعة تضم بلديات وأحياناً مراكز إدارية، ويضم المركز الإداري بلدية أو أكثر، وكل بلدية تضم تجمعات سكانية وقرى.

وتنقسم البلاد إلى 15 ولايةً على النحو التالي حسب الترقيم الإداري للولايات:

1. الحوض الشرقي عاصمتها النعمة.
2. الحوض الغربي عاصمتها لعيون.
3. لعصابة عاصمتها كيفه.
4. كوركول عاصمتها كيهيدي.
5. لبراكنة عاصمتها ألاك.
6. اترارزة عاصمتها روصو.
7. آدرارعاصمتها إطار.
8. داخلت انواذيبو عاصمتها انواذيبو.
9. تكانت عاصمتها تجكجة.
10. غيدي ماغا عاصمتها سيلبابي.
11. تيرس الزمور عاصمتها ازويرات.

12. إنشيري عاصمتها اكجوجت.
13. نواكشوط الشمالية عاصمتها دار النعيم.
14. نواكشوط الغربية عاصمتها تفرغ زينه.
15. نواكشوط الجنوبية عاصمتها عرفات.

بالنسبة للأقاليم وتقسيمها إلى ريفية وحضرية، لا توجد تقسيمات معتمدة أو رسمية إلا أن هناك ولايات ريفية أكثر ورعوية وأخرى صالحة للتنمية الحيوانية.

- الولايات الزراعية والحيوانية (الإقليم الزراعي والحيواني):
  الحوض الشرقي، الحوض الغربي ولعصابة.
- ولايات زراعية وبها نسبة أيضاً من التنمية الحيوانية (إقليم زراعي):
  لبراكنة، اترارزة، كوركول وكيدي ماغا.
- ولايات بها واحات النخيل (إقليم واحاتي):
  آدرار، تكانت ولعصابة.

1. الوثائق التي تحدد التشريعات (الدستور، القوانين، القرارات الوزارية، القرارات الإدارية..... الخ) المستخدمة في تحديد المعايير -الإدارية (القانونية) / الإحصائية (عدد السكان أو الكثافة السكانية) / المهنية (النشاط الاقتصادي) - المطبقة في تحديد ماهية المناطق الريفية والبدوية والصحراوية والغابوية، وكذا تحديد النطاق الجغرافي والسكاني لكل منها.

يحدد الدستور وهو أعلى وثيقة قانونية في البلاد الترتيبات اللازمة وصلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية فيما يخص تنظيم التقسيمات الإدارية الإقليمية والبلدية، ويصدر مجلس الوزراء ويصادق على مشاريع مراسيم معينة تتعلق في هذا الشأن وتحال إلى البرلمان للمصادقة عليها، وكذلك تصدر الوزارات المعنية ترتيبات فيما يخص الإحصاء والأنشطة الاقتصادية في الأقاليم.

2. التشريعات القانونية التي تحدد موقع الريف (القرية) في تسلسل النظام الإداري للدولة من المستوى الوطني حتى أدنى مستوى إداري.

تصدر الوزارة الوصية بالحيز الترابي والتقسيم الإداري الإقليمي وهي وزارة الداخلية واللامركزية أو الهيئات التابعة لها التشريعات المتعلقة بموقع التجمعات السكانية والقرى في النظام الإداري.

3. قوانين الحكم المحلي و/ أو الإدارة المحلية التي تحكم أنشطة الحياة المختلفة في الريف في الدولة (على سبيل المثال الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية المحلية المنتخبة).

الوالي هو المسؤول الأول في الولاية. وتضم كذلك مجلساً جهوياً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية يرأسه رئيس المجلس الجهوي بالولاية، أما المقاطعات ففي كل مقاطعة حاكم يسير الشؤون الإدارية، ولكل مركز إداري رئيس يسمى رئيس المركز الإداري يتبع للحاكم، أما البلديات فيوجد فيها مجالس بلدية يرأسها العمدة وتستند إلى النظام القانوني المطبق للبلديات وهو الأمر 87-289الصادر 20 أكتوبر (تشرين أول) 1987،والذي يلغي ويستبدل الأمر 86-134في 13 أغسطس (آب) 1986 المنشأ للبلديات، أما القرى والبلدات الصغيرة ففيها جماعة القرية التي عادة يوجد فيها مسؤول القرية عن طريق إفراز اجتماعي محلي(قبلي، نفوذ ديني، سياسي ... الخ).

4. كيفية تحديد تسلسل التبعية الإدارية لكل شكل من أشكال الاستيطان الريفي للمستويات الإدارية العليا في الدولة:

تصدر السلطات الوصية التشريعات والأوامر المتعلقة بأشكال الاستيطان الريفي للمستويات الإدارية العليا في الدولة.

8 - السودان:

أولاً-الإطار المؤسسي والتنظيمي:

1. تتكون جمهورية السودان من (18) ولايةً وهذا التقسيم جاء نتيجة لاتفاقية السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه عام 2005م، ثم تبعه تقسيم آخر للولاياتٍ عام 2011م بعد انفصال الجنوب بعد استفتاء عام. تضم كل ولاية عدداً من المحليات يبلغ عددها 33 محليةً، وتقسم المحلية إلى عدد من الوحدات الإدارية والتي كانت تسمى في السابق الأرياف.
2. الوثائق التي تحدد التشريعات هي الوثيقة الدستورية لفترة الحكم الانتقالي وفيما نص ((علىأن يكون قيام الأقاليم وهي كلها بعد قيام مؤتمر الحكم)).
3. الولاية – المحلية – الوحدة – القرية.
4. القانون العام هو القانون الذي يحتكم إليه كل مواطن في كل أنحاء القطر وينفذ بواسطة وزارة الداخلية بالإضافة إلى وجود عرف بين أفراد القبيلة المعنية في كردفان ودارفور وبعض الولايات، هذا العرف عبارة من لوائح وعقوبات تتفاوت حسب الموقف المعني. وهذا ما يسمى بالإدارات الأهلية. هذا القانون تقربه الحكومة وتحميه.
5. المستويات الأدنى وهي القرية والأفرقة والكنابي والمعسكرات.

القرية: معروفة منظمة وبها خدمات صحية وتعليمية وأسواق ومتاجر وتسكنها أكثر من قبيلة

الفريق: مجموعة من البيوت تسكنها قبيلة واحدة أو بطن من قبيلة بيوتهم ومنازلهم متفرقة بغرض إيجاد مساحة خدمات للأسرة مثل زريبة للسعية وحياكة للزراعة الخريفية وتكون مبنية بمواد ثابتة (خدمات المياه بئر أو حفير).

الكنبو: مجموعة من الأسر ممثلة في قبيلة واحدة يسكنون بغرض موسمي الزراعة الرعي ومنازلهم من القش أو الخيام أو الشعر ليس فيها خدمات مياه.

الدمر: وهو مكان إقامة الرحل أصحاب السعية المتنقلين مع قطعان الغنم والبقر والإبل وتعاود المجموعة العودة إليهم بين الفينة والفينة حسب نجاح الأمطار.

المعسكرات: تجمعات اضطرارية بسبب الحرب والنزوح تتبع للمحلية بالشراكة مع منظمات إلى حين يزول سبب النزوح.

كل هذه الأشكال تتبع مباشرة للوحدة الإدارية تتبع للمحلية ثم الولاية.

6. توجد بصورة رسمية ومعتمدة لدى الدولة مجموعة من الأجسام الإدارية التي تقدم الخدمات للمواطن منها المشاريع الزراعية والمجمعات التعاونية وتنظيمات المنتجين والاتحادات وصناديق الائتمان وصناديق التنمية.
7. الأسرة الصغيرة البطن العشائر والقبائل هنالك مصاهرة بين القبائل، ولكن يحتفظ الأب باسم قبيلته للأسرة.
8. برامج الوحدات الإدارية السنوية على الميزانية العامة وهذه تستهدف البنى التحتية والصحة والتعليم، والكهرباء، ومياه الشرب، والطرق.

المشاريع القومية والزراعية والمجمعات التعاونية الصناديق والاتحادات.

9. وبرامج التعليم والمتابعة في الوحدات الإدارية وإصدار التقارير من الجمعيات المعنية كل منشط إداري مثل الصحة والتعليم والزراعة، والطرق، والجسور، وغيرها. بالإضافة إلى لجان القرية والأفرقة ومتابعات أفرادها حسب المناطق.

المصادر:
1- المركز القومي للإحصاء.
2- جريدة وزارة العدل.
3-الإرشاد الزراعي الاتحادي.

9 - السعودية:

يتم التقسيم الإداري للمملكة على أساس المناطق الإدارية الى 13 منطقةً إداريةً (الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، المنطقة الشرقية، عسير، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف). وتقسم كل منطقة إدارية إلى مجموعة من المحافظات وتنقسم المحافظة إلى منطقة ريفية وحضرية حسب النشاط الزراعي.

ملحق (4)
المشروعات المتعلقة بالتنمية الريفية في الدول العربية
(بحسب ماورد باستمارات البيانات القطرية)

1 - جمهورية مصر العربية:

في مستهل سنة 2019 تم إطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً في كل المجالات كالصحة والتعليم والسكن. وخصصت الحكومة 103 مليار جنيهٍ لمبادرة "حياة كريمة" لغير القادرين وتطوير القرى الأكثر احتياجاً، وتوفير كافة المرافق، والخدمات الصحية والتعليمية، والأنشطة الرياضية والثقافية.[7]وكانت أهداف المبادرة:

- توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجا في.2019
- تشارك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المبادرة.
- ستشهد زواج اليتيمات.
- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة يومياً للمواطنين.
- تشمل المبادرة القرى والنجوع.
- رفع كاهل المعاناة عن الأسر الفقيرة.
- تركيب القطع الموفرة للمياه بحنفيات المساجد.
- بدأت المبادرة باختيار 277 قريةً تتجاوز نسبة الفقر فيها..70%
- رصد مبلغ103مليار جنيهٍ للتنفيذ والتنسيق مع 16 جمعيةً أهليةً للتنفيذ.

كما تم إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في إطار اهتمام الدولة بإعادة بناء القرية ،وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الناتج القومي وفتح فرص للتصدير وتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي من الناتج المحلي ،وذلك عن طريق تنمية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وفتح آفاق من الاستثمار في السوق المحلية المصرية ،وذلك من خلال توفير قروض ميسرة وسهلة الإجراءات للأفراد والمنظمات الأهلية لدعم إنشاء المشروعات التنموية ذات عائد مالي[8].

7- Map, E. P. (n.d .مبادرة حياة كريمة.(.Https://Egy-Map.Com/Initiative/%D985%%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D98%A%D8%A7%D8%A9-%D983%%D8%B1%D98%A%D985%%D8%A9. Retrieved January 7, 2022, from https://egy-map.com/initiative/%D985%%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D98%A%D8%A7%D8%A9-٪D٪٨٣٪٩D٪٨B٪١D٨٪٩A٪D٪٨٥٪٩D٪٨A٩

8 - المجلس الأعلى للإدارة المحليةTadamun. (n.d.-b). Http://Www.Tadamun.Co/?Post_type=gov-Entity&p=4808#. Yda4H8lBzIV. Retrieved January 6, 2022, from http://www.tadamun.co/?post_type=gov-entity&p=4808#.Yda4H8lBzIV

ومن أهم مشروعات الجهاز "برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة" الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وإطلاق حركة وقوى النمو الذاتي بما يحقق ارتقاءً وتحسيناً مستمرين لنوعية الحياة لمواطني الريف وذلك من خلال المشاركة الإيجابية الفعالة. كما أنشئ صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة في جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978، وذلك بهدف إقراض المجالس القروية لزيادة النشاط الاقتصادي للقرية عن طريق التوسع في المشروعات الإنتاجية، وبدأ الصندوق في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من شهر نوفمبر 1979. ويعد صندوق التنمية المحلية أحد آليات العمل الأساسية التي يعتمد عليها البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة لتدعيم التنمية الاقتصادية للقرية المصرية، والتي تمثل إحدى المحاور الأربعة التي يرتكز عليها البرنامج وهي: إحداث التنمية الاقتصادية، والبشرية، والعمرانية، والمؤسسية.[9]

2- الجزائر:

خلال الفترة الأخيرة تم تنفيذ عدة مشاريع لتطوير إطار التشاور والشراكة بين الفاعلين في القطاع الفلاحي ومن أهمها:

- **مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة: تم تجسيد هذه المشاريع** عن طريق التمويل من طرف الدولة لمشاريع تنموية مصغرة في الأرياف، ولقيت هذه المشاريع انخراطاً كبيراً لسكان الأرياف والسلطات المحلية وسمحت بدمج أغلبية البلديات في تنفيذ هذه المشاريع.
- **وضع الشباك الموحد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث مكنت الشراكة الثلاثية (الدولة، البنك، المتعامل الاقتصادي) من توفير الآليات التكميلية للقرض والدعم والضمان والمرافقة، لتنفيذ الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين والمتعاملين في الإنتاج الفلاحي، وعصرنة الفروع وتقوية القدرات من خلال المرافقة للمتعاملين في إنجاز مشاريعهم.
- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** سمح هذا البرنامج من وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغابي والمساعدة التقنية وعصرنة المعاهد الوطنية المختصة وإثراء القدرات في مجال تسيير المؤسسة والتسيير العمومي والتساهمي، دعم التكوين المتواصل في وسط العمل، وتحيين مجموعة معارف ومؤثرات التكوين والقيام بشراكات لتقوية قدرات ممونو الدعم التقني.
- **برنامج تحسين قدرات التخزين،** ساهم هذا البرنامج من رفع قدرات تخزين الحبوب من وضع حيز الخدمة عدة صوامع من الأسمنت المسلح وإنجاز عدة صومع معدنية. كما تم عصرنة وحدات تحويل اللحوم الحمراء وإنجاز مركبات للذبح ومخازن التبريد، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات العمومية من التخزين والتبريد.
- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** عمل هذا البرنامج على تقليص أراضي البور وتوسيع المساحات؛ إذ وصلت إلى 6,8 مليون هكتار في 2019، بينما كانت 6,4 مليون في 2015 وتستمر عمليات التوسيع من خلال منح العقار الزراعي خاصة في المناطق الجنوبية ذات القدرات العالية.
- **برنامج رفع المساحة المسقية:** عرف هذا البرنامج تطوراً كبيراً، حيث إن الحصيلة تشير إلى أن المساحة المسقية تقدر بـ 430 633. 1 هكتار سنة 2019، وذلك من خلال المجهودات التي بذلت في إطار تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه.
- **برنامج الغرس والتشجير الغابي:** حيث تم في إطار هذا البرنامج الآلاف من الهكتارات من الأشجار المثمرة، وغرس النباتات الرعوية، والتحسين العقاري في إطار تهيئة المصبات المائية، ومكافحة التصحر.
- **برنامج استصلاح الأراضي الغابية:** وهو عبارة عن منح تراخيص الاستغلال للمستثمرين التي تتضمن استصلاح المحيطات الغابية بموجب قرارات وزارية مشتركة. وتشير الأرقام المسجلة، في الفترة بين 2000 و2019، إلى أن عدد الولايات المعنية بلغ 31 ولاية، بمساحة تم منحها تعادل 12.000 هكتار، منها المساحة المستصلحة:8.464 هكتار، واستفاد منها 3578 مستغل.
- **مشروع تطوير النباتات العطرية والمعطرة والطبية:** فقد تم، خلال سنة 2019، إنشاء 33مجلساً مهنياً مشتركا على المستوى المحلي خاصة بهذه الشعبة، حديثة النشأة، التي تمثل أهمية اقتصادية مؤكدة، لا يمكن تثمينها إلا عبر الاستثمارات، سواء من خلال ترويض الفضاءات أو تحويلها.

9 - جهاز تنمية القرية المصرية Tadamun. (n.d.). Http://Www.Tadamun.Co/?Post_type=gov-Entity&p=4827#.Yda2D8lBzIU. Retrieved January 6, 2022, from http://www.tadamun.co/?post_type=gov-entity&p=4827#.Yda2D8lBzIU

- **الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها**: فإن القطاع تجنّد من أجل تحسين جهاز الوقاية والمكافحة، وذلك من خلال تعزيز وسائل التدخل الأولي وتوفير تجهيزات حماية أعوان الغابات، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية للتحسيس والتوعية بإشراك كل القطاعات المعنية، ومساهمة التجمعات السكنية المحاذية للغابات، لاسيما فيما يتعلق بالإنذار واليقظة.
- **برنامج إعادة التشجير**: في إطار هذا البرنامج تم:

- إعداد الخطة الوطنية لإعادة التشجير، وذلك في إطار دراسة المخطط الوطني للمناخ، تهدف إلى غرس أكثر من 43 مليون شجرةٍ تحت عنوان " شجرة لكل مواطن "، والذي يدخل في إطار برنامج الحكومة الرامي إلى الحفاظ على البيئة وتوفير إطار معيشي ملائم للمواطن، حيث تم غرس- منذ بداية الحملة إلى سنة 2019- أكثر من 4.837.223 شجيرة.
- إطلاق مشروع السد الأخضر وإصلاحه، مع وضع جهاز دائم على مستوى القطاع الوزاري، الذي سيعمل على تنفيذ هذه العملية ومتابعتها، وحيث تم إعداد مرسومين تنفيذيين يتعلقان بإنشاء هيئة وطنية تشاورية للتنسيق في مجال السد الأخضر ومكافحة التصحر وكذا مديرية خاصة بالسد الأخضر.

- **برنامج الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي**: فإن العمليات المدرجة ترمي إلى تعزيز الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية وحمايتها من التعدي، ووضع نظام رقمنة لتحديد مواقع الأراضي الفلاحية، وتطهير واستعادة الأراضي غير المستغلة مع إعادة توزيعها لفائدة الاستثمارات الفلاحية-الصناعية وللشباب حاملي المشاريع، وتسريع الانطلاق الفعلي لمشاريع الاستثمار بغرض استصلاح الأراضي في الصحراء والهضاب العليا.
- **برنامج التنمية الريفية**: الذي كان أحد أهم ركائز السياسة التنموية، ساهم في تحسين البيئة المعيشية ورفع مداخيل السكان المحليين، وذلك من خلال إنجاز البنى التحتية الريفية كالمدارس والمراكز الصحية، وتشييد 1,5مليون مسكنٍ ريفي، وتطوير وتحديث حوالي 500 ألف مستثمرةٍ فلاحيةٍ، ومنح أكثر من 2.5مليونهكتارٍ في إطار استصلاح الأراضي في سياق حيازة الملكية العقارية، وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة.

وإطلاق أكثر من 12 ألف مشروع جواري للتنمية الريفية بالإضافة إلى إنجاز أكثر من 21 ألف كيلومترٍ من المسارات الفلاحية والربط بشبكة الكهرباء على مسافة أكثر من 8 آلاف كيلومترٍ.

وتحسين توسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والغاز الطبيعي. ولقد تم إيلاء اهتمام بالغ بإدراج الشباب والنساء في الحياة العملية وإشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ما تكلل باتخاذ جملة من التدابير القطاعية والقطاعية المشتركة لصالحهم.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهم القطاع الفلاحي في مكافحة البطالة بإنشاء أكثر من 1,3مليون منصبٍ. كما ساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، بفضل وفرة المنتجات في الأسواق، والتحسين الملموس لمداخيل سكان الريف، إضافة إلى إتاحة أدوات عديدة لحماية وتأمين الدخل، بما في ذلك نظام الضمان الاجتماعي المكيَّف للنشاط الفلاحي، وخدمات التأمين المحددة والقروض المدعمة (قرض الرفيق والتحدي) الخاصة بالقطاع.

- **برنامج الكهرباء وإنشاء المسالك الفلاحية:** سمحت جهودٍ الدولة في إطار سياسة التنمية الريفيةخلال سنة 2019من مدّ الكهرباء، على طول أزيد من 240 كيلومتراً، لتوصل نقاط المياه بالمستثمرات الفلاحية على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا والسهوب وفك العزلة على عدد كبير من هذه المناطق، لاسيما تلك التي تمّ استصلاحها، من خلال إنجاز وتهيئة المسالك الفلاحية على طول 807 كيلومترٍ.
- تفعيل المنظمات المهنية والمهنية المشتركة، لقد سمحت الجهود المبذولة من إعطاء ديناميكية جديدة لتنظيم الشُعب الفلاحية، من خلال تحسيس الفلاحين والمربين وكل الفاعلين وتشجيعهم ومرافقتهم، على المستوى المحلي والوطني، من أجل تفعيل مجالسهم المهنية المشتركة أو تأسيسها من جديد إن لم تكن قد أنشئت.

وقد أفضت هذه العملية إلى تنصيب خمسة عشر (15) مجلساً وطنياً مهنياً مشتركاً للشعب الفلاحية التالية: الحبوب، البطاطا، الزيتون، التمور، الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الثوم والبصل، البقوليات،

الخضر والفواكه، الأشجار المثمرة، الحمضيات، الكروم وتربية النحل والطماطم الصناعية. ويتم حالياً إنشاء المجالس المهنية المشتركة الثلاثة المتبقية، التي تخص شعب: تربية الجمال، تربية الخيول، والغابات (النباتات العطرية والطبية).

3- تونس:

انطلقت مشاريع التنمية الريفية المندمجة حيث تمكنت الإدارة من تطوير مشاريع أكثر تماسكاً تأخذ في الاعتبار مختلف تعقيدات التنمية الريفية وتعدد أبعادها والعلاقة بين تنمية الريفي والإطار الحضري، مع تحديد تموقع النشاط الزراعي في تنمية المناطق الريفية. وتواصل تنفيذ الإستراتيجية الجديدة حتى منتصف التسعينات وشملت العديد من المناطق وخاصة الأقل نمواً في البلاد، وتعتبر مشاريع التنمية الريفية المندمجة الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في الفضاء الريفي.

ويمكن تبويب أهم مكونات مشاريع التنمية الريفية المندمجة في العناصر التالية:

- دعم الأنشطة الزراعية.
- تطوير قطاع الحرف اليدوية والمهن والخدمات الصغيرة.
- تطوير البنية التحتية وخاصة النور الكهربائي والماء الصالح للشرب والمسالك الفلاحية أو الطرقات.

منذ منتصف التسعينات، وبعد أن انضمت إلى منظمة التجارة العالمية (1995) وأمضت اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (1996)، دخلت تونس في فترة التحرير الفعلي للاقتصاد وفتح الأسواق. وقد أسفرت كل هذه الظروف عن تغيير عميق في أساليب تدخل الدولة. فقد اتسمت الاستراتيجيات التنموية بقدر أكبر من اللامركزية وسمحت بمشاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة على المستوى المحلي في خيارات التنمية. كما تم تفعيل دور الهيئات التمثيلية على مستوى الولايات والمعتمديات وخاصة تطور المجتمع المدني والنسيج الجمعياتي وتأثيرهم على بلورة وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية.

وفي مجال التنمية الريفية، تم استحداث مشاريع للتنمية الريفية تعتمد على التشاركية كمنهجية. وقد تم بعث العديد من المؤسسات المحلية التي تهدف إلى تمثيل السكان المحليين في إدارة المشاريع الإنمائية. وشهدت المناطق الريفية تغيرات عميقة مع إنشاء المجلس الجهوي في كل ولاية ثم المجلس المحلي للتنمية على مستوى المعتمدية ليصل إلى المجلس الريفي على مستوى كل عمادة.

4- المملكة المغربية:

1- إستراتيجية 2020 للتنمية القروية:

سعت المملكة المغربية إلى تحقيق عددٍ من الأهداف الخاصة للرفع من مستوى عيش الساكنة القروية وتقوية التجمعات السكانية المتوسطة بالخدمات الأساسية وبالوحدات الصناعية والصناعات التحويلية ،وفتح الطرق لفك العزلة عن العالم القروي .وفي هذا المجال ،تم في سنة 1999 وضع إستراتيجية 2020 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري لتحقيق ما يلي:

- تنمية الإنتاج الفلاحي.
- الرفع من فرص الشغل والمداخيل في النشاط الفلاحي.
- تنويع فرص الشغل في الأنشطة الموازية للفلاحة والأنشطة القروية.
- الحد من تدهور الموارد الطبيعية.
- الرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني.
- تحسين التجهيزات والخدمات لتحسين مستوى عيش السكان.
- معالجة الاختلالات الجهوية.

وقد شكلت هذه الاستراتيجية نقطة تحول في السياسة المغربية آنذاك اتجاه العالم القروي ،حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي ،وكذا تبني بالموازاة مقاربات جديدة لتطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع وقد تميزت بكونها:

- مقاربات مندمجة، متجددة الأبعاد.

- مقاربات تعتمد على المجال الترابي وإشراك السكان المحليين.
- مقاربات تعمل على تطوير أسلوب التشارك.

وفي هذا الإطار ،تم إعداد وإنجاز مجموعة من البرامج منها:
- برامج التهيئة الهيدروفلاحية الخاص بتطوير وتوسيع المساحات الزراعية المعتمدة على السقي.
- برامج الاستثمار الفلاحي بالمناطق البورية ،ويقصد بالمناطق البورية بالمغرب المساحات الزراعية التي تعتمد على التساقطات المطرية ،ولا يتم فيها استغلال الموارد المائية للري ،وهو برنامج مكمل للأول.
- البرنامج الغابوي الوطني الهادف إلى الحد من تدهور المجال الغابوي وإدماج الغابة ضمن دينامية التنمية القروية.
- برامج تحسين المراعي لتحسين الغطاء النباتي والمحافظة على الموارد الرعوية.
- برامج التجهيز القروي.
- البرامج السوسيو تربوية.
- برامج تنويع الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي ،مثل السياحة الجبلية والقروية.
- البرامج الخاصة بالجبال ،الواحات والمناطق الحدودية.
- برنامج محاربة تعرية الأحواض المائية.

1. السياسة التعميرية بالعالم القروي:

لم يعد تدخل البرامج التنموية في العالم القروي يقتصر على قطاع الفلاحة والمياه والغابات، بل أصبح قطاع التعمير يحظى بالأهمية، وذلك بغية ضبط التخطيط العمراني والتحكم في البناء العشوائي والمحافظة على الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني. وقد تم إحداث تصاميم التهيئة الجماعية التي أتت بدورها بنظرة شمولية لمعالجة قضايا الجماعة القروية، وتقدم توجهات عامة تهم التنمية، ومن بين أهدافها اقتراح برنامج مشروع ذي أبعاد سوسيو-اقتصادية وصناعية وسياحية من شأنه المساهمة في تنمية الجماعة القروية. جاءت هذه التصاميم بعد بروز مشاكل في المجال القروي منها ما هو مرتبط بالسكن، ومنها ما هو مرتبط بقلة التجهيزات والبنيات التحتية، ومنها ما هو متصل بالاستيطان في أماكن ذات حساسية بيئية.

2. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: (source: (http://www.indh.ma/ar
همت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005 - 2010):
- 403 جماعة قروية و264 من الأحياء الحضرية
- 14،4 مليار درهم:
- مساهمة الدولة 60 %.
- مساهمة الجماعات الترابية 20 %.
- مساهمة التعاون الدولي 20 %.
- الأنشطة الممولة والمنجزة في المجال القروي:
- البنية التحتية 76 %.
- الأنشطة المدرة للدخل 14 %.
- الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية 3 %.
- التكوين وتحسين الكفاءات 7 %.

5- الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية الريفية:

1 - إستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية السابقة (أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية) مع تحديد موقع ومخصصات الريف في هذه الخطط.

تعتمد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للريف على ميزانية الدولة والبرامج والمشاريع الممولة من الشركاء في التنمية والهبات والأنشطة الخصوصية، حيث تضع الدولة إستراتيجية لامركزية لتنمية الريف.

2 - مناهج التنمية الريفية التي تم تبنيها في برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة وموقفها من مفهوم الاستدامة:

تقوم مناهج التنمية الريفية في البلاد عبر دراسات تشخيصية لتحديد أهم الحاجيات والمتطلبات لأبرز الأنشطة وخاصة الزراعية والتنمية الحيوانية والغابوية والمتطلبات الاجتماعية الأخرى، حيث اعتمدت عدة منهجيات وإستراتيجيات في المشاريع السابقة تعتمد على المقاربات التشاركية واتباع الأولويات في التنمية.

1 - إستراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة، أو المخطط البدء بها في المستقبل، وموقع الريف فيها.

يخصص للريف مشاريع وبرامج خاصة به تهدف إلى تنميته وتحسين مستوى معيشة سكانه وتوفير الخدمات الأساسية، حيث تمول الدولة سنوياً عبر ميزانيتها عدة برامج وكذلك عبر المشاريع الممولة من طرف شركاء البلاد في التنمية، حيث تركز على الأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها أغلب سكان الريف.

1 - أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنواتٍ الأخيرة.

هناك عدة مشاريع وبرامج وهيئات تدخلت في الريفخلال السنوات الماضية ولايزال بعضها قائماً حتى الآن، من أهمها:

- ✓ **<u>مشروع التنمية الريفية الجماعية PDRC :</u>**

يهدف إلى تنمية الريف زراعياً واجتماعياً، حيث يتدخل لمساعدة المزارعين والمواطنين في الريف عن طريق الدعم في التحكم بالمياه وحماية الحقول وتسهيل الحياة اليومية؛ إذ تدخل في 850 قرية موزعة على 8 ولاياتٍ خلال الفترة 2005 إلى 2012.

- ✓ **<u>المشروع الجهوي لدعم مبادرة الري في الساحل PARIIS:</u>**

يستمر لمدة ست سنواتٍ من 2018، وقد انبثق عن إعلام المنتدى رفيع المستوى حول الري في منطقة الساحل، ويتدخل في ست ولاياتٍ قابلة للزيادة ويسعى إلى تحسين قدرة أصحاب المصلحة على تطوير وتسيير الري وزيادة المساحات المروية.

- ✓ **<u>مشروع دعم ومواجهة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل P2RS :</u>**

يتدخل في خمس ولاياتٍ ويهدف إلى خلق ظروف أحسن في المجتمع الريفي، خلال الفترة من 2016 إلى 2022.

- ✓ **<u>مشروع تعزيز القدرات لمواجهة انعدام الأمن الغذائي والمعيشي في الساحل بموريتانيا:</u>**

يتدخل في عدة ولايات ويدعم الفئات الهشة في الريف عن طريق إنشاء بنى تحتية وتمويل السكان عبر التعاونيات في إنشاء مشاريع صغيرة للمساعدة على الصمود في مناطقهم، خلال الفترة من 2017 إلى 2023.

- ✓ **<u>المشروع الجهوي لدعم النظام الرعوي في الساحلPRAPS:</u>**

مستمر حالياً ويهدف إلى دعم المناطق الرعوية عبر عدة طرق يتدخل في عدة ولايات من الفترة 2016 إلى 2025 عبر مرحلتين.

- ✓ **<u>مشروع تنمية الشعب الشاملة (PRODEFI):</u>**

يهدف إلى دعم المجتمعات والشعب الزراعية في الريف بشكل عام عن طريق دعم الزراعة وتنمية القطاعات ذات الصلة تقنياً وفنياً ويتدخل في سبع ولاياتٍ في القترة من 2018 إلى 2023.

✓ **مشروع تسيير الموارد الطبيعية والتجهيز البلدي وتنظيم المنتجين الريفيين (PROGRES):**

يستمر لمدة خمس سنواتٍ بدأ من 2021 ويهدف إلى المساهمة في دعم المنتجين الريفيين، والتسيير الأمثل للموارد الطبيعية، ويتدخل في خمس ولاياتٍ.

1 - أهم مراكز البحث ومراكز المعلومات والمنشورات الدورية والمعنية بالتنمية الريفية في البلاد:

هناك مراكز بحث ومراكز للمعلومات كالمركز الوطني للبحوث والتنمية الزراعية مقره مدينة كيهيدي جنوب البلاد.

وزارة الزراعة ومندوبياتها الجهوية في الولايات الداخلية.
وزارة التنمية الحيوانية.
وزارة البيئة والتنمية المستدامة.
وزارة المياه والصرف الصحي.

1 - التخصصات العلمية والبرامج التعليمية المعنية بالتنمية الريفية في المؤسسات التعليمية العليا:

هناك تخصصات وبرامج تعليمية تتعلق بالتنمية الريفية وخصوصاً الزراعة والبيئة والتنمية الحيوانية، فهناك تخصصات الإنتاج الزراعي وحماية النباتات والصحة الحيوانية والبيئة والغابات، ومن أهم المراكز المعهد التكنولوجي في روصو ومدرسة الإرشاد والتكوين في كيهيدي والثانوية الفنية في بوكي ومعهد تكونين الفنيين الريفيين.

6- السودان:

- توجد بصورة رسمية ومعتمدة لدى الدولة مجموعة من الأجسام الإدارية التي تقدم الخدمات للمواطن منها: المشاريع الزراعية والمجمعات التعاونية وتنظيمات المنتجين والاتحادات وصناديق الائتمان وصناديق التنمية.
- الأسرة الصغيرة البطن العشائر والقبائل هنالك مصاهرة بين القبائل، ولكن يحتفظ الأب باسم قبيلته للأسرة.
- برامج الوحدات الإدارية السنوية على الميزانية العامة، وهذه تستهدف البنى التحتية والصحة والتعليم، والكهرباء، ومياه الشرب، والطرق.
- المشاريع القومية والزراعية والمجمعات التعاونية الصناديق والاتحادات.
- برامج التعليم والمتابعة في الوحدات الإدارية، وإصدار التقارير من الجمعيات المعنية كل منشط إداري مثل الصحة والتعليم والزراعة، والطرق، والجسور، وغيرها. بالإضافة إلى لجان القرية والأفرقة ومتابعات أفرادها حسب المناطق.

7- الأردن:

الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية الريفية:

1 - إستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية السابقة (أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية) مع تحديد موقع ومخصصات الريف في هذه الخطط.

- تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2002 منقب لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2025/وزارة الزراعة.
- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030/وزارة الزراعة.

- الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2022-2024.
- الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025.

2 - مناهج التنمية الريفية التي تم تبنيها في برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة وموقفها من مفهوم الاستدامة.

تم تبني مجموعة من المناهج من خلال برامج التنمية الريفية المنفذة على المستوى الوطني، والرامية لتحقيق التنمية في المناطق الريفية، وبناء قدرات الأفراد من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بما يحقق استدامتها وتحقيق المنفعة منها.

3 - إستراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة أو المخطط البدء بها في المستقبل وموقع الريف فيها:

- تعزيز دخول صغار المزارعين والأسر الريفية.
- تمويل القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- برنامج التمويل الريفي.
- برامج الإقراض الموجه.
- مشاريع مكافحة الفقر.
- حزمة تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية.

4 - أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنواتٍ الأخيرة:

- مشروع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة، والذي نفذته وزارة الزراعة على مستوى القرى والأرياف في كل المحافظات، حيث تم شمول 7000 أسرةٍ، وما زال المشروع قائماً وبأشراف وحدة التنمية الريفية وتمكين المرأة.
- مشاريع مكافحة الفقر وبرامج مكافحة الفقر والبطالة.
- مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل هو مشروع مَعني بالتنمية الزراعية مُمول من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- تبنت الحكومة الأردنية عام 2002 استراتيجية وطنيـة للتنميـة الزراعيـة وأعطيت الأولويـة لتنميـة المـوارد الزراعيـة وتطوير القطاع الزراعـي وتوفير البيئة الملائمـة للاستثمار فـي هذا القطاع.
- برنامج استصلاح الأراضي الزراعية.
- برامج ومشاريع الحصاد المائي والحراج والمراعي.
- برامج ومشاريع تعزيز الأمن الغذائي للأسر الأردنية.
- مشاريع إدارة وتنمية الثروة الحيوانية.
- مشاريع مؤسسة الإقراض الزراعي لتمويل المشاريع الزراعية الصغير والمتوسطة.

5 - أهم مراكز البحث ومراكز المعلومات والمنشورات الدورية والمعنية بالتنمية الريفية في البلاد:

- الجامعات الحكومية والخاصة.
- وزارة الزراعة.
- دائرة الإحصاءات العامة.
- الديوان الملكي الهاشمي.
- تقرير حالة البلاد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

6 - التخصصات العلمية والبرامج التعليمية المعنية بالتنمية الريفية في المؤسسات التعليمية العليا:

- كلية الزراعة/اقتصاد زراعي وإدارة الأعمال الزراعية ،الاقتصاد والإرشاد الزراعي.
- كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- كليات علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية.

8- لبنان:

الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية الريفية:

1. إستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية السابقة (أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية) مع تحديد موقع ومخصصات الريف في هذه الخطط.

نظراً إلى أهمية إيلاء موضوع التنمية الريفية جزءاً مهماً من خطط وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية بشكل عام، لذلك ضمت الوزارة منذ إنشائها مديرية خاصة بالتنمية ضمن هيكليتها الإدارية، وتضم هذه المديرية دائرة متخصصة للتنمية الريفية. رغم عدم وجود خطة للتنمية الريفية بشكل منفصل إلا أن معظم برامج الوزارة تركز في جزء كبير منها على العمل في المناطق الريفية.

2. مناهج التنمية الريفية التي تم تبنيها في برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة وموقفها من مفهوم الاستدامة.

3. دراسة الواقع الجغرافي، الاقتصادي، الاجتماعي والديمغرافي للمناطق الريفية من أجل: معرفة نقاط الضعف، ونقاط القوة وتحديد الاحتياجات، وبناءً عليه يتم وضع البرامج.

4. إستراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة أو المخطط البدء بها في المستقبل وموقع الريف فيها.

من أبرز ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً هو وضع إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية (قيد الإعداد). ومن ضمن هذه الإستراتيجية تركز الوزارة على موضوع الإدماج الاقتصادي، وتنشيط سوق العمل -ومن ضمنها المناطق الريفية -وهو من الأمور المخطط البدء بها مستقبلا.

5. أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنواتٍ الأخيرة:

نظراً للوضع الاقتصادي والمالي الذي يمر به لبنان والحاجة المستجدة لمساعدة الأسر اللبنانية على تأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش، بدأت الوزارة مع العديد من الجهات بتنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي بهدف تدريب أحد أفراد الأسر على مهنة أو حرفة معينة يمكنٍ للفرد البدء بها وإعانة أسرته على العيش. إن موضوع التمكين الاقتصادي للأسر هو توجه أساسي حالياً في الوزارة بهدف مساعدة اللبنانيين على تخطى الأزمة الحالية.

6. تقديم مساهمات مادية للمشاريع التنموية (بناء سور، شق طرقات، مساعدة في تجهيز قاعات عامة وأندية ودعم التعاونيات الزراعية... الخ.)

7. تنفيذ مخيمات عمل تطوعية للشباب في القرى الريفية بهدف التنمية، حيث يشارك في هذه المخيمات عدد من الشباب من كافة المناطق ويتخللها أنشطة ومحاضرات ودورات وبرامج تنموية، وذلك من أجل توسيع شبكة المعارف بين الشباب.

9-البحرين:

الخطط والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية الريفية:

1. إستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية القطرية السابقة (أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية) مع تحديد موقع ومخصصات الريف في هذه الخطط.
2. مناهج التنمية الريفية التي تم تبنيها في برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة وموقفها من مفهوم الاستدامة.
3. إستراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة القائمة أو المخطط البدء بها في المستقبل وموقع الريف فيها.
4. أهم نماذج برامج ومشروعات التنمية الريفية السابقة والراهنة في الدولة في العشر سنواتٍ الأخيرة.
5. أهم مراكز البحث ومراكز المعلومات والمنشورات الدورية والمعنية بالتنمية الريفية في البلاد.
6. التخصصات العلمية والبرامج التعليمية المعنية بالتنمية الريفية في المؤسسات التعليمية العليا.

تعتبر المرأة البحرانية عنصراً رئيسياً في عملية التنمية في مملكة البحرين، وتمتد مساهماتها إلى جميع نواحي الحياة العامة، بما في ذلك السياسة، والتنمية الاجتماعية والأعمال وغيرها، ولا تزال الجهود متواصلة حتى اليوم لجعلها أكثر شمولاً لتعزز التوزان بين الجنسين.

يلتزم المجلس الأعلى للمرأة بتلبية احتياجات المرأة حتى تتمكن من إطلاق إمكانياتها والمساهمة بشكل كامل في المجتمع. وكجزء من مبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة، قام المجلس الأعلى للمرأة والحكومة بإطلاق عددٍ من المبادرات التي تمكّن المرأة البحرانية وتساندها لتصبح نموذجاً يحتذى به في العالم العربي.

المجلس الأعلى للمرأة:

يعمل المجلس الأعلى للمرأة على تمكين المرأة البحرانية وإشراكها في جميع برامج التنمية، مع ضمان الحفاظ على روابط وحياة أسرية متماسكة. وانطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص، يساعد المجلس على تعزيز القدرة التنافسية بين المرأة البحرانية وتأمين التعلم مدى الحياة. وتعزيز التشريعات والسياسات التي تهدف إلى توفير فرص متنوعة للمرأة البحرانية لتحسين نوعية حياتها. ويشارك المجلس مع المؤسسات ذات الصلة لرفع مكانة المرأة، بصفته منظمة يقودها الخبراء ومتخصصة في دعم شؤون المرأة، بما يتماشى مع المعايير العالمية.

يوم المرأة البحرانية:

أطلقت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة يوم المرأة البحرانية في عام 2008، وأقيم أول يوم للمرأة البحرانية تحت شعار «قرأت ... تعلّمت ... ساهمَت» والذي احتفل بمرور 80 عاماً على بدء التعليم الرسمي للمرأة في المملكة. ويتم الاحتفال بيوم المرأة البحرانية في الأول من ديسمبر من كل عام، ويسلّط الضوء على إسهاماتها في تشكيل هوية مجتمع حديث يتطلع إلى المستقبل ويسعى للحفاظ على مبادئ المساواة في مسيرة التنمية الوطنية.

ويعبر هذا الشعار عن الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في بناء مملكة البحرين، كما يتحدث عن إسهاماتها الملموسة كشريك في التنمية الوطنية، كما يروي قصة تطور أدوارها، بدءاً من الجيل الأول من الرائدات اللاتي قرأن وتعلمن، واستمرار المرأة اليوم في مساعدة بناء مجتمعها بنفس الحماس والتصميم.

جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة:

تسلط الجائزة الضوء على تقدم المملكة، وتوضح كيف تطور تركيزها في تمكين المرأة إلى الشراكة المتساوية بين المرأة والرجل، كما أنها تعزز تعميم احتياجات المرأة، وتساعد على تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين. وكان

لهذا النهج أثر إيجابي، وهو ما يتضح في ارتفاع مستويات مشاركة المرأة في التنمية الوطنية والازدهار.

كما تشجع الجائزة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تكريس المزيد من الجهود لتمكين المرأة، مما يوفر فرصة للاحتفاء بالمملكة وبمؤسساتها وأفرادها لإنجازاتهم في هذا المجال على نطاق عالمي.

تاريخ المرأة البحرانية في المجال التشريعي والعمل في البلديات:

ازدادت مشاركة المرأة في الحياة العامة على مر السنين؛ إذ شاركت إلى جانب الرجل في الانتخابات البلدية منذ أوائل الثلاثينيات، وهو ما أشارت إليه الوثائق التاريخية التي تُظهر أهلية التصويت لأية امرأة تمتلك عقاراً مسجلاً باسمها. كما شاركت في الانتخابات الأولى للسلطة البلدية المركزية في عام 1951، وكانت لها مشاركة فاعلة في ذلك الوقت، تاركة أثراً واضحاً في العديد من المجالات.

وفي أوائل السبعينيات، شاركت ثماني نساءٍ من جمعية رعاية الطفل والأمومة وجمعية النهضة في استفتاء لإثبات الهوية العربية للبحرين، بحضور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

ومع اعتلاء جلالة الملك العرش في عام 1999، تم تعيين أربع نساءٍ في مجلس الشورى الأول في عام 2000.

كان عام 2001 علامة فارقة بالنسبة للمرأة البحرانية، حيث ضمنت التعديلات التشريعية التي قدمّها ميثاق العمل الوطني حصولها على حقوقها السياسية الكاملة بحماية دستور مملكة البحرين لعام 2002، وتشمل حق المرأة في الترشح للانتخابات النيابية والبلدية.

الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرانية:

تتضمن الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرانية (2013- 2022) -خمس محاور تسهم في ضمان الاستقرار الأسري للمرأة وتماسكها وتمكينها من المساهمة في التنمية وتشكيل شراكة متكافئة في بناء مجتمع تنافسي مستدام.

وتحظى المرأة باهتمام حكومة البحرين في جميع المجالات، بما في ذلك الإسكان؛ إذ يحق للمرأة التقدم للحصول على خدمات الإسكان بصفتها ربة أسرة، كما اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتطوير خطة عمل تهدف إلى حماية المرأة من العنف والتمييز وتشجع تمكينها الاقتصادي.

مساواة المرأة وتمكينها:

يعد تأمين حقوق المرأة وإتاحة الفرص لها للوصول إلى إمكاناتها الكاملة أمراً بالغ الأهمية، ليس فقط لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولكن أيضاً لتحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية الدولية.

تتمتع المرأة في البحرين بحضور بارز في العديد من مجالات المجتمع، ومن ضمنها الصحة والتعليم والرياضة والقضاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك، مما يمهد الطريق أمامها لتحقيق استقلالها المادي والمالي بالوتيرة المناسبة لها.

كما تقدم المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية رعاية شاملة للأيتام والأرامل عبر تلبية مجموعة من الاحتياجات المادية والمعيشية والصحية والنفسية والاجتماعية للمكفولين، وفقاً لنظام الجودة لتحقيق رضى المستفيدين، وذلك عن طريق فريق عمل متخصص.

ومن ناحية أخرى، يقدم بنك البحرين للتنمية برامج خاصة وخدمات مالية لتمكين رائدات الأعمال من خلال برنامج تمويل الأعمال النسائية «ريادات».

وطور المجلس الأعلى للمرأة تطبيقاً مخصصاً لعرض مؤشرات المساواة بين الجنسين عبر مختلف القطاعات داخل البحرين، بما في ذلك الصحة والتعليم، والأسرة، والمشاركة الاقتصادية، والسياسية.

لجان تكافؤ الفرص في القطاع العام:

كونت الجهات الحكومية 45 لجنةً لتكافؤ الفرص في القطاع الحكومي بعد صدور وتدمج هذه اللجان احتياجات المرأة في جميع مجالات العمل باعتبارها جزءاً من تكافؤ الفرص، وتعمل على تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص بين جميع

الموظفين والمستفيدين، وفي تقديم الخدمات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة. وتبدي اللجان رأيها حول القضايا المتعلقة بتعميم احتياجات المرأة وترسيخها كجزء طبيعي من مبدأ تكافؤ الفرص.

لجان تكافؤ الفرص في القطاع الخاص:

يقبل القطاع الخاص وبصورة ملحوظة وكبيرة على توظيف المرأة البحرانية، ويلعب دوراً مهماً في تفعيل النموذج الوطني لإدماج احتياجاتها.

المرأة في التنمية الاقتصادية:

شكلت المرأة البحرانية ما يعادل 32٪ من إجمالي القوى العاملة في الفترة من 2010-2019. بلغت نسبة النساء البحرانيات 18٪ من موظفي القطاع العام خلال هذه السنوات، مقابل 17٪ من الرجال البحرانيين.

في نفس الفترة، شكلت المرأة البحرانية 54٪ من الإجمالي في الهيئات الحكومية و35٪ من القطاع الخاص.

قدمت النساء البحرانيات مساهمات ملحوظة في الأعمال التجارية؛ إذ تملّكن السجلات التجارية النشطة بمتوسط 43٪ بين عامي 2010 و2018.

تتمتع المرأة البحرانية بالمساواة في الوصول إلى الفرص الرياضية الاحترافية مثل نظيرها الرجل؛ إذ تحظى الرياضة النسائية باهتمام متزايد في المملكة. ويدعم المجلس الأعلى للمرأة مشاركة المرأة في جميع أنواع الرياضة، ويشجعها على الظهور في جميع المباريات والمسابقات المحلية والإقليمية والدولية، باعتباره عملاً وطنياً يعزز صورة المملكة. كما أن لممارسة الرياضة بانتظام تأثيراً إيجابياً على جودة حياة المرأة وسلامتها البدنية والعقلية.

مبادرات نحو محو الأمية الرقمية:

خصصت العديد من القطاعات الخاصة في مملكة البحرين برامج لتمكين المرأة بالتعاون مع القطاع الحكومي. وتدعم هذه المبادرات التدريب على المهارات الرقمية الموجه للمرأة البحرانية لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية من خلال البوابة الوطنية، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية للهاتف الذكي، لتمكينها من الاستفادة من أدوات المشاركة الإلكترونية الحكومية لإبداء رأيها والاستماع لصوتها.

سلامة وحماية المرأة:

اتخذت مملكة البحرين مبادرات مهمة لحماية المرأة وضمان سلامتها ورفاهيتها؛ إذ أطلق المجلس الأعلى للمرأة «الإستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري»، وهو ما يؤكد التزام المملكة بتحقيق الجزء الثاني من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو: «القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالات العامة والخاصة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي وأنواع الاستغلال الأخرى».

وخصصت الحكومة العديد من المراكز المتاحة للنساء اللاتي لا يشعرن بالأمان ويحتجن إلى المساعدة.

ملحق (5)
التحليل الرباعي لعوامل التحدي والفرص للتنمية الريفية على المستوى الوطني (كما وردت بالتقارير القطرية)

الأردن:

1 - التحديات (خارجية)/ نقاط الضعف (داخلية) بالريف:

أ. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. ارتفاع نسبة البطالة.

ب. عدم توفر فرص العمل.

ج. ضعف الاستثمارات.

ب. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط عدم العدالة، القبلية/...):

أ. ارتفاع معدلات الإنجاب مقارنة بالمدن.

ب. ارتفاع مستويات الفقر.

ج. تفتت ملكية الأراضي الزراعية.

د. الأساليب التقليدية في الزراعة.

ت. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب والعزلة):

أ. هناك ثقافة بتحديد بعض الأعمال والوظائف للرجل والتي تتطلب قوة بدنية وتحت ظروف خاصة.

ب. الجهل.

ج. التقاليد والمعتقدات.

ث. في البيئة المادية (البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

أ. ضعف المرافق العامة والخدمات المحلية مقارنة بالمدن.

ب. خدمات الكهرباء.

ج. خدمات البنية التحتية .

2 - الفرص (خارجية)/نقاط القوة(داخلية) بالريف:

ج. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. تقديم تشجيع للشركات التي تقوم بتوفير فرص عمل لأبناء المناطق النائية (الريفية والبادية).

ب. تحقيق المساواة في فرص العمل والتوظيف والاستثمار.

ج. تحسين حياة المرأة الريفية ومنحها نفس الفرص في العمل.

ح. في البيئة الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه، العدالة):

أ. توفير منح دراسية تقدم للمناطق الأقل حظاً في الريف والبادية.

ب.توفير فرص عمل للشباب (ذكور وإناث).

ج. المساهمة في زيادة فرص التعليم.

خ. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم الانفتاح الثقافي والجغرافي .....):

أ. الانفتاح الثقافي يتعدى البعد الجغرافي.

ب.تطوير القطاع الزراعي ونشر التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

ج. التوسع المستمر في الشراكات والانفتاح.

د. في البيئة المادية (أوضاع البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

أ. مساهمة بعض المؤسسات بإقامة بعض المرافق العامة والخدمات الاجتماعية.

ب.الإدارة السليمة للموارد البيئية المتاحة والحفاظ عليها.

ج. التركيز على التحسين وعمل المشاريع التنموية لتطوير البنية التحتية في الأرياف.

السودان:

1 - التحديات (خارجية)/ نقاط الضعف (داخلية) بالريف:

a. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. ضعف رأس المال وضعف التمويل ومحدوديته، بالإضافة إلى شروط التمويل المقيدة، وقصر مدة الاسترداد، وارتفاع الفوائد وطريقة الحصول عليها.

ب. سياسات التأمين المختلفة والمحذورات ومحدوديته.

ج. موسمية الوظائف والأعمال وضعف الأجور.

b. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط، عدم العدالة، القبلية...):

أ. الأراضي في المشاريع وعلى الجروف والمنتجة توزعت إلى حيازات صغيرة بفعل الميراث.

ب. الاعتماد على الأسرة كعمالة في الإنتاج مع محدودية الدخل أدى إلى تقليدية العمل مع تقليدية الإنتاج، وهذه تدفع غالبية الرجال للتعدد في الزواج في أغلب مناطق الريف.

ج. الاعتماد على النفير في البناء والتعمير والزراعة والحصاد، وهو الإعلان لكل القرية للمشاركة في الأعمال الجماعية.

c. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب والعزلة):

أ. ما زال في كثير من المناطق يعتمد على الزوجة في إدارة أعمال المزرعة والقطيع والمتاجر، حيث تكون المرأة وأولادها هم عماد الإنتاج.

ب. في بعض المناطق المرأة تعمل لصالح الرجال ولا تورث ولا تملك أرضاً (في مناطق شرق القضارف - اللحويين).

ج. تفكير الشباب في الهجرة إلى المدن الكبيرة والاغتراب.

d. في البيئة المادية (البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

أ. قلة أو عدم وجود الطرق المعبدة التي تسهل التواصل خاصة في الخريف.

ب. مركزية الخدمات في القرى الكبيرة والمدن الريفية من صحة وتعليم وأسواق.

ج. مركزية المصانع والمحالج في المدن مما يضطر الأهالي إلى ترحيل منتجاتهم وهجرة أبنائهم بحثاً عن العمل.

1- الفرص (خارجية)/نقاط القوة(داخلية) بالريف

a. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. الموارد المائية والأراضي الزراعية والبيئات المتنوعة للإنتاج، وتوفير خام للتصنيع المحلي.

ب. نمازج للاستثمار المحلي ونتائج عودة الشباب للريف كنماذج ناجحة.

ج. انتشار المحالج ومن قبل مصانع الغزل والنسيج ووجود الخبراء في الريف وإمكانية التصنيع المحلي.

b. في البيئة الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه، العدالة.

أ. عمل المنظمات الدولية والمحلية في برامج داعمة للتنمية الريفية مثل إيفاد والفاو واليوان دي بي وإيكاردا وأكساد وغيرها.

ب. تكوين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية وتنظيمات المنتجين، وكذلك مراكز الخدمات الزراعية والصحية وغيرها.

ج. قيام اتحادات وروابط وتجمعات الشباب المقننة التي تقدم الدراسات والخدمات والسند الفني.

c. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم الانفتاح الثقافي والجغرافي):

أ. انتشار شبكة الإنترنت في كل مناطق الريف.

ب. الثقافة والمعرفة بحاجة السوق المحلي والعالمي.

ج. انتشار مراكز التدريب وبيوت الخبرة الداعمة بالدراسات والاستشارات.

d. في البيئة المادية (أوضاع البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

أ. توزيع الجامعات والكليات المتخصصة في الريف، ومراكز البحث العلمي، ومحطات بحوث الغابات والزراعة والثروة الحيوانية.

ب. فروع البنوك وشركات التمويل الأصغر ومرافق الخدمات الزراعية.

ج. توسع الأسواق في الريف، وتوفر خدمات ما بعد الحصاد لتعبئة بعض المحاصيل، وانتشار جزئي لمواعيد التخزين، وتوفر وسائل النقل.

لبنان:

1 - التحديات (خارجية)/ نقاط الضعف (داخلية) بالريف:

أ. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل التوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

i. إن الوضع المالي السيء الذي يمر به لبنان يؤدي إلى صعوبة تمكن الأسر الفقيرة (التي تمكنها وزارة الشؤون الاجتماعية عبر دورات التمكين الاقتصادي) من البدء بمشروع مدر للدخل يؤدي الى تحسين وضعها المعيشي.

ii. عدم وجود نقل مشترك للوصول إلى الخدمات.

ب. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط، عدم العدالة، القبلية/...):

i. الانتماءات العائلية.

ii. الفروقات الطبقية(علمية-اقتصادية).

iii. التبعية العشوائية لأصحاب النفوذ والانتماءات الطائفية والحزبية.

ت. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب/العزلة):

i. لا تزال المرأة في مناطق الريف تعاني من بعض الصعوبات في إيجاد فرص عمل، وفي حال وجدت يكون الأجر أقل من الأجر العائد للرجل.

ii. التمييز بين الجنسين، تحديد الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

ث. في البيئة المادية (البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

i. كافة الخدمات متاحة للأفراد الذين لديهم القدرة المادية اللازمة.

1- الفرص (خارجية)/نقاط القوة (داخلية) بالريف:

أ. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. الفرص: توجه الجهات المانحة إلى دعم برامج التمكين الاقتصادي بهدف خلق فرص عمل جديدة.

- تدريب السيدات حول كيفية تأسيس المشاريع الصغيرة مع الدراسة المالية، واستهدف التدريب بشكل عام سيدات الريف (البقاع :50–الجنوب 40–عكار45 والشوف 60).

ب. في البيئة الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه، العدالة):

أ. خطة العمل الوطنية للوقاية والاستجابة لتزويج الأطفال في لبنان 2021 – 2026:

يشكل إعداد هذه الخطة أحد التوصيات الواردة في خطة وزارة الشؤون الاجتماعية الإستراتيجية حول حماية النساء والأطفال 2020 -2026. وتتكامل مع عدد من الاستراتيجيات والخطط الموجودة على الصعيد الوطني لاسيما خطة العمل الوطنية حول قرار مجلس الأمن الدولي للمرأة والأمن والسلام 5231، الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2011-2012، خطة وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف للتواصل من أجل تغيير السلوك الاجتماعي بهدف منع العنف ضدّ النساء والأطفال، لاسيما زواج وعمالة الأطفال، تتوخى خطة العمل الوطنية من أجل الوقاية والاستجابة لزواج الأطفال في لبنان، اتخاذ إجراءات واسعة النطاق في ستّ مجالات تدخل أساسية، لاسيما حماية الأطفال، والتعليم، والصحة، والمبادرات المجتمعية، والتخفيف من حدّة الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود، والتغيير السلوكي والمناصرة.

ت. في البيئة المادية (أوضاع البنية المادية/المرافق العامة/الخدمات الاجتماعية المحلية):

ب. نقاط القوة :انتشار مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات المتعاقدة معها في معظم مناطق الريف ،مما يسهل تدريب أفراد الأسر ،وتمكينهم اقتصاديا ،ًومتابعتهم في حال البدء في مشروع اقتصادي وتقديم المشورة والمساعدة لهم.

موريتانيا:

1 - التحديات:

أ. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. مصادر التمويل شحيحة.
ب. الاستثمار ضعيف.
ج. عدد المشروعات قليل.

ب. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط، عدم العدالة):

أ. العقليات القديمة.
ب. التقليد الأعمى.
ج. العادات والتقاليد البائدة.

ت. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب):

أ. النظرة السلبية للمرأة.
ب. نقص الوعي.
ج. هشاشة تنظيمات الشباب.

1 - الفرص:

ث. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. الاتجاه إلى خلق أنشطة متعددة مما سيؤدي إلى توفر فرص عمل.
ب. وجود بيئة مناسبة للاستثمار.
ج. استعداد الدولة وشركاء التنمية للتمويل.

ج. في البيئة الديموغرافية الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه والعدالة):

أ. فتح المزيد من المدارس والجامعات مما سيزيد من الوعي.
ب. سن قوانين اجتماعية لحماية المرأة.
ج. تزايد حالات نبذ القيود الاجتماعية المجحفة.

ح. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم الانفتاح الثقافي والجغرافي ...):

أ. تزايد الوعي باتجاه الانفتاح.
ب. انتشار التكنو لوجيا ووسائل التواصل الحديثة، وتبادل الأفكار المتطورة.
ج. انتشار وسائل الثقافة المختلفة.

الجزائر:

1 - التحديات:

أ. في البيئة الاقتصادية ((فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.
ب. تثمين المنتوجات الطبيعية المنتجة لمناصب الشغل.
ج. تدعيم قدرات كل الفاعلين في الوسط الريفي بمرافقتهم.

ب. في البيئة الاجتماعية (كانتشار نمط السلوك الإنجابي المفرط، عدم العدالة):

أ. تحسين دخل المزارعين.
ب. حماية المستثمرين المعرضين للكوارث الطبيعية.
ج. تعزيز وتوسيع الاقتصاد الريفي.

ت. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم التمييز لغير صالح المرأة والشباب):

أ. رفع نسبة مشاركة الفاعلين أكثر فأكثر في الأقاليم الريفية وبخاصة النساء والشباب.

ب. إحياء المناطق الريفية، وتوزيع أحسن للهيئات المعتبرة على مستوى الفضاءات.

ج. المبادرة وتجسيد مشاريع تتجاوب والاحتياجات الفعلية لسكان الريف.

1 - الفرص:

ث. في البيئة الاقتصادية (فرص العمل والتوظيف/ الاستثمار/ التمويل/ المشروعات...):

أ. تنوع صناديق الدعم المالية.

ب. شباك وحيد للحصول على الموارد المالية (قرض الرفيق، قرض التحدي، قرض فدرالي، قرض إيجاري، قرض السكن الريفي).

ج. دعم المنظمات المهنية المتخصصة والمهنية المشتركة الفلاحية.

ج. في البيئة الديموغرافية الاجتماعية (كانتشار اتجاه التعليم بين الشباب بنوعيه، العدالة):

أ. إدماج المرأة الريفية في تطوير النشاطات الريفية.

ب. فئات شبابيه مثقفة وذات تخصصات علمية يمكن أن تساهم في تطوير الريف.

ج. مشاركة الجمعيات في ازدهار وتطوير الريف.

ح. في البيئة الثقافية (كانتشار قيم الانفتاح الثقافي والجغرافي):

أ. مسؤولية متقاسمة ما بين الفاعلين وما بين الفلاحين وأصحاب الحرف الأخرى وما بين الفلاحين والصناعيين وما بين الفلاحين والإدارة.

ب. وظائف جوارية معززة ومستعملة بشكل واسع.

ج. مستثمرات فلاحية عصرية ومتنوعة خاصة في الجنوب الجزائري (الصحراء).

فلسطين:

اع الزراعي في فلسطين، قبل بضعة عقود، القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، حيث أدى دوراً تكوين الناتج المحلي والمساهمة الفاعلة في توفير الغذاء، فضلاً عن اعتباره القطاع الرئيس لتشغيل المرأة في واستيعاب عدد كبير من العاملين.

ز التحديات التي تواجه التنمية الريفية

في البيئة الاقتصادية

1. تحول كثير من عمال الزراعة إلى العمل في إسرائيل، وذلك نتيجة لتدني العائد الزراعي وبالتالي توجه الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات،

استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي لتقويض هذا القطاع بالسيطرة على جميع الموارد من (الارض بمصادرتها منع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم، وتجريف الأراضي الزراعية، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار. كما و سيطرت على جميع موارد المياه الفلسطينية وتدمير الابار الجوفية) كل هذه الممارسات أدت إلى زيادة التحديات التي تواجهها الزراعة الفلسطينية والتسبب في انخفاض نسبة مساهمت الزراعة في الناتج المحلي.

نتيجة ممارسات الاحتلال أدى الى ضعف الاستثمار في الزراعة، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية المتوافرة في السوق المحلي، وانخفاض حجم الإنتاج لوحدة المساحة.

عدم قدرة الفلسطينين السيطرة على المعابر وتسويق المنتجات الزراعة بسهولة و يسر وكل هذه الاعاقات تؤدي الى ضعف القدرة التسويقية والتنافسية للمنتج الفلسطيني وبالتالي ضعف التوجه الى الاستثمار في القطاع الزراعي

2. في البيئة الاجتماعية

1. التحديات التي تواجه المزارع تؤدي الى سوء الحالة النفسية له، وبالتالي ممكن أن تؤدي الى العزوف عن زراعة الارض والاستثمار فيها.
2. عزوف فئة الشباب عن العمل بالزراعة كون العائد من الزراعة قليل وموسمي، مقارنة بالقطاعات المنتجة الاخرى
3. ارتفاع عنصر المخاطرة مثلا الكوارث الطبيعية من صقيع و رياح شديدة تهدد العمل بالزراعة
4. الهجرة من القرى الى المدن تؤدي من أهم محددات التي تواجهه القطاع الزراعي وتطوره
5. صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها مماقلل من كفاءة الانتاجية وقلة العائد من الزراعة

6. صعف في نظام التمويل الزراعي الريفي في فلسطين من محددات الاجتماعية في تطوير القطاع الزراعي.
7. عدم تساوي الاجور للعاملين والعاملات بالقطاع الزراعي حيث 80% من اجر الرجل تتقاضاه المراة الريفية بالعمل الزراعي

الفرص :

1. في البيئة الاقتصادية:

1. الصمود والتحدي من قبل المزارعين لجميع ممارسات الاحتلال وذلك بتمسك بأراضيهم، ووسائل التخفيف من هذه اثار الممارسات أو التكيف معها فتمثلت مثلاً في استخدام الأسمدة العضوية عوضاً عن الكيماوية، وتوفير مصادر تمويل بديلة كالاستدانة لشراء مستلزمات الإنتاج، واستخدام البلاستيك من الدرجة الثانية، واستبدال المبيدات الكيماوية بالمبيدات العضوية
2. ايجاد حلول لتوفير مصادر مياه مثل ابار جمع مياه الامطار ، حصاد ماء استغلال الينابيع
3. بناء نظام معلومات تسويقية زراعية لتطوير السوق الوطني للمنتجات الزراعية، وفتح منافذ تسويقية لتسويق المنتجات الزراعية المحلية.
4. السياسية التي تبعتها الحكومة الفلسطينية وهي سياسة الانفاك عن الكيان الصهيوني بأستخدام سياسة العناقيد سواء الزراعية او السياحية او الاقتصادية كل هذه الاجراءات تساعد في تخيف من ارتباطنا بالاختلال والاعتماد على الذات.
5. استصلاح الاراضي الزراعية لزيادة الرقعة الخضراء وبالتالي ربط المزارعين بزراعة اراضيهم
6. تشجيع على اقامة مشاريع زراعية صغيرة ومنتاهية الصغر وبالتالي اعتماد الاسرة على نفسها في توفير مستلزماتها لما لهذه المشاريع من أهمية لتنمية المجتمع والنهوض به
7. زراعة المحاصيل التي تتلاءم مع الظروف الجوية السائدة، وتوسيع الرقعة الزراعية، والتعامل مع المنخفضات الجوية بصورةٍ مدروسة توظيفاً لقطاع زراعي منتج.

من ناحية اجتماعية

1. توجه النساء الريفيات الى امتلاك مشاريع زراعية منتاهية الصغر مثل تصنيع منتجات الحديقة المنزلية وبالتالي عدم اللجوء الى العمل بأجر
2. الحيازات الصغيرةى التي امتلكتها المرأه من تقسيم الاراضي ساعدت في مواجهه المرأة لمشكلات الحياه واصبحت قادرة على زراعتها ويجاد مصدر دخل لنفسها واسرتها
3. تساوي الفرص بين النساء والرجال في التعليم ساعدت في وقوف المرأة امام مصاعب الحياة

المغرب:

آفاق الاستثمار في العالم القروي:

يقدم المغرب حالياً فرصاً واعدة وكبيرة أمام الاستثمار في العالم القروي، وخاصة في مجالات الإعمار والسياحة والصناعة:

- الإعمار بكل مكوناته التي تشمل السكن والبنيات التحتية والمواصلات والمرافق الاجتماعية والإدارية والاقتصادية وغيرها
- السياحة المرتبطة بالمجال البيئي، والتي تجد امتدادها الطبيعي في العالم القروي، وخاصة ما يتعلق بالسياحة الجبلية والشاطئية والصحراوية، الشيء الذي يجعل السياحة في المغرب تختلف باختلاف الهوايات والاهتمامات.
- الصناعات المرتبطة بالمجال الفلاحي وخاصة صناعة المواد الغذائية. على هذا الصعيد قام المغرب بوضع آليات وتدابير جديدة من أجل تسهيل وتشجيع الاستثمار، ومنها:
- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.
- التخفيض والإعفاء الضريبي بعدد من القطاعات، مثل العقار والتصنيع، والسياحة.
- تسهيل الحصول على المساحات الأرضية اللازمة لإقامة المشاريع المساهمة في التنمية المحلية.
- إقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والفضاءات الاقتصادية، في المناطق المندمجة بالعالم القروي.
- إنشاء مكاتب جهوية للاستثمار، بعدد الجهات الترابية (12) التي تغطي كامل المغرب. مهمة هذه المكاتب، مساعدة ومصاحبة المستثمرين من أجل تأسيس مشاريعهم في أحسن الظروف وفي أسرع الآجال.
- ضمان حق تملك الأرض الفلاحية والعقار.
- ضمان حق الاستثمار من دون وسيط.

إنشاء العديد من مراكز التكوين، لتأهيل اليد العاملة التي تستجيب لاحتياجات ومتطلبات للاستثمار الوطني والأجنبي في جميع القطاعات المرتبطة بالعالم القروي.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472176/83 249 183 249+، فاكس: 471202 249 183 249+
Email:info@aoad.org website: http://www.aoad.org